الأمم المتحدة

A/74/6 (Sect. 3)*

الجمعية العامة

Distr.: General
29 April 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البندان ١٣٧ و ١٣٨ من القائمة الأولية**

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الثاني
الشؤون السياسية

الباب ٣
الشؤون السياسية

البرنامج ٢
الشؤون السياسية

المحتويات

الصفحة

أولا - إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ٣

تصدير ٣

التوجه العام ٤

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨*** ٩

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩.

** A/74/50.

*** تمشـــيا مع الفقرة ١١ من القرار ٧٢/٢٦٦ ألف، يقدَّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

280519 280519 19-03944 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف لعام ٢٠٢٠**** ٤١
ثانياً – البعثات السياسية الخاصة ٧١
ثالثا – مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ٧٣
تصدير ٧٣
التوجه العام ٧٤
ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨** ٧٨
باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠**** ٨٣
رابعا – سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة ٨٧
تصدير ٨٧
التوجه العام ٨٨
ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨** ٩٠
باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠**** ٩٣
خامساً – مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ٩٧
تصدير ٩٧
التوجه العام ٩٨
ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨** ١٠١
باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠**** ١٠٦
سادسا – مكتب مكافحة الإرهاب ١١١
تصدير ١١١
التوجه العام ١١٢
ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨** ١١٦
باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠**** ١٢٢
مرفقات الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠*** ١٢٦
أولا – الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠ . . . . . ١٢٦
ثانيا – موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، حسب العنصر والبرنامج الفرعي ١٣٢
ثالثا – لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف حسب الكيان ومصدر التمويل ١٣٣

**** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٧٢/٢٦٦ ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

أولا – إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

تصدير

أعادت التطورات العالمية الأخيرة التأكيد على أهمية الولاية التي تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في مجال منع نشوب النزاعات وصنع السلام والحفاظ عليه. فعدد النزاعات العنيفة في العالم، التي كان قد دأب على الانخفاض على مر السنين، عاد إلى التصاعد الآن، مما تنجم عنه آثار خطيرة يعاني منها السكان المدنيون. كما أن مكاسب الحوكمة التي تحققت بصعوبة أصبحت الآن معرضة للخطر، أما آفاق العمل السياسي الشامل للجميع فقد ضاقت في العديد من الحالات، على نحو يخلق بيئة لعدم الاستقرار.

وإذا كان لنا أن نستجيب بنجاح لهذه الاتجاهات العالمية المعقدة، فإننا نحتاج إلى استجابات عالمية منسقة. وبصفة خاصة، فقد زادت الآن أكثر من أي وقت مضى أهمية العمل الدبلوماسي المتعدد الأطراف الذي يرمي إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام – وهما هدفان محوريان للإدارة.

وتبين تجربتنا أن صنع السلام وبناءه يمكن أن يسهما بشكل ملموس في تشجيع السلام الدائم. ولقد رأيت ذلك بنفسي في عملي. فعندما زرت الصومال في عام ٢٠١٨ ثم في عام ٢٠١٩، رأيت العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، في ظل ظروف أمنية صعبة، من أجل دعم تطلعات الشعب الصومالي بشأن الانتخابات المقرر إجراؤها في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١ والتي ستكون أول انتخابات على الإطلاق في البلد يدلي فيها كل شخص بصوت واحد. كما شهدت بنفسي إسهاماتنا في كولومبيا، حيث زرت مشروعا تدعمه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا من أجل إعادة دمج المقاتلين السابقين الذين شاركوا في حرب استمرت ٥٠ عاما في ذلك البلد. أما على شواطئ بحيرة بريسبا، فقد رأيت النتائج الملموسة لعملنا في المساعدة على تسهيل التوصل إلى اتفاق بين أثينا وسكوبي، أدى إلى حل الخلاف بينهما، وهو ما أبلغ الأمين العام به رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة.

ومع اقتراب عام ٢٠٢٠، سيدخل برنامج الأمين العام الطموح لإصلاح ركيزة السلام والأمن عامه الثاني. وقد بدأت تظهر بالفعل الثمار المرجوة من إنشاء هيكل سياسي – تنفيذي إقليمي وحيد في ركيزة السلام والأمن، ودمج المسؤوليات الاستراتيجية والسياسية والتشغيلية، التي كانت تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية السابقة، مع حافظة بناء السلام وخبرة مكتب دعم بناء السلام. فنحن الآن نستطيع أن نعالج بطريقة أكثر تنسيقا وتماسكا النطاق الكامل لعمل الأمم المتحدة في ميدان السلام والأمن، الذي يمتد من منع نشوب النزاعات إلى حلها وإلى حفظ السلام وبناء السلام.

وتكمن الأسبقية المعطاة للحلول السياسية في صميم مهمة الإدارة. وتسترشد الإدارة بهذه الحتمية في صوغها لاستجابة الأمم المتحدة لبعض أشد الأزمات السياسية إلحاحا في العالم. وبفضل ما اكتسبته الإدارة على مر السنين من خبرة إقليمية ومواضيعية، ما لديها من شبكة غنية من الوجود الميداني، فإنني على ثقة بأنها تستطيع تقديم مساهمة هامة في صون السلام والأمن الدوليين في العام المقبل.

(توقيع) روزماري أ. **ديكارلو**
وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٣-١ تضطلع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالمسؤولية عن جميع مسائل الأمانة العامة المتعلقة بمنع النزاعات وإدارتها وحلها على المستوى العالمي. والإدارة هي الكيان الرائد في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمهام المساعي الحميدة والتحليل السياسي والوساطة والمساعدة الانتخابية ودعم بناء السلام والتوجيه السياسي، من حيث اتصال هذه المهام بجهود المنظمة التي ترمي، فيما ترمي إليه، إلى إعمال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام والحفاظ عليه. وتشرف الإدارة على عمل البعثات السياسية الخاصة، بما يشمل عمل المبعوثين الخاصين والمكاتب الإقليمية. وتقدم الدعم أيضا لعمليات حفظ السلام في مجالات الوساطة، والمساعدة الانتخابية، وبناء السلام، وكذلك إلى المنسقين المقيمين العاملين في ظل أوضاع سياسية معقدة. وتقدم الإدارة الدعم الفني وخدمات الأمانة إلى مجلس الأمن وهيئاته الفرعية، وكذلك إلى أجهزة الجمعية العامة الفرعية ذات الصلة، بما فيها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. كما تقدم الدعم الاستراتيجي والفني والتقني لعمل لجنة بناء السلام، وتدير صندوق بناء السلام نيابة عن الأمين العام، وتجمع الدراية المتاحة في منظومة الأمم المتحدة لتيسير العمل على نطاق المنظومة بشكل متسق من أجل دعم بناء السلام والحفاظ على السلام.

٣-٢ وتُستمد ولاية الإدارة من ميثاق الأمم المتحدة والأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، ومنها القرار ٤٦/٢٣٢ الذي أنشأت الجمعية فيه إدارة الشؤون السياسية، والقرار ٧٢/٢٦٢ جيم الأحدث منه والذي أنشأت فيه الجمعية إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. ويثبت تصاعُد عدد النزاعات وشدتها خلال السنوات القليلة الماضية وتكبُّد تكاليف بشرية ومادية هائلة بسببها أهمية منع نشوب النزاعات وحلها من خلال حلول سياسية شاملة للجميع.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة، والخطط التحويلية الأخرى

٣-٣ تسترشد البرامج الفرعية بالولايات المنوطة بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في إعداد منجزاتها المستهدفة، التي تساهم في بلوغ الهدف المحدد لكل برنامج فرعي. وتتواءم أهداف البرامج الفرعية مع مقصد المنظمة المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، والقيام، تحقيقا لهذه الغاية، باتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها، ولقمع أعمال العدوان أو غيرها من الأعمال التي تخل بالسلام، وللتوصل، عن طريق الوسائل السلمية وطبقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، إلى حلول أو تسويات للمنازعات أو الحالات الدولية التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بالسلام، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد الواردة في المادة ١ من الميثاق تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويوجز الشكل ٣-أولا أدناه أهداف التنمية المستدامة المحددة التي تتواءم معها أهداف كل من البرامج الفرعية، وبالتالي، منجزاتها المستهدفة.

الشكل ٣-أولا

إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام: مواءمة البرامج الفرعية مع أهداف التنمية المستدامة

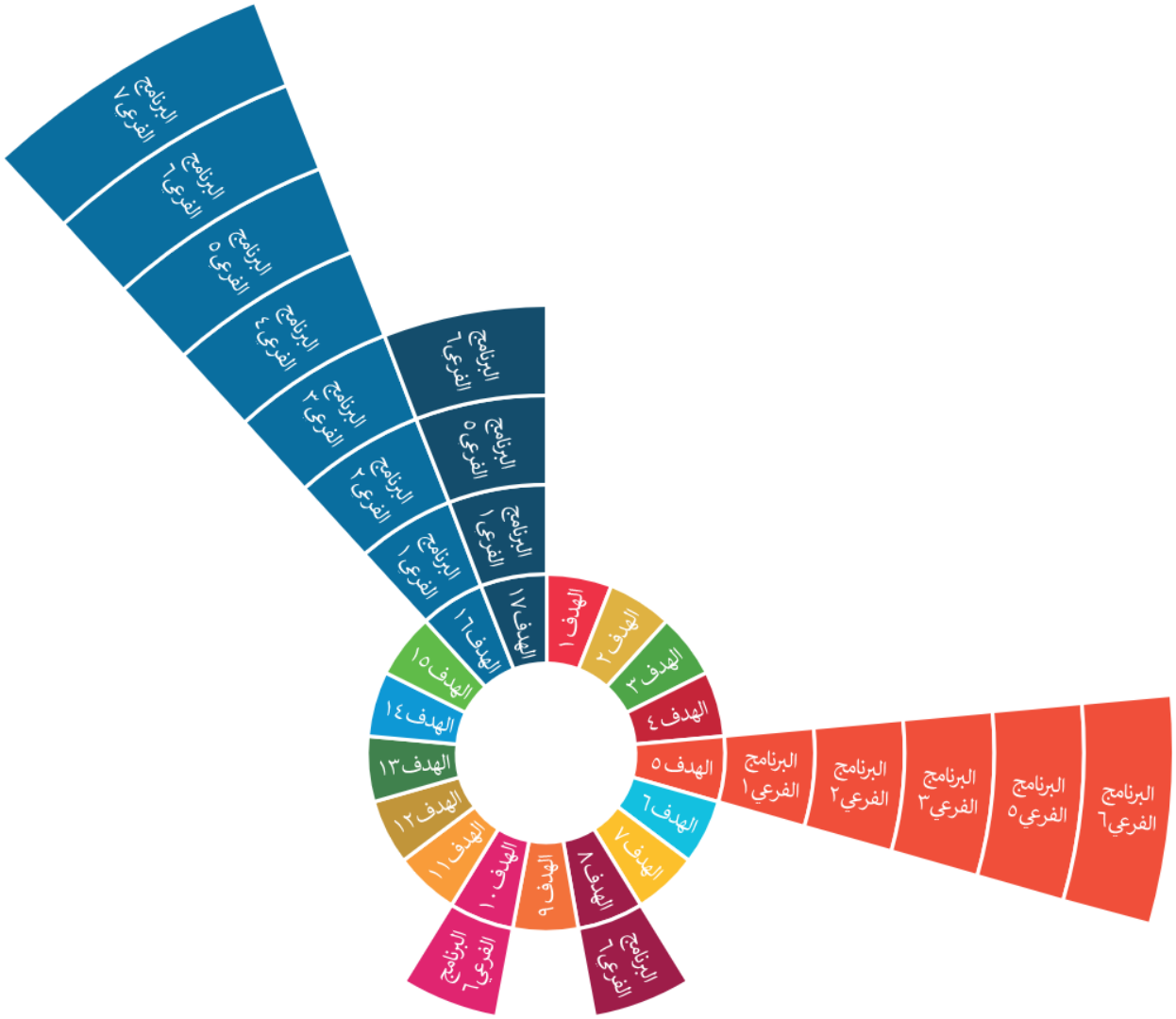

٣-٤ كما تتوافق أهداف البرامج الفرعية مع الخطط التحويلية التالية: خطة السلام المستدام، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢؛ والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤١٩ (٢٠١٨).

التطورات الأخيرة

٣-٥ خلال عام ٢٠١٨ لوحظت اتجاهات عديدة. فعلى سبيل المثال، تزايد الطابع الإقليمي للنزاعات، بحيث أصبح أي نزاع يصب في نزاع آخر. فالكثير من حالات النزاع في الشرق الأوسط، على سبيل المثال، يمكن أن توصف بأنها اندماج بين عدة نزاعات مترابطة، تتجاوز عواقبه الإنسانية حدود المنطقة نفسها. وقد وصل النزاع في الجمهورية العربية السورية الآن إلى عامه الثامن وما زال يشكل تهديدا كبيرا للاستقرار الإقليمي. وفي آسيا، شهد العالم واحدة من أسرع أزمات اللاجئين نموا، في ميانمار، حيث امتدت هذه الأزمة إلى الدول المجاورة في أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في آب/أغسطس ٢٠١٧ في

ولاية راخين. وفي إفريقيا، سلط العنف المستمر في الصومال وليبيا الضوء على ضرورة التعاون المستمر بين الشركاء الإقليميين لدعم العمليات السياسية في هذين البلدين.

٣-٦ وفي الوقت نفسه، شهد عام ٢٠١٨ أيضا تحولات كبيرة في الديناميات السياسية الإقليمية لها آثارها على السلام والأمن الدوليين. فعلى سبيل المثال، أنهى التقارب بين إثيوبيا وإريتريا في تموز/يوليه ٢٠١٨ المواجهة العسكرية التي استمرت بين البلدين لمدة عقدين، وهو الآن يعيد تشكيل الديناميات الإقليمية الكلية في منطقة القرن الأفريقي. وكذلك، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وقعت اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا اتفاقا تاريخيا لحل النزاع الذي طال أمده على اسم البلد الأخير، عقب الوساطة التي جرت بينهما. وفي اليمن، أسفرت المحادثات التي قادتها الأمم المتحدة عن توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في الحديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مما بعث الأمل في تخفيف الأزمة الإنسانية في المنطقة.

٣-٧ ويتزايد الطابع العابر للحدود لتهديدات أمنية من قبيل الجريمة والاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية، مما يتطلب استجابة إقليمية. علاوة على ذلك، فقد سلط تصاعد التطرف العنيف في السنوات القليلة الماضية الضوء على ضرورة إيجاد عمليات سياسية أكثر شمولا للجميع فضلاً عن ضرورة التعاون الإقليمي. وبينما أنهى العراق وشركاؤه بنجاح العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في عام ٢٠١٨، فإن استمرار التهديدات الإرهابية في مناطق مثل منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد أو في بلدان مثل أفغانستان وليبيا والصومال والجمهورية العربية السورية واليمن يزيد من تعقيد البيئة التي يعمل فيها الكثير من عناصر الوجود السياسي الميداني.

٣-٨ وتظل الانتخابات، إن لم تكن شاملة للجميع وسلمية، سببا لزعزعة الاستقرار. وفي عام ٢٠١٨، أُجري حوالي ٧٠ عملية انتخاب واستفتاء وطنية على نطاق العالم، منها ١٨ عملية قدمت لها الأمم المتحدة الدعم التقني. وفي مدغشقر، كان لعمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المنسق دورٌ فعال في دعم المؤسسات الانتخابية وتيسير قبول نتائج الانتخابات الرئاسية. وفي العراق، دعمت الأمم المتحدة الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات التشريعية الوطنية وقدمت المشورة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إنجاز إعادة الفرز اليدوي للأصوات وإدخال البيانات وجدولة النتائج.

٣-٩ وبصورة أعم، لا تزال العوامل المتمثلة في سوء الحكم والإقصاء وعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية تؤجج مشاعر السخط لدى فئات محددة في أنحاء مختلفة من العالم، وهو ما يؤكد أهمية الحوار من أجل الحفاظ على الاستقرار والسلام من خلال عمل سياسي أكثر شمولا للجميع.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٣-١٠ تتمثل استراتيجية الإدارة الأساسية في دعم تسوية النزاعات بالوسائل السلمية بموجب الفصل السادس من الميثاق، من خلال استخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام. وفي سياق استخدام هذه الأدوات، تعمل الإدارة بالتعاون الوثيق مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك بموجب الفصل الثامن من الميثاق، لا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتجسد استراتيجية الإدارة الإقرار بأن الحلول السياسية شرطٌ أساسي لإحلال السلام الدائم.

٣-١١ وستراعي الإدارة الطبيعة المتطورة للنزاعات، بما في ذلك نشوء تهديدات جديدة، في صياغة استراتيجيات محددة، وخاصة استراتيجيات إقليمية شاملة، تهدف إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وبالنظر إلى الولاية العالمية التي تضطلع بها الإدارة في مجال منع نشوب النزاعات وصنع السلام، فهي ستضطلع بدور رائد داخل الأمم المتحدة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات إقليمية شاملة تعالج المسائل العابرة للحدود، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٣-١٢ ولتحقيق هذه الأهداف، ستعتمد الإدارة على خبرتها في المقر وعلى شبكة العناصر التي تشكل وجودها الميداني، وخاصة البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك المكاتب الإقليمية، وعناصر الاتصال مع المنظمات الإقليمية وغيرها.

٣-١٣ وتتوقع الإدارة أن تسهم بفعالية أكبر في تحقيق النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠ من خلال تنفيذ خطط الأمين العام لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وزيادة نشر أدواتها المستخدمة في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام. ومن خلال المشاركة في الفريق الدائم للمسؤولين الرئيسيين الذي يضم وكيلي الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام ولعمليات السلام ويرأسه الأمين العام، ستكفل الإدارة التنسيق الاستراتيجي في ركيزة السلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل الإدارة على زيادة الاتساق والفعالية في صياغة الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة من خلال نهج ''الركيزة ككل'' المتوخى في إطار إصلاح هيكل السلام والأمن بالأمم المتحدة. وبصورة خاصة، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، أنشأت مبادرة الإصلاح هيكلاً إقليمياً سياسياً - تنفيذياً موحداً تشترك فيه إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وسيتيح تحسين التخطيط للمراحل الانتقالية، على سبيل المثال في حالات التخفيض التدريجي لعمليات حفظ السلام، من خلال الدمج بين المسؤوليات السياسية والتنفيذية. وعلاوة على ذلك، فإن دمج مكتب دعم بناء السلام في إدارة موحدة ومترابط للشؤون السياسية وبناء السلام سيزيد من تعزيز التفاعل بين الإدارة والهيكل السياسي التنفيذي الوحيد من جهة، ولجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام من جهة أخرى. وسيفيد ذلك بصفة خاصة في الحالات الانتقالية.

٣-١٤ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) الوحدة بين الدول الأعضاء، ولا سيما في مجلس الأمن، بما في ذلك في الحالات الحرجة التي تعمل فيها الأمم المتحدة؛

(ب) وجود بيئة نقاط دخول مناسبة لعمل الأمم المتحدة من أجل تخفيف حدة التوترات ومنع نشوب النزاعات؛

(ج) التزام أطراف النزاع بالدخول في عملية ترمي إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

٣-١٥ وتراعي إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وبموجب إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتعلق بالمرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، تلتزم الإدارة بالنواتج المستهدفة الخمسة عشر المتصلة بالمرأة والسلام والأمن التي يتعين تحقيقها بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، بما في ذلك في مجالات مشاركة المرأة في تسوية النزاعات ومنع نشوبها، ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتقييمه، ومشاركة المرأة في العمل السياسي، والتخطيط لأنشطة ما بعد النزاع وتمويلها. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للبرنامج الفرعي ٢، المساعدة الانتخابية، تعكس النتيجة تعميم المنظور الجنساني بشكل منهجي في جميع أنشطة المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. واشتملت جميع التقارير التي أصدرتها بعثات تقييم الاحتياجات في عام ٢٠١٨ على تحليل جنساني وتوصيات تتعلق تحديداً بالمسائل الجنسانية. بالإضافة إلى ذلك، في إطار البرنامج الفرعي ٢، نُظمت ثلاث مناسبات تدريبية محددة بشأن الجنسانية والانتخابات لمختلف المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء فيها في عام ٢٠١٨. وستظل هذه الأنواع من المبادرات الجنسانية الإقليمية مدرجة في جدول أعمال الإدارة في عام ٢٠٢٠.

٣-١٦ وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، في إطار الفصل الثامن من الميثاق، تواصل الإدارة، من خلال البعثات السياسية الخاصة ومكاتب الاتصال التابعة لها، تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في ميدان السلام والأمن. وفي إطار شراكة الأمم المتحدة والبنك الدولي لحالات الأزمات وما بعد الأزمات، تعمل الإدارة أيضا على تعزيز الشراكات مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية من أجل جعل الجهود الدولية المبذولة في الحالات المتأثرة بالأزمات أكثر اتساقاً وفعالية واستدامة. وتعمل الإدارة أيضا على توسيع نطاق شراكاتها مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بما فيها المجتمع المدني، ولا سيما في مجال دعم المرأة والشباب.

٣-١٧ وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل الإدارة المشاركة في اللجنة التنفيذية التي أنشأها الأمين العام، وذلك من خلال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام وكذلك من خلال الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام،

تسليماً بدور مكتب دعم بناء السلام في تيسير الاتساق بين الركائز ومسؤوليته عن ذلك. وترأس الإدارة أيضا عددا من فرق العمل المشتركة بين الوكالات لتنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة في بلدان أو مناطق محددة وزيادة الاتساق بينها، وكذلك مختلف الآليات المواضيعية المشتركة بين الوكالات. وسيواصل صندوق بناء السلام، وهو بطبيعته أداة للدعم المالي شاملة لعدة ركائز، العمل مع الوكالات والصناديق والبرامج ومن خلالها، سواء داخل البلدان أو في المقر.

أنشطة التقييم

٣-١٨ استرشدت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ بالتقييمات والتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام ٢٠١٨:

(أ) التقييمات الذاتية: '١' تقييم عن طريق استقصاءات التصورات المتعلقة بمبادرات الحفاظ على السلام، وقد ساعد هذا التقييم على فهم الفوائد والتحديات المرتبطة بتجريب مبادرة جديدة في سياقات قطرية مختلفة؛ '٢' تقييم للتدريب الذي تجريه الإدارة في المجال الجنساني وفيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وهو تقييم يمثل جهدا رئيسيا مستمرا منذ عام ٢٠١١؛

(ب) التقييمات المشتركة: تقييم منتصف المدة الذي أجرته جهة خارجية للبرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات، من أجل استعراض البرنامج لدعم إدخال تحسينات عليه خلال مرحلته الثانية؛

(ج) حافظة التقييمات الصادر بها تكليف من مكتب دعم بناء السلام، وتشمل: تقييمات خارجية لمشاريع يمولها صندوق بناء السلام ويضطلع بها شركاء منفذون في بابوا غينيا الجديدة وغواتيمالا ومدغشقر والنيجر. وعلاوة على ذلك، اضطلع مديرو البرامج المقيمون بتقييم بشأن سري لانكا وأنجزوه بالفعل.

٣-١٩ وروعيت نتائج التقييمات والتقييمات الذاتية المشار إليها في الفقرة ٣-١٨ (أ) و (ب) أعلاه في الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ للبرنامج الفرعي ١، منع النزاعات وإدارتها وحلها. كما روعيت نتائج التقييمات المشار إليها في الفقرة ٣-١٨ (ج) أعلاه في الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ للبرنامج الفرعي ٦، مكتب دعم بناء السلام.

٣-٢٠ ومن المقرر إجراء تقييم ذاتي في عام ٢٠٢٠، ولم يتحدد بعد نطاقه ومجاله.

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨

برنامج العمل

البرنامج الفرعي ١
منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها

١ – الهدف

٣-٢١ يتمثل الهدف الذي يساهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي في تعزيز منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها بالوسائل السلمية.

٢ – المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٣-٢٢ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان؛ وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة؛ واعتماد وتعزيز سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

٣-٢٣ ويتواءم الهدف أيضاً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة؛ وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

٣-٢٤ وأخيرا، يتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

مدغشقر: الجمع بين مختلف الأدوات الرامية إلى منع نشوب النزاعات

المستشار الخاص عبد الله باتيلي يتلقى التحية من رئيس مدغشقر المؤقت، ريفو راكوتوفاو. المصدر: مكتبة صور الأمم المتحدة.

في عام ٢٠١٨، استجابت الإدارة لأكثر من ٩٠ حالة قُطرية، باستخدام مزيج من أدوات الإنذار المبكر والتحليل المتكامل والمساعي الحميدة والمساعدة الانتخابية والمتعلقة بالوساطة لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمنع نشوب النزاعات العنيفة وتوطيد السلام. وتعتبر مدغشقر مثالا على هذه الحالات في عام ٢٠١٨، حيث عملت الإدارة بنشاط على مدار العام، بالتنسيق الوثيق مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري، من أجل المساعدة على نزع فتيل التوتر قبل الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٨.

وقبل انتخابات عام ٢٠١٨ وبناءً على طلب الحكومة، قامت الإدارة، في آذار/مارس، بإيفاد الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، هايلي مينكيريوس، إلى مدغشقر، مع موظفين من البرنامج الفرعي ٢، للعمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين للمساعدة في تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة للجميع وموثوقة وشفافة وسلمية. وعلى الرغم من هذه الجهود، أدى إقرار البرلمان لمشروع القانون الانتخابي في نيسان/أبريل إلى مواجهة سياسية وأعمال عنف أثناء احتجاج قامت به المعارضة، مما أسفر عن وفاة شخصين على الأقل وإصابة عدة أشخاص. وفي حين أن قرار المحكمة الدستورية العليا في ٣ أيار/مايو، مسترشداً بما قدمته الأمم المتحدة وغيرها من تحليل وتوصيات، حذف أحكام مشروع القانون الانتخابي التي لا تتوافق مع دستور البلد والمعاهدات الدولية ساعد في نزع فتيل التوترات السياسية المتصاعدة، فقد أبرز الحاجة إلى استمرار العمل الدولي والإقليمي من أجل تعزيز الحوار بين الأطراف السياسية في مدغشقر.

وفي أواخر نيسان/أبريل، من أجل تفادي المزيد من تصاعد العنف وعقب توصيات قدمتها الإدارة، عيّن الأمين العام مستشاراً خاصاً يعنى بمدغشقر هو عبد الله باتيلي، وكُلّف بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة، وبذل المساعي الحميدة، والتواصل مع الأطراف والمؤسسات السياسية الرئيسية. ومن خلال الدبلوماسية المكوكية المكثفة، نقل المبعوثون رسائل منسقة وتبنوا موقفا مشتركا يشجع على إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية واحترام الحكم الدستوري. وشدد المبعوثون على ضرورة أن يؤدي أي اتفاق سياسي إلى تهيئة بيئة سلمية لإجراء الانتخابات، مع التقيد الصارم بأحكام الدستور.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة والمتمثلة في فتح آفاق الحوار بين الأطراف السياسية الرئيسية من أجل تحديد إطار عمل للتوصل إلى اتفاق بقيادة الملغاشيين.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقق هذه النتيجة انخفاض التوتر وإجراء حوار يقوده الملغاشيون أسفر عن تشكيل حكومة توافقية، ومهد الطريق لإجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٨. وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، تشكلت حكومة شاملة للجميع، بعد التوافق على ترشيح رئيس الوزراء والحكومة. وشكل إعلان الحكومة لمواعيد الانتخابات الرئاسية (٧ تشرين الثاني/نوفمبر، و ١٩ كانون الأول/ديسمبر لجولة الإعادة) خطوة هامة في تفادي حدوث أزمة دستورية. وكانت الجولة الأولى سلمية ومنظمة إلى حد كبير. كما جرت جولة الإعادة الثانية، التي تنافس فيها رئيسان سابقان شهيران، بصورة سلمية إلى حد كبير، لكن نتائجها المؤقتة تعرضت لطعون حزبية كبيرة. وأدت جهود المجتمع الدولي الجماعية إلى استمرار السلام والأمن في سياق الحالة المتوترة التي أعقبت الانتخابات.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٣-٢٥ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تحديد حالات النزاع ومنعها والتصدي لها، وذلك على نحو ما يدل عليه عدد جهود المساعي الحميدة الرامية إلى معالجة حالات النزاع التي يطلب فيها من الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة (حيث بلغ العدد الفعلي ٥٨ مقارنة بالعدد المستهدف لفترة السنتين وهو ٥٢). فاستمرار الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة في طلب الحصول على الدعم من الإدارة في منع نشوب النزاعات وحلها يدل على إدراك تلك الجهات أن دعم المنظمة يمكن أن يساعد في نزع فتيل حالات النزاع.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة

في عام ٢٠١٨ والأعوام التي سبقته، كانت الدول الأعضاء تُحاط علما بالمخاطر التي يتعرض لها السلام والأمن والتقدم المحرز في بناء السلام والحفاظ على السلام، من خلال مكتبين مختلفين وهما إدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام. وفي حين أن الكيانين كانا ينسقان فيما بينهما بشكل وثيق لوضع خيارات وتوصيات بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، فقد كان هناك مجال لتعزيز الاتساق والنُهج المشتركة عند دعم الحالة القطرية نفسها. بالإضافة إلى ذلك، كتن هناك إدارتان منفصلتان - وهما إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام - تتوليان المسؤولية عن توفير الدعم السياسي والتشغيلي لأنشطة الأمم المتحدة الميدانية في مجال السلام والأمن، حيث كانت إدارة الشؤون السياسية مسؤولة عن منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام، بما يشمل تقديم الدعم للبعثات السياسية الخاصة، في حين أن إدارة عمليات حفظ السلام كانت مسؤولة عن دعم عمليات حفظ السلام. ولم يسهم هذا الهيكل في كفالة التآزر والاتساق في تنفيذ الولايات التي تضطلع بها المنظمة في مجال السلام والأمن.

التحدي والاستجابة

كان التحدي يتمثل في إدماج الخبرات المتمايزة المكمّلة لبعضها البعض التي تتمتع بها إدارة الشؤون السياسية في مجال منع نشوب النزاعات وصنع السلام، بما في ذلك فيما يتعلق بوضع استراتيجيات سياسية شاملة، والتي يتمتع بها مكتب دعم بناء السلام في مجال تعزيز التماسك والشراكات من أجل دعم بناء السلام والحفاظ عليه، وكذلك دور إدارة عمليات حفظ السلام في إدارة عمليات حفظ السلام.

واستجابة لهذا التحدي، بدءًا من عام ٢٠١٩ واستمرارا في عام ٢٠٢٠، أنشئ هيكل السلام والأمن الجديد الذي وافقت عليه الجمعية العامة في عام ٢٠١٨ وبدأ تنفيذه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وهو ''إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام'' الجديدة التي تجمع بين المسؤوليات الاستراتيجية والسياسية والتنفيذية التي كانت تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية السابقة ومسؤوليات بناء السلام التي يضطلع بها مكتب دعم بناء السلام. وعلاوة على ذلك، وفي إطار هيكل السلام والأمن الجديد، تتشارك الإدارة في هيكل سياسي - تنفيذي إقليمي مع إدارة عمليات السلام. ويعد هذا الهيكل الإقليمي الوسيلة الرئيسية لتنفيذ جهود الأمانة العامة الرامية إلى منع نشوب النزاعات، والحفاظ على السلام، وإدارة عمليات السلام، ووضع استراتيجيات سياسية إقليمية وتنفيذها. وفي النهاية، سيعزز هذا الهيكل الجديد التعاون بين الإدارتين ويكفل اتباع نهج كلي على النطاق الكامل للأنشطة السياسية والتنفيذية المتصلة بقضايا السلام والأمن.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، والمتمثلة في زيادة فعالية جهود منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام على الصعيد الإقليمي.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، تنفيذ استراتيجيات إقليمية أكثر شمولا تساعد في تنسيق الإجراءات التي تضطلع بها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تعمل في نفس المنطقة، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وستؤدي زيادة وحدة العمل بين هذه الجهات الفاعلة إلى زيادة فعالية جهود المجتمع الدولي الرامية إلى منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام في هذه المناطق المعنية. ويستلزم تنسيق العمل فيما بين الجهات الفاعلة الخارجية أيضا زيادة الاتساق فيما بين مختلف الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة التي تعمل في المنطقة نفسها والبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام ووكالاته وصناديقه وبرامجه، فضلا عن زيادة التماسك والاتساق بين الأهداف السياسية وقرارات البرمجة التي تتخذ استجابة لسلسلة متزايدة في التنوع والتعقيد من مسببات وحالات النزاع. كما ستشمل الأدلة زيادة قوة الاستراتيجيات الإقليمية وشمولها، وزيادة اتساق الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة المتعددة من أجل منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام، وتعزيز التكامل بين التحليلات السياسية والقرارات البرنامجية الخاصة بهذه الجهات، على النحو المبين في الجدول.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
تأييد الجمعية العامة لاقتراح الإصلاح واتخاذ خطوات انتقالية نحو تنفيذ هياكل جديدة	المناقشات التي تجريها الجهات الفاعلة الخارجية، مثل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع كيانات الأمم المتحدة بشأن الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة لعدد من المناطق أو المناطق دون الإقليمية	التنفيذ الأولي للاستراتيجيات الإقليمية الشاملة التي وضعت في عام ٢٠١٩، مما سيؤدي إلى زيادة الاتساق في عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة

٣-٢٦ وتُستمد الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي من أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة التالية: المادة ٩٩ من الميثاق، والقرار ٢٣٢/٤٦، الذي أنشأت فيه الجمعية إدارة الشؤون السياسية، والقرار ٢٦٢/٧٢ جيم، الذي أنشأت فيه الجمعية إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣-٢٧ يعرض الجدول ٣-١ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٣-١

البرنامج الفرعي ١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة			
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٤٨	٧٠	٤٧	٧٠
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٤٦	١١٣	٤٧	١٠٤
باء – توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	١٣٩	١٩٥	١٤٠	١٩٥
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم – المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة				
التشاور والمشورة والدعوة				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				

٦ – أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٣-٢٨ يعزى الفرق في وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى إصدار تقارير الأمين العام عن المسائل المتصلة بالسلام والأمن المقدمة إلى مجلس الأمن بسبب التزامات الإبلاغ الإضافية الصادر بها تكليف من المجلس.

٣-٢٩ يعزى الفرق في الخدمات الفنية للاجتماعات أساسا إلى عقد اجتماعات و/أو مشاورات غير رسمية لمجلس الأمن وهيئاته الفرعية، بسبب زيادة عدد المشاورات غير الرسمية للمجلس وهيئاته الفرعية عن العدد المقدّر.

٣-٣٠ يعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى عقد حلقات دراسية وأنشطة تدريبية واجتماعات أكاديمية بشأن النهوض بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام، بسبب زيادة الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على الدعم.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٣-٣١ يعزى الفرق في وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى الإصدار المتوقع لتقارير الأمين العام عن المسائل المتصلة بالسلام والأمن المقدمة إلى مجلس الأمن بسبب تعديل العدد المقرر لعام ٢٠٢٠ استنادا إلى التجربة الفعلية في الآونة الأخيرة.

٣-٣٢ يعزى الفرق في الخدمات الفنية للاجتماعات أساسا إلى الاجتماعات و/أو المشاورات غير الرسمية التي يُتوقع أن يعقدها مجلس الأمن وهيئاته الفرعية، بسبب تعديل العدد المقرر لعام ٢٠٢٠ استنادا إلى التجربة الفعلية في الآونة الأخيرة.

٣-٣٣ يعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى الحلقات دراسية والأنشطة التدريبية والاجتماعات الأكاديمية المتوقع عقدها بشأن النهوض بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام، بسبب تعديل العدد المقرر لعام ٢٠٢٠ استنادا إلى التجربة الفعلية في الآونة الأخيرة.

البرنامج الفرعي ٢
المساعدة الانتخابية

١ - الهدف

٣-٣٤ يتمثل الهدف، الذي يساهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في تعزيز القدرة الحالية للدول الأعضاء، بناء على طلبها، على تنظيم وإجراء انتخابات دورية وشاملة للجميع وسلمية ونزيهة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٣-٣٥ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة؛ واعتماد وتعزيز سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

٣-٣٦ ويتواءم الهدف أيضاً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي؛ وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

إجراء ثماني عشرة عملية انتخابية سلمية بدعم من الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم

في عام ٢٠١٨، استمر البرنامج الفرعي في تنسيق المساعدة الانتخابية المقدمة لأكثر من ٥٠ دولة من الدول الأعضاء، واتخذ خطوات هامة جديدة في اتجاه تعزيز الشراكات ودعم تنمية القدرات من أجل العمل مع المنظمات الإقليمية كشركاء. ووضع البرنامج الفرعي أيضا سياسات انتخابية داخلية على نطاق المنظومة ترمي إلى مواصلة تعزيز التنسيق والاتساق بين كيانات الأمم المتحدة في تقديم الدعم الانتخابي إلى الدول الأعضاء. ونُفذ أكثر من ٩٠ بعثة انتخابية في مختلف أنحاء العالم في عام ٢٠١٨، من بينها بعثات لتقييم الاحتياجات وأنواع أخرى من البعثات التقنية والاستشارية.

وفي العراق، تمشياً مع ولاية الأمم المتحدة وحسب الاتفاق مع السلطات الوطنية، نُفذت بعثة تقييم في آذار/مارس ٢٠١٨.

صناديق الاقتراع يجري تحميلها على هليكوبتر تابعة للأمم المتحدة كي تنقلها. المصدر: مارتين بيريت.

وأعدت البعثة توصيات تقنية مفصلة لقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وكذلك للمحاورين الوطنيين والدوليين بشأن أفضل السبل لدعم العملية الانتخابية. وتركزت مجالات المساعدة على الإطار القانوني، والبيئة السياسية والأمنية في الفترة السابقة للانتخابات، ومشاركة المشردين داخليا في الانتخابات، وآلية تسوية المنازعات، وتطوير البرمجيات الانتخابية واختبارها. وعلى الرغم من الجداول الزمنية المضغوطة، فقد تمكنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بدعم موسع من الأمم المتحدة، من تنفيذ معظم الترتيبات التشغيلية واللوجستية في موعدها، بما فيها التدابير التي تسمح للمشردين داخليا بالتصويت. وأجريت الانتخابات البرلمانية في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨ على النحو المقرر، ولم تقع خلالها أي حوادث كبيرة. ودعمت الأمم المتحدة أيضا عملية إعادة الفرز اليدوي لجزء من الأصوات. وأكدت إعادة الفرز صحة الفرز الإلكتروني الأصلي، مما عزز ثقة الجمهور في العملية الانتخابية. وفي نيجيريا، أوصت بعثة تقييم الاحتياجات، التي أوفدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بناء على طلب الحكومة، بتقديم المساعدة الانتخابية في مجالات تشجيع مشاركة النساء والمجموعات الناقصة التمثيل في العملية الانتخابية، وتنمية قدرات المؤسسات الانتخابية، ودعم الشرطة في تقديم التدريب على تأمين الانتخابات استعدادا للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٩. كما حضرت اللجنة الوطنية المستقلة الانتخابية في نيجيريا حلقة العمل الإقليمية المتعلقة بمنع العنف في سياق الانتخابات، والتي نظمتها الأمم المتحدة بالشراكة مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان، كوت ديفوار، في آب/أغسطس ٢٠١٨.

وقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم في مجال تنمية القدرات لعدد من المنظمات الإقليمية. ففي عام ٢٠١٨، في إطار شراكة مع أمانات ثلاث منظمات إقليمية هي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الكاريبية، نظم البرنامج الفرعي ثلاث مناسبات تدريبية بشأن الجنسانية والانتخابات، ومنع العنف الانتخابي، ومراقبة الانتخابات. وحضر هذه المناسبات التدريبية ما مجموعه ١١٠ مشاركين من حوالي ٤٠ من الدول الأعضاء، ومن أمانات مختلف المنظمات الإقليمية الشريكة.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي توفير المساعدة التقنية، بما في ذلك في حالات إدارة الأزمات الانتخابية، وتنمية القدرات لدى أكثر من ٥٠ من الدول الاعضاء المستفيدة وخمس منظمات إقليمية في مجال تحسين العمليات والمؤسسات الانتخابية. وأسهمت المنجزات المستهدفة أيضا في إجراء ١٨ عملية انتخابية في مختلف أنحاء العالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قيّمها المراقبون الوطنيون والدوليون بأنها أجريت بطريقة سلمية ومنظمة عموما.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقيق هذه النتيجة التعليقات الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، التي تؤكد فائدة المساعدة في تعزيز القدرات الانتخابية للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي تلقت مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، وجه رئيس وزراء أرمينيا رسالة إلى الأمين العام يعرب فيها عن تقديره للدعم الانتخابي الذي قدمته الأمم المتحدة في إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة بطريقة سلمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ووجهت هيئة إدارة الانتخابات في الكاميرون رسالة إلى الأمم المتحدة تعرب فيها عن امتنانها للأمم المتحدة ”للمساعدة الفنية والمعنوية التي قدمتها إلى الهيئة في إجراء العملية الانتخابية وخاصة في تنظيم الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨“. وفي رسالة موجهة أيضا إلى الأمين العام، أعربت حكومة فرنسا عن تقديرها لنشر فريقين من خبراء الانتخابات التابعين للأمم المتحدة يرافق أحدهما عملية تحديث قوائم الناخبين من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠١٨ ويجري الآخر متابعة للاستفتاء الذي أجري في عام ٢٠١٨ في كاليدونيا الجديدة (فرنسا). وعلاوة على ذلك، وجه الأمين العام المساعد لأمانة الجماعة الكاريبية رسالة إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أعرب فيها عن تقديره للتدريب الانتخابي الذي نفذته الإدارة لفائدة الدول الأعضاء في منطقة الجماعة الكاريبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وذكر أن التدريب ”حقق نجاحا كبيرا في بناء قدرة الموظفين في هيئات إدارة الانتخابات في الدول الأعضاء في أمانة الجماعة الكاريبية“.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقيق هذه النتيجة أيضا التقارير الواردة من بعثات مراقبة الانتخابات التي تنفذها المنظمات الإقليمية، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. فقد تضمنت هذه التقارير في كثير من الحالات تقييما إيجابيا للقدرات التقنية لهيئات إدارة الانتخابات في البلدان التي أجرت انتخابات في عام ٢٠١٨ بدعم تقني من الأمم المتحدة.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٣-٣٧ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز قدرة الدول الأعضاء التي تطلب مساعدة انتخابية على دعم عملياتها الديمقراطية وتطوير مؤسساتها وعملياتها الانتخابية وتحسينها وصقلها، على نحو ما تدل عليه زيادة النسبة المئوية للحالات التي أجريت فيها تقييمات للاحتياجات الانتخابية وتم إيفاد بعثات انتخابية أخرى تلبية لطلبات الدول الأعضاء في غضون أربعة أسابيع من موافقة منسق الأمم المتحدة لمسائل المساعدة الانتخابية على إيفاد البعثة (٩٤ في المائة، أي بزيادة نقطة مئوية واحدة عن النسبة المئوية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ والتي كانت ٩٣ في المائة).

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

زيادة قدرات الدول الأعضاء على إجراء انتخابات سلمية وشاملة ونزيهة

في عام ٢٠١٨، استمر ارتفاع الطلب على الدعم الانتخابي الذي تقدمه الأمم المتحدة. وظلت عملية تصميم المساعدة الانتخابية تراعي تكميل الجهود التي تبذلها المنظمة في دعم الانتقال السلمي، والحوكمة الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في أنه في حين أن معظم الانتخابات كانت تجرى بطريقة سلمية، فقد سُجلت حالات وقع فيها عنف انتخابي، وهو ما شكل باعثاً على القلق.

واستجابةً لهذا التحدي، ستتخذ الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠ المزيد من الخطوات في الجمع بين الدعم التقني والتدابير السياسية والمساعي الحميدة، لا سيما في حالات الأزمات الانتخابية. وهذا مجال سيتطلب المزيد من الاهتمام والدعم من الأمم المتحدة. لذلك، وبالإضافة إلى الدعم التقني المقرر تقديمه إلى الدول الأعضاء في عام ٢٠٢٠، سيقدم البرنامج الفرعي الدراية التقنية من استشاريين كبار في مجال الانتخابات لدعم جهود المساعي الحميدة في حالات الأزمات الانتخابية، حسب الاقتضاء وفي الوقت المناسب. وسيضطلع البرنامج الفرعي بتنسيق الدعم الانتخابي لحوالي ٥٠ من الدول الأعضاء خلال عام ٢٠٢٠، وبتوسيع شراكاته الانتخابية والدعم الذي يقدمه لتنمية القدرات لصالح المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، في مجالات من بينها منع العنف الانتخابي. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بوضع وتنفيذ عدد من السياسات الانتخابية الجديدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مع الاستمرار في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في زيادة قدرات الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الإقليمية، في دعم إجراء انتخابات سلمية وشاملة ونزيهة، وبالتالي منع العنف الانتخابي وتخفيفه قبل العملية الانتخابية وأثناءها وبعدها.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتراف الدول الأعضاء التي تلقت المساعدة بفائدة هذا الدعم في تعزيز قدراتها على إجراء انتخابات سلمية وشاملة ونزيهة، وتنفيذ الدول الأعضاء لمبادرات محلية من أجل منع العنف الانتخابي. وستشمل الأدلة أيضًا تقارير من أفرقة مراقبة وطنية ودولية تعكس عادة الاستنتاجات الرئيسية بشأن مختلف جوانب العمليات الانتخابية التي تراقبها.

كما ستتضمن الأدلة النسبة المئوية للعمليات الانتخابية الوطنية التي تتلقى الدعم خلال الإطار الزمني المحدد، على افتراض موافقة السلطات المضيفة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على نشر البعثات وتوقيت الزيارات، كما هو مبين في الشكل.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: النسبة المئوية للعمليات الانتخابية الوطنية التي تتلقى الدعم ضمن الإطار الزمني المحدد

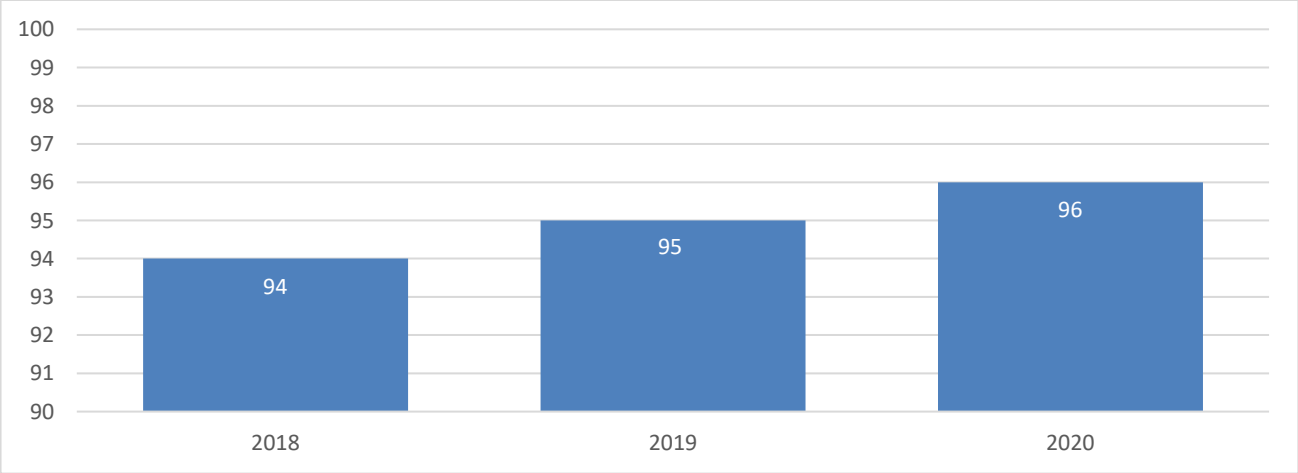

٣-٣٨ ويشمل قرار الجمعية العامة التالي الولاية الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القرار ١٦٤/٧٢ بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣-٣٩ يعرض الجدول ٣-٢ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٣-٢

البرنامج الفرعي ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	–	–	١	–
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	–	–	١	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١٦	٢٦	١٦	٢٦
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	١٩	١٩	١٩	١٩

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المواد التقنية (عدد المواد)	٥	٦	٥	٥
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٣-٤٠ يُعزى الفرق في بند مشاريع التعاون الميداني والتقني إلى مشاريع تتعلق بتقديم المساعدة الانتخابية للدول الأعضاء، بسبب تنفيذ عدد من المشاريع الجديدة في مجال تنمية القدرات، دعماً للانتخابات في دول أعضاء بناءً على طلبها.

٣-٤١ ويُعزى الفرق في بند المواد التقنية إلى إصدار مبادئ توجيهية فنية ومواد مرجعية عن العمليات الانتخابية والإطار القانوني الانتخابي وتنظيم الانتخابات وإدارتها، بسبب الحاجة إلى توفير وثائق جديدة متصلة بالسياسات تتعلق ببعض المسائل الانتخابية الناشئة.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٣-٤٢ يُعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى أن تقرير الأمين العام بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إقامة الديمقراطية صدر في عام ٢٠١٩ لا في عام ٢٠٢٠، بسبب وتيرة إصداره مرة كل سنتين.

٣-٤٣ ويُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى عقد الجلسة العامة للجمعية العامة في عام ٢٠١٩، بسبب طلب الجمعية تقديم إحاطة إليها عن تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إقامة الديمقراطية، في سياق تقرير الأمين العام الذي يقدم كل سنتين.

٣-٤٤ ويُعزى الفرق في بند مشاريع التعاون الميداني والتقني إلى المشاريع المتعلقة بتقديم المساعدة الانتخابية للدول الأعضاء، وذلك بسبب العدد الكبير من مشاريع بناء القدرات الطويلة الأجل التي ستستمر في عام ٢٠٢٠، وأيضاً بسبب عدد من الطلبات الجديدة المتوقعة من الدول الأعضاء في عام ٢٠٢٠.

البرنامج الفرعي ٣
شؤون مجلس الأمن

١ - الهدف

٣-٤٥ يتمثل الهدف الذي يساهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي في تحقيق الفعالية في المداولات واتخاذ القرارات من جانب مجلس الأمن وهيئاته الفرعية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٣-٤٦ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال؛ وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار.

٣-٤٧ ويتواءم الهدف أيضاً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على الحد من جميع أشكال العنف؛ والحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة؛ وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

توافر المعلومات ذات الجودة لمجلس الأمن دعماً لصون السلام والأمن الدوليين

في عام ٢٠١٨، عقد مجلس الأمن ما مجموعه ٢٨٨ جلسة و ١٢٠ جلسة تشاور مغلقة، وأصدر ٢٠٢ من القرارات المتخذة في إطار الاضطلاع بمسؤولياته الحاسمة في صون السلام والأمن الدوليين. وتستند أنشطة المجلس إلى أنشطة الدعم الفني وأعمال الأمانة التي يقدمها البرنامج الفرعي في ثلاثة مجالات متكاملة ولكنها متمايزة، وهي خدمات أمانة المجلس؛ ودعم الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، بما فيها لجان الجزاءات؛ وتوفير البحوث الاستشارية بشأن ممارسات المجلس وإجراءاته.

مجلس الأمن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. المصدر: مكتب صور الأمم المتحدة.

وطوال عام ٢٠١٨، قدم البرنامج الفرعي الدعم الموضوعي والتوجيه الإجرائي إلى مجلس الأمن، بما يكفل تقديم الدعم الفعال لرؤساء المجلس الجدد ولإدارة برنامج عمل المجلس، مما أسفر عن إصدار ١ ١٨٣ وثيقة من وثائق المجلس وعقد ٢٨٨ جلسة من جلساته واتخاذ ٥٤ قراراً. كما اتبع البرنامج الفرعي نهجا شاملا لبناء القدرات من أجل تحسين الخدمات المقدمة إلى أعضاء المجلس، بما في ذلك من خلال التدريب التعريفي للأعضاء المنتخبين في المجلس والذي بدأ في عام ٢٠١٦. واستجابة لنداءات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، عمل البرنامج الفرعي أيضاً على إدماج جزاءات الأمم المتحدة في هيكل السلام والأمن الأوسع عن طريق زيادة التدريب المتصل بجزاءات الأمم المتحدة. وعُقدت خمس حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية مركزة، حددت طريقة تصميم جزاءات الأمم المتحدة وتطورها وتنفيذها، وأسهمت في زيادة الوعي وبناء القدرات لدى المشاركين بشأن استخدام الجزاءات.

وحَسّن البرنامج الفرعي كذلك من توقيت إصدار *مرجع ممارسات مجلس الأمن*، وهو التغطية الرسمية الوحيدة لتفسير وتطبيق مجلس الأمن لميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. وقد أتيح الملحق العشرون (٢٠١٧-٢٠١٦) في صيغته الأولية على موقع مجلس الأمن بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٨، مما يعتبر أقرب تغطية معاصرة لممارسات المجلس تحققت في تاريخ إصدار *المرجع* الممتد عبر ٦٦ عامًا، مما سمح بتحسين قدرة الإدارة على تقديم التوجيه التقني على نحو مخصص. وقد سُجلت زيادة بثمانية أضعاف بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ في إنجاز البحوث التقنية المتخصصة، كان ٧٥ في المائة منها بناء على طلب الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء المجلس.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق إجراءات مجلس الأمن، جمع البرنامج الفرعي بيانات مصنفة حسب الجنس للممثلين الدائمين ونائبي الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس، وكذلك لأعضاء الأمانة العامة وغيرهم ممن دعاهم المجلس. واشتملت هذه البيانات على معلومات حول إحاطات المجتمع المدني ومشاركة النساء اللواتي قدمت إحاطات في إجراءات المجلس، تمشياً مع الغاية ٥-٥ من أهداف التنمية المستدامة بشأن كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة. وبالإضافة إلى ذلك، سُجلت قرارات مجلس الأمن التي تتضمن صياغة عن المرأة والسلام والأمن للإبلاغ عن تعميم المجلس لخطة المرأة والسلام والأمن.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في اتخاذ مجلس الأمن وهيئاته الفرعية لقرارات مستنيرة وفي الوقت المناسب.

وتشمل الأدلة على النتيجة المحرزة الانطباعات الإيجابية التي وردت من رئاسة المجلس الشهرية والتي تبرز الدعم الفعال الذي يقدمه البرنامج الفرعي لرئاسة المجلس. فعلى سبيل المثال، أعرب أحد المشاركين في حلقة العمل التعريفية التي نظمتها الإدارة في عام ٢٠١٨ عن تقديره للعروض التقديمية وأشار إلى حجم ”المعلومات والممارسات والمعارف القيمة المقدمة إلى أعضاء مجلس الأمن الجدد“.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٣-٤٨ تحققت جزئياً إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تحسين الجوانب التنظيمية والإجرائية لخدمة الاجتماعات وكذلك تعزيز الدعم الموضوعي والتقني لأعمال الأمانة المقدمة إلى الدول الأعضاء والمشاركين الآخرين في الاجتماعات المقررة، وذلك على نحو ما يدل عليه ارتفاع مستوى الرضا الذي أعرب عنه أعضاء مجلس الأمن، بالإضافة إلى سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عن الخدمات التي يقدمها البرنامج الفرعي، كما يتضح من الردود على الاستقصاءات (صُنفت نسبة ٩٩ في المائة من الردود على أنها مرضية أو أعلى، مقارنة مع نسبة ١٠٠ في المائة المستهدفة).

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

المحطة الأولى في التعامل مع جميع المسائل المتصلة بمجلس الأمن بالنسبة لأعضاء المجلس وغيرهم

في عام ٢٠١٨، ومع تزايد عبء العمل في مجلس الأمن، كان هناك طلب متزايد من المجلس على ما تقدمه شعبة شؤون مجلس الأمن من الدعم البحثي والمشورة الإجرائية. وفي هذا السياق، تعين على الشعبة أن تتكيف وتتطور في دورها كأمانة لمجلس الأمن وأن تحافظ على صدارتها كمستودع لممارسات المجلس ومركز للتميز فيما يتعلق بتقديم التوجيه والدعم للمجلس، وكذلك لسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وللقيادة العليا للمنظمة.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في كفالة تقديم هذه المشورة في الوقت المناسب إلى أعضاء مجلس الأمن، بمن فيهم الأعضاء الجدد، وفي دعم مداولاتهم، وتحسين البنية الأساسية للنظم من أجل المساعدة في الاستجابة لعدد متزايد من استفسارات أعضاء المجلس المتعلقة بالممارسات السابقة.

واستجابة لهذا التحدي، سيواصل البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ تحسين قدرته على تزويد أعضاء مجلس الأمن بالدعم الذي يحتاجونه بوصفه المحطة الأولى في التعامل مع جميع المسائل المتصلة بالمجلس. وسيكون من بين المستفيدين الرئيسيين المستهدفين بذلك أعضاء المجلس الجدد، الذين سيجري تعزيز قدرتهم على الاضطلاع بمسؤولياتهم في المجلس بفعالية من خلال أنشطة تعريفية وتدريبية مخصصة ومحددة الهدف، تشمل في جملة أمور المسائل المتعلقة بتنفيذ جزاءات الأمم المتحدة؛ وجميع أعضاء المجلس، الذين سيتلقون التوجيه والمشورة الموضوعيين والإجرائيين في الوقت المناسب، استناداً إلى البحوث والتحليلات المتعمقة لممارسات مجلس الأمن السابقة وتطبيق النظام الداخلي المؤقت؛ وسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والقيادة العليا للمنظمة والجمهور، الذين سيستفيدون من التحليلات والبيانات المتاحة على نطاق أوسع على منصات قائمة على شبكة الإنترنت، مثل قاعدة البيانات iSCAD+ والموقع الشبكي المجدد.

وسيطلق البرنامج الفرعي عددًا من المبادرات وغيرها من البرامج المخصصة الجارية في مجال بناء القدرات. وسيشمل ذلك سلسلة من مشاريع الإدارة المتكاملة للمعلومات، وفي مقدمتها قاعدة البيانات iSCAD+، التي ستشكل جزءًا من نهج الاتصالات الإستراتيجية الذي تتبعه الشعبة لتعزيز دقة الإدارة واستجابتها في الرد على الاستفسارات الموضوعية والإجرائية لأعضاء المجلس في الوقت الحقيقي. ويعتبر نظام iSCAD+ بوابة أمامية موحدة يمكن ولوجها من الأجهزة المحمولة، أُدمجت مع الموقع الشبكي المجدد لمجلس الأمن، وتهدف إلى تعزيز منتجات المعلومات الحالية لتلبية احتياجات المجلس. وستدعم منصات النظام التعاون الآمن، وتبادل المعلومات في الوقت المناسب بين الدول الأعضاء وداخل الأمانة العامة، وحصول الدول الأعضاء على المعلومات المتعلقة بالاجتماعات والوثائق والسجلات التاريخية وطرائق الإبلاغ الجديدة وقدرات التصوير البياني. كما ستوفِر المعلومات للجمهور، وستعرض عمل مجلس الأمن فيما يتصل بصون السلام والأمن الدوليين.

وسيُواصل البرنامج الفرعي تحسين المبادرات التعريفية والتدريبية للاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات أعضاء المجلس الجدد، بحيث يتفهمون على نحو أفضل مدى تعقيد مهام المجلس وأساليب عمله. وسيعقد البرنامج الفرعي أيضاً سلسلة من الحلقات الدراسية والمبادرات التدريبية فيما يتعلق بالجزاءات لتشجيع تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة وتحسين فهم ومعرفة الممارسين، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بشأن هيكل جزاءات الأمم المتحدة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي تحسين الفهم الشامل للدول الأعضاء وزيادة وعيها بإجراءات وعمل مجلس الأمن.

وستشمل الأدلة على النتيجة، إذا ما تحققت، تحليل البيانات النوعية لزيادة المشاركة على الموقع الشبكي لمجلس الأمن، كما يتضح من الزيادة في الوقت المستغرق في الموقع الشبكي، وكما هو مبين في الشكل.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: الوقت المستغرق في تصفح الموقع الشبكي لمجلس الأمن (بالدقائق)

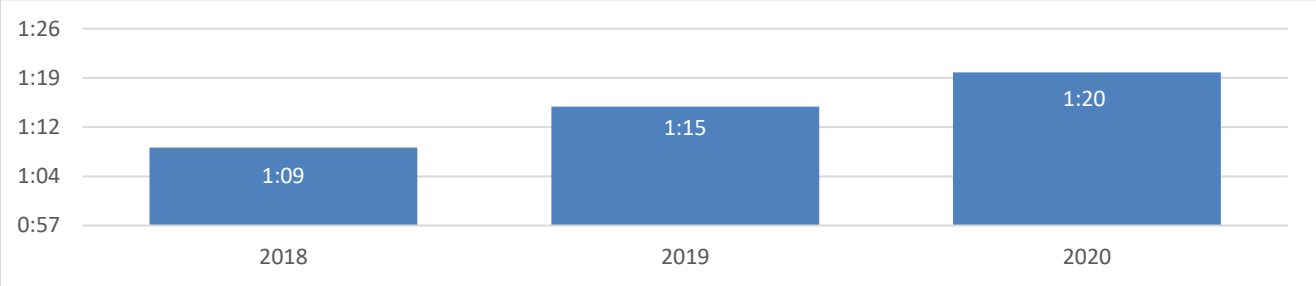

٣-٤٩ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣-٥٠ يعرض الجدول ٣-٣ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٣-٣

البرنامج الفرعي ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٥٠٠	٦٠٧	٥١٠	٥١٠
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٥	٥	٦	٦
المنشورات (عدد المنشورات)	٢	٢	٢	٢
المواد التقنية (عدد المواد)	٥	١١٥	٥	١٠٤
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ – أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٣-٥١ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى اجتماعات مجلس الأمن وهيئاته الفرعية والمداولات ذات الصلة بسبب طلب عقد اجتماعات يزيد عددها عما كان مقرراً وعدم إمكانية التنبؤ بأعمال المجلس.

٣-٥٢ ويعزى الفرق في بند المنشورات إلى إصدار *مجلد قرارات ومقررات مجلس الأمن*، بسبب عدم إدراجه كمنجز مستهدف في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٣-٥٣ ويعزى الفرق في بند المواد التقنية بشكل رئيسي إلى إجراء بحوث مخصصة للدول الأعضاء بشأن ممارسات وإجراءات مجلس الأمن، الحالية والتاريخية، بسبب عدم إدراجها كمنجز مستهدف في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٣-٥٤ يعزى الفرق في بند المنشورات إلى إصدار مجلد قرارات ومقررات مجلس الأمن، نظرا إلى عدم إدراجه كمنجز مستهدف في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٣-٥٥ ويعزى الفرق في بند المواد التقنية بشكل رئيسي إلى طلب إجراء بحوث مخصصة للدول الأعضاء بشأن ممارسات وإجراءات مجلس الأمن، الحالية والتاريخية، بسبب عدم إدراجها كمنجز مستهدف في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

البرنامج الفرعي ٤
إنهاء الاستعمار

١ - الهدف

٣-٥٦ يتمثل الهدف، الذي يسهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في النهوض بعملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بهدف تحقيق القضاء التام على الاستعمار.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٣-٥٧ يتواءم الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف في كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

إدخال تعديلات على القرارات في عام ٢٠١٨ لتعكس الظروف الراهنة في الأقاليم

في عام ٢٠١٨، أعدت وحدة إنهاء الاستعمار ثلاثة تقارير للأمين العام، و ١٧ ورقة عمل عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتقريراً من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تضمن معلومات عن الأثر المدمر لإعصاري إيرما وماريا على بعض الأقاليم؛ وقدمت الدعم الموضوعي في تنظيم وعقد الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ؛ وقدمت الدعم للبعثة الزائرة التي أوفدتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة إلى كاليدونيا الجديدة، بما في ذلك من خلال توفير الدعم الموضوعي والمشورة السياسية والمساعدة اللوجستية. وأدى هذا كله إلى إتاحة المعلومات بشأن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالأقاليم للجنة الخاصة من أجل النظر فيها.

تعرضت جزر فرجن البريطانية للدمار بسبب مرور إعصار إيرما، وهو عاصفة من الفئة الخامسة وأقوى إعصار سجل على الإطلاق في المحيط الأطلسي. وبعد مرور بضعة أسابيع، تعرضت الجزر مرة أخرى لمزيد من الدمار بسبب إعصار ماريا. المصدر: Loop News.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي تعزيز فهم اللجنة الخاصة للحالة في الأقاليم. وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة التعديلات التي أدخلت على القرارات التي نظرت فيها اللجنة واتخذتها خلال دورتها الموضوعية المعقودة في حزيران/يونيه.

وتضمنت التعديلات ذات الصلة المدخلة على القرارات التي نظرت فيها اللجنة الخاصة واتخذتها التطورات الدستورية والسياسية (مثلا في بولينيزيا الفرنسية وساموا الأمريكية وغوام وكاليدونيا الجديدة)، والظروف الاجتماعية الاقتصادية (مثل برمودا وتوكيلاو وجزر كايمان وسانت هيلانة)، والأثر المدمر لإعصاري إيرما وماريا على أنغويلا، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وفي حالة تلك الأقاليم المتضررة من موسم الأعاصير لعام ٢٠١٧، وعلى أساس المعلومات الواردة في ورقات العمل التي أعدتها الأمانة العامة وفي تقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي شملت معلومات مقدمة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة عن أنشطتها في الأقاليم، أدرجت اللجنة الخاصة صيغة جديدة دعت من خلالها الجمعية العامة الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن توفر كل ما يلزم من مساعدة إلى الإقليم، وأن تدعم جهود الإنعاش وإعادة البناء، وأن تعزز القدرات في مجالي التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، لا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين ألحقا أضرارا بالإقليم في عام ٢٠١٧ (مشاريع القرارات A/AC.109/2018/L.11 و A/AC.109/2018/L.14 و A/AC.109/2018/L.20 و A/AC.109/2018/L.21).

تُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٣-٥٨ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في أن اللجنة الخاصة والجمعية العامة ستكونان قادرتين على الاضطلاع بولايتيهما في ما يتعلق بإنهاء الاستعمار وإحراز تقدم في عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وذلك على نحو ما يدل عليه تقديم ١٠٠ في المائة من وثائق الهيئات التداولية في الوقت المناسب واستمرار مستوى الدعم المقدَّم إلى اللجنة الخاصة في تيسير الاتصال بالدول القائمة بالإدارة.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز نشر المعلومات

في عام ٢٠١٨، ظل موقع الأمم المتحدة الشبكي لإنهاء الاستعمار، على الرغم من تحديثه بانتظام، محدوداً من حيث المعلومات الواردة فيه وتوافرها بلغات أخرى، وكذلك من حيث قدراته وأدائه الوظيفي على منصة قديمة. وسعياً إلى تكثيف الجهود الرامية إلى مواصلة تنفيذ خطة العمل للعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، شرع البرنامج الفرعي في تنفيذ مشروع كبير لتجديد الموقع الشبكي.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في المحتوى والقدرات والأداء الوظيفي والصيانة الملائمة والتحديث الشامل للموقع الشبكي الحالي، وهي الأمور التي تهدف عملية تجديد الموقع الشبكي إلى معالجتها.

واستجابة لهذا التحدي، سيكون الموقع الشبكي الجديد، في عام ٢٠٢٠، متاحاً باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وسيتضمن بيانات أشمل على منصة حديثة وسهلة الاستعمال، مما سيسهم أيضًا في تحسين الكفاءة والتعاون مع إدارة التواصل العالمي في تنفيذ ولاية البرنامج الفرعي المتعلقة بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة تنوير أصحاب المصلحة واستمرار التعاون بين الأقاليم والدول القائمة بالإدارة والدول الأعضاء والجمهور.

وعلى نحو ما اعترف به بعض الدول الأعضاء وممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، من المتوقع أن يؤدي التوسع في نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار إلى زيادة اهتمام جميع الجهات الفاعلة ومشاركتها في أنشطة اللجنة الخاصة ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الجلسات العامة والحلقات الدراسية الإقليمية والبعثات الزائرة والجمعية العامة. وستشمل الأدلة على النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة في عدد الزوار، على النحو المبين في الشكل.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: العدد الحالي والعدد المتوقع لمستخدمي موقع الأمم المتحدة الشبكي لإنهاء الاستعمار

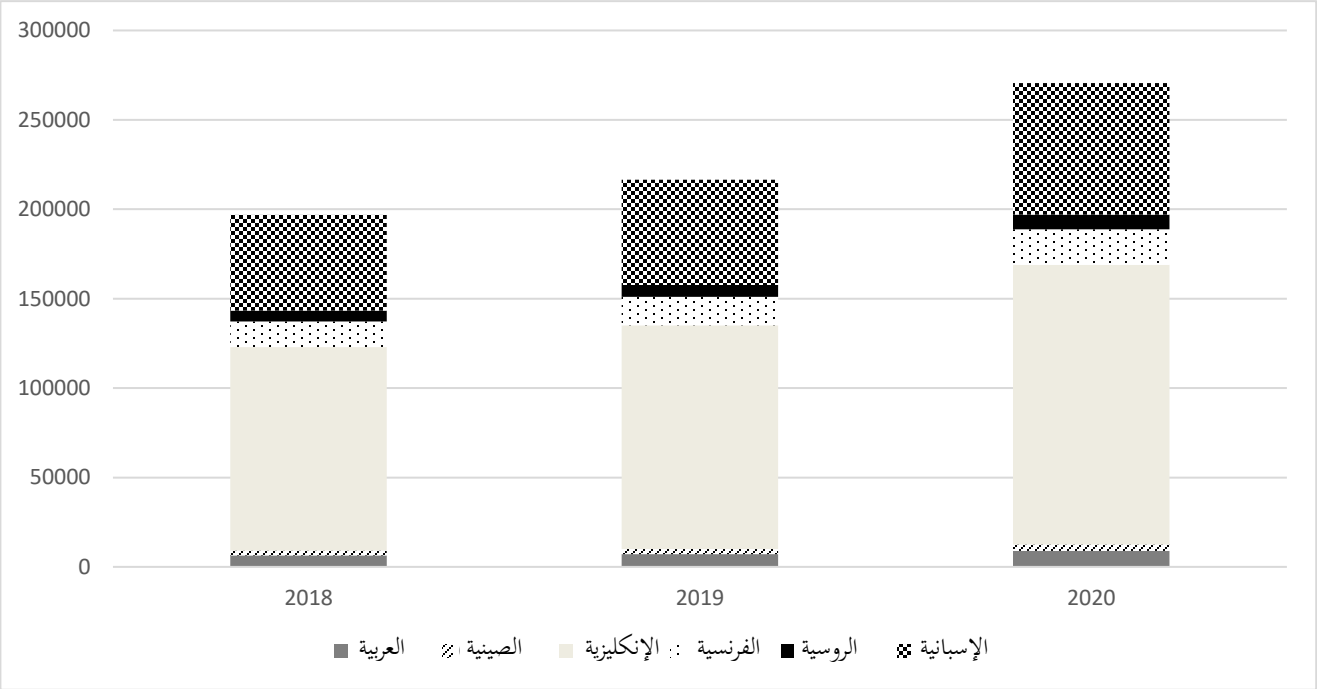

٣-٥٩ وتشمل قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القرار ١٥١٤ (د-١٥) بشأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛ والقرار ١٥٤١ (د-١٥) بشأن المبادئ التي يجب أن تسترشد بها الدول الأعضاء في تحديد وجود أو عدم وجود الالتزام بإرسال المعلومات المنصوص عليها في المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣-٦٠ يعرض الجدول ٣-٤ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٣-٤

البرنامج الفرعي ٤: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٦٣	٤٨	٦٣	٦٣
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٣-٦١ يُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى طلب عقد عدد من الاجتماعات أقل مما كان مقرراً لما يلي: (أ) الجلسات العامة للجنة الخاصة؛ (ب) واجتماعات مكتب اللجنة الخاصة.

البرنامج الفرعي ٥
قضية فلسطين

١ - الهدف

٣-٦٢ يتمثل الهدف، الذي يسهم البرنامج الفرعي في تحقيقه، في كفالة الفعالية والكفاءة في تنفيذ برنامج عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فيما يتعلق ببذل الجهود لكي ينال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير، ودعم التوصل دون تأخير إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ ودعم الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل لجميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، وتعبئة الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٣-٦٣ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات؛ وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة؛ واعتماد وتعزيز سياسات سليمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

٣-٦٤ ويتواءم الهدف أيضاً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف بشكل كبير على الحد من جميع أشكال العنف؛ وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة؛ وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ وتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.

٣-٦٥ كذلك، يتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ واحترام الهامش السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتكميلها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتعبئة المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

منتدى الأمم المتحدة الرفيع المستوى أسهم في زيادة الوعي بالقضية الفلسطينية

في عام ٢٠١٨، نظم البرنامج الفرعي، برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين، وموضوعه ''سبعون عاماً بعد عام ١٩٤٨: دروس لتحقيق سلام دائم''، وذلك بمناسبة ذكرى حرب ١٩٤٨ وما تلاها من اقتلاع للفلسطينيين من جذورهم وتشريدهم الجماعي، مما يُعرف باسم ''النكبة''. وعلى مدى يومين، في ١٧ و ١٨ أيار/مايو، ناقش الساسة الإسرائيليون والفلسطينيون ونشطاء المجتمع المدني والأكاديميون وممثلو الدول الأعضاء جذور الصراع والتطورات الراهنة والعقبات التي تحول دون إجراء مفاوضات ذات مغزى بشأن مسائل الوضع الدائم، وكذلك الخيارات المتاحة للتغلب على حالة الجمود السياسي.

نائبة الأمين العام أمينة محمد، ورئيس اللجنة فودي سيك، وممثلة فلسطين حنان عشراوي، في منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين، المعقود بمقر الأمم المتحدة في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨. المصدر: مكتب صور الأمم المتحدة.

وقبل انعقاد المنتدى، في ١٦ أيار/مايو، نظم البرنامج الفرعي مشاورات مغلقة بين اللجنة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الفلسطينيين. وقد عززت هذه المشاورات التعاون والتنسيق بين اللجنة والشركاء من المجتمع المدني، إذ تبادل المشاركون المعلومات حول الأنشطة الخاصة بكل منهم وناقشوا المقترحات من أجل العمل المشترك.

وقدم البرنامج الفرعي الدعم للجنة في تنظيم المنتدى والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، أتاح وضع الإطار المفاهيمي وعقد المشاورات في وقت مبكر مع اللجنة ومكتبها، إضافة إلى مجموعة واسعة من الشركاء الإسرائيليين والفلسطينيين، للبرنامج الفرعي أن يحدد للجنة الخبراء الإسرائيليين والفلسطينيين والمتحدثين الرئيسيين الذين يشاركون أو شاركوا من قبل بنشاط في الساحة السياسية ويمثلون طائفة واسعة من المواقف فيما يتعلق بالنزاع. وكان ما يقرب من نصف المتكلمين في المنتدى والمشاركين في المشاورات المغلقة من النساء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اختيار مقر الأمم المتحدة لعقد المنتدى حقق درجة عالية من الوعي بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي عقد إحدى أكثر المناقشات تنوعًا بشأن المسائل الإسرائيلية الفلسطينية التي أجريت في مقر الأمم المتحدة. وبالتالي، فقد أتاح المنتدى فرصة ليس لتعزيز التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني فحسب، وإنما أيضًا لتعزيز الحوار وتنسيق الجهود للتوصل إلى حل عادل للصراع، وحشد دعمًا إضافيًا من المجتمع المدني لتعزيز حقوق الشعب الفلسطيني.

وتشمل الأدلة على النتيجة المحرزة الاعتراف بالآراء المختلفة في شهادات ما بعد الحدث التي قدمها المشاركون ومنظماتهم، وكذلك في تقرير اللجنة السنوي لعام ٢٠١٨ المقدم إلى الجمعية العامة (A/73/35)، الذي تضمن العديد من توصيات المجتمع المدني المعرب عنها خلال المنتدى. وشملت التوصيات الحاجة إلى طرح صياغة جديدة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ وأهمية اعتراف إسرائيل بالنكبة وأثرها على الشعب الفلسطيني باعتبار ذلك شرطا ضروريا لسلام قابل للحياة والاستمرار؛ ودعوة المجتمع الدولي إلى الانتقال من الإطار الإنساني إلى إطار سياسي قائم على حقوق الإنسان في تناول محنة الشعب الفلسطيني؛ وضرورة معاملة اللاجئين الفلسطينيين كمواطنين محرومين من بلدهم (دولة فلسطين)، عوضاً عن كونهم لاجئين عديمي الجنسية.

وسوف تثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٣-٦٦ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في زيادة الوعي الدولي بقضية فلسطين، وكذلك حشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني ولتحقيق تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، من خلال أعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على نحو ما يدل عليه الحفاظ على مستوى الحوار القائم ومواصلة المشاركة والدعم من جانب المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهداف البرنامج، من خلال عقد أربعة اجتماعات ومؤتمرات دولية في عام ٢٠١٨ من أصل هدف فترة السنتين المتمثل في عقد ثماني مناسبات.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز قدرة الحكومة الفلسطينية في مجال الاتصالات الاستراتيجية

يضطلع البرنامج الفرعي، منذ عام ١٩٩٧، بالمسؤولية عن تنفيذ برنامج لبناء القدرات لصالح المسؤولين الفلسطينيين في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتجارة الدولية. وفي عام ٢٠١٨، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢١/٧٣، إلى الأمانة العامة وضع وتعزيز برنامج التدريب السنوي لموظفي الحكومة الفلسطينية إسهاماً في الجهود المبذولة لبناء القدرات الفلسطينية.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في جعل البرنامج التدريبي السنوي مدفوعًا بشكل أكبر بالطلب، والتأكد من أنه مضيف للقيمة، مع تفادي الازدواجية في الجهود المبذولة.

واستجابة لهذا التحدي، ستبذل الجهود في عام ٢٠٢٠ من أجل جعل البرنامج أكثر ملاءمة للاحتياجات الفلسطينية. وبإذن من مكتب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أعاد البرنامج الفرعي تحديد أهداف البرنامج وتقييم مكوناته ومدته، وشدد معايير اختيار المرشحين، مع إعطاء الأولوية للتوازن بين الجنسين في صفوف المتدربين، وخصص مواصفات التدريب لتتناسب مع مؤهلات المرشحين، وجعَل التدريب أكثر صرامة. وخلال بعثة لتقصي الحقائق أوفدت إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، اجتمع البرنامج الفرعي مع ١٠ وزارات فلسطينية لتقييم الاحتياجات التدريبية الوطنية وتحديد الثغرات في القدرات، مثل الاتصالات الاستراتيجية، والآثار المترتبة على الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها فلسطين، وتوفير التدريب للمسؤولين والمديرين وموظفي الموارد البشرية والشؤون المالية. كما اجتمع البرنامج الفرعي مع ١٢ كياناً من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الميدان من أجل كفالة التكامل بين الأنشطة التدريبية.

وسيعمل البرنامج الفرعي أيضاً على تعزيز برنامج بناء القدرات من خلال إجراء تقييم للأثر. وبالإضافة إلى الوحدات التدريبية القائمة المتعلقة بالدبلوماسية الدولية والتجارة الدولية التي تعقد في نيويورك وجنيف، سينظم البرنامج الفرعي التدريب على الاتصالات الاستراتيجية وعلى الاتفاقيات الدولية التي أصبحت دولة فلسطين طرفًا فيها مؤخراً، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وفي سياق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال الشراكة مع مدربين من بلدان الجنوب.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في تحقيق تواصل الحكومة الفلسطينية بصورة أكثر فعالية مع المجتمع الدولي والأوساط الداخلية، ثم في نهاية المطاف إنشاء مؤسسات سريعة الاستجابة ومسؤولة وخاضعة للمساءلة، تكون أفضل

استعداداً لتنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، على طريق تحقيق السيادة الكاملة، على النحو المبين في الجدول. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، العدد الإضافي من موظفي الحكومة الفلسطينية الذين سيواصلون، بعد تلقيهم التدريب، العمل في المجالات المتعلقة بالاتصالات الاستراتيجية.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الافتقار إلى التدريب المقدم من البرنامج الفرعي في مجال الاتصالات الاستراتيجية والاتفاقيات الدولية	مشاركة المسؤولين في الدورات التدريبية التي ينظمها البرنامج الفرعي	عدد إضافي من موظفي الحكومة الفلسطينية المشاركين في التدريب سيمضون للعمل ميادين تتعلق بالاتصالات الاستراتيجية

٦٧-٣ وتشمل قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القرار ١٨/٧٣ بشأن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ والقرار ٢١/٧٣ بشأن شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٦٨-٣ يعرض الجدول ٣-٥ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٣-٥

البرنامج الفرعي ٥: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٢	٢	٢	٢
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
المنشورات (عدد المنشورات)	٤	٤	٤	٤
المواد التقنية (عدد المواد)	٦٦	٥٩	٦٦	٥٩

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم – المنجزات المستهدفة الفنية				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				
خدمات المكتبة				

٦ – أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٣-٦٩ يعزى الفرق في بند المواد التقنية إلى نشرة أخبار عمل المنظمات غير الحكومية بشأن الأنشطة الأخيرة والمقبلة لمنظمات المجتمع المدني المنتسبة إلى اللجنة، بسبب دمج نشرة أخبار عمل المنظمات غير الحكومية في الأوقات التي تشهد قلة في الأحداث وفي فترات العطلات.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٣-٧٠ يعزى الفرق في بند المواد التقنية إلى نشرة أخبار عمل المنظمات غير الحكومية بشأن الأنشطة الأخيرة والمقبلة لمنظمات المجتمع المدني المنتسبة إلى اللجنة، بسبب تعديل العدد المقرر لنشرات أخبار عمل المنظمات غير الحكومية، بما يتماشى مع التجربة الفعلية في الآونة الأخيرة.

البرنامج الفرعي ٦
مكتب دعم بناء السلام

١ - الهدف

٣-٧١ يتمثل الهدف، الذي يساهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في تعزيز استمرار المشاركة الدولية المتسقة والاستراتيجية من أجل بناء السلام والحفاظ عليه في البلدان المتضررة من النزاعات.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٣-٧٢ يتواءم الهدف مع أهداف التنمية المستدامة ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) و ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع) و ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها) و ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) و ١٧ (تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)، من أهداف التنمية المستدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

استمرار المشاركة الدولية المتسقة والاستراتيجية من أجل بناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل

في عام ٢٠١٨، اعتمدت الأمم المتحدة استراتيجية متكاملة جديدة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة المعقدة في منطقة الساحل. وبسبب التهديد المتنامي الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف في هذه المناطق النائية، فقد بات من الصعب تركيز الاهتمام الدولي على الأسباب الأساسية للنزاع، مثل ضعف مؤشرات التنمية، والنزاع على الأراضي، وآثار تغير المناخ. وقدم البرنامج الفرعي الدعم الفني إلى اللجنة الحكومية الدولية لبناء السلام، وإدارة صندوق بناء السلام، وتعزيز التحليل المشترك والسياسة المتعلقة بالمسائل ذات الصلة ببناء السلام والحفاظ عليه.

الدورة السنوية للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٨، المخصصة لبناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل، بمشاركة نائبة الأمين العام (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

المصدر: مكتبة صور الأمم المتحدة/ريك باجورناس

وخلال عام ٢٠١٨، دعم البرنامج الفرعي زيادة مشاركة الدول الأعضاء في دعم بناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل. وتولى تيسير زيارة قيادة لجنة بناء السلام إلى المنطقة والتحضير لها، والتحضير الفني لاجتماعات خصصتها اللجنة لموضوع الساحل، فضلا عن فرادى الحالات القطرية ذات الصلة. واستفاد البرنامج الفرعي أيضا من صندوق بناء السلام بوصفه أداة لحفز

الاتساق بين برامج منظومة الأمم المتحدة على الأرض، وساعد على الجمع بين عناصر المنظومة من أجل تعزيز التحليل المشترك واتساق المشاركة في دعم بناء السلام والحفاظ عليه في الميدان. فعلى سبيل المثال، استثمر صندوق بناء السلام أكثر من ٦٠ مليون دولار لبدء تنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وطلبت الحكومات، بما في ذلك بوركينا فاسو، تأهيلها للاستفادة من تمويل صندوق بناء السلام، وعملت مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل تطوير البرامج ذات الصلة لمواجهة التحديات الرئيسية، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالترحال الرعوي وبناء السلام عبر الحدود، فضلا عن التحديات المتعلقة بتعزيز الاستعانة بالمرأة والشباب في بناء السلام. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، شارك الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام ورئيس لجنة بناء السلام في الاجتماع السادس لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، الذي عقد في تشاد. وفي وقت لاحق من ذلك العام، قاما بزيارة مشتركة إلى غرب أفريقيا شملت بوركينا فاسو. وفي أعقاب ذلك، قام الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بزيارة مشتركة إلى مالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ أرست الأساس لتعزيز برنامج صندوق بناء السلام في سياق تجديد أهلية استفادة مالي من الصندوق في عام ٢٠١٩. وقرب نهاية العام، خُصصت الدورة السنوية للجنة لمنطقة الساحل، واستفادت اللجنة من قدرتها على تنظيم الاجتماعات في إعادة توجيه الاهتمام إلى الأسباب الجذرية للنزاع وعوامل تحقيق السلام الطويل الأمد في المنطقة.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة وهي زيادة استمرار المشاركة الدولية المتسقة والاستراتيجية من أجل بناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل، مع الحفاظ على المسؤولية والقيادة على الصعيد الوطني باعتبارهما من المبادئ الأساسية.

وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة اهتمام الدول الأعضاء، الذي تجلى في الاجتماعات المتعاقبة التي خصصتها لجنة بناء السلام لمنطقة الساحل وعن طريق القرار الذي اتخذته اللجنة بتكريس دورتها السنوية، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، لبناء السلام في منطقة الساحل والحفاظ على ذلك الاهتمام على سبيل الأولوية خلال عام ٢٠١٩، الأمر الذي يتجلى في تركيز الدورة السنوية المقبلة أيضا على منطقة الساحل. وتعكس الزيادة الكبيرة في برامج صندوق بناء السلام في جميع أنحاء المنطقة زيادة الاهتمام من جانب الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بتنفيذ مشاريع تتعلق أهدافها ببناء السلام، مع التركيز بوجه خاص على مسائل استيعاب الجميع، ولا سيما النساء والشباب، وعلى التحديات العابرة للحدود والترحال الرعوي. وأحرز تقدم في تنفيذ مشاريع جديدة عبر الحدود، بناء على طلب الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي تشمل مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد. والتمست الحكومات الدعم من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، بسبل منها طلب تأهيلها. وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٣-٧٣ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تحسين التعبئة الفعالة للموارد اللازمة لصندوق بناء السلام وتخصيصها بكفاءة لمنع وقوع النزاعات أو تجدّدها، على نحو ما يدل عليه هدف جمع ١٠٠ مليون دولار من التبرعات المعلنة للسنة لصندوق بناء السلام، وهو هدف تم تجاوزه، حيث سجل المكتب تبرعات لصندوق بناء السلام بلغت ١٣٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨. وتعكس هذه الزيادة في التبرعات النداءات المتكررة للأمين العام التي دعا فيها إلى تحقيق ''طفرة كبيرة'' في التبرعات المقدمة إلى صندوق بناء السلام، بوصفه أداة بالغة الأهمية تدعم أنشطة بناء السلام في البلدان المتضررة من الأزمات والنزاعات وتعزز اتساق عمل منظومة الأمم المتحدة في الميدان في السياقات ذات الصلة. واستمر الصندوق في زيادة المبلغ الموافق عليه في عام ٢٠١٨ ليصل إلى ١٨٣ مليون دولار – منها ٦٠ مليون دولار مخصصة للأولوية المتمثلة في دعم بلدان منطقة الساحل وحدها. وفي الوقت نفسه، تمكن الصندوق مرة أخرى من تجاوز حجم الأموال المجموعة في السنة السابقة بنسبة ١٦,٥ في المائة، ما يعني نمواً جديداً في العائدات. وهذا يؤكد استمرار الأداء القوي لصندوق بناء السلام وإدارته الناجحة التي يضطلع بها مكتب دعم بناء السلام بالنيابة عن الأمين العام.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

زيادة المشاركة المتسقة والشاملة في بناء السلام والحفاظ عليه

في عام ٢٠١٨، قدم البرنامج الفرعي المشورة والدعم إلى لجنة بناء السلام من أجل حشد المزيد من الالتزام والشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، لدعم بناء السلام والحفاظ عليه.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي التي واجهته منظومة الأمم المتحدة في تحقيق النتائج في البيئات المعقدة مع الحفاظ على استمرار الاهتمام والموارد على الصعيد الدولي من أجل معالجة الأسباب الجذرية وتحقيق الأهداف الطويلة الأجل، في سياق الحالات الإنسانية والأمنية المتزايدة الصعوبة وبالنظر إلى انتشار عدد كبير من الجهات الفاعلة على الصعيد العملياتي.

واستجابة لهذا التحدي، يعتزم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ الاستفادة من تنفيذ إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، على النحو الذي وافقت عليه الدول الأعضاء، بهدف تعزيز الاتساق والدعم للمسؤولية والقيادة على الصعيد الوطني. وأدى هيكل السلام والأمن الجديد الذي وافقت عليه الجمعية العامة في عام ٢٠١٨ ووُضع موضع التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إلى إنشاء الإدارة الجديدة للشؤون السياسية وبناء السلام التي تجمع بين المسؤوليات الاستراتيجية والسياسية والتنفيذية التي كانت تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية السابقة ومسؤوليات بناء السلام التي يضطلع بها مكتب دعم بناء السلام. وتدعم الهياكل الجديدة زيادة التعاون الفعال في مجال إعداد التحليل السياسي وتقديم الدعم إلى لجنة بناء السلام من جهة، وتحويل هذه التحليلات والاستراتيجية السياسية إلى برامج لبناء السلام، وإلى تعاون مع الجهات الفاعلة الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة لتحقيق النتائج المتعلقة ببناء السلام التي تضطلع بمسؤوليتها الجهات الوطنية. وهذا يتيح تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها، وييسر الاستفادة من كامل نطاق مشاركة منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء التي تسعى إلى بناء السلام والحفاظ عليه.

وفي عام ٢٠٢٠، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز التنسيق الداخلي والاستفادة من الهياكل والنهج الجديدة المنفذة نتيجة لإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن. وهذا بدوره سيساعد على تعزيز الدعم الذي يقدمه إلى لجنة بناء السلام، وسيمكن البرنامج الفرعي من تقديم المزيد من المشورة الفعالة وتوسيع نطاق منبر اللجنة بحيث تشارك في مداولاتها مجموعة من الجهات الفاعلة أكثر تنوعا. وفي الوقت نفسه، سيحول البرنامج الفرعي نهجه في تنويع الجهات الفاعلة التي يعمل معها لدعم برامج بناء السلام في الميدان، بما في ذلك الشركاء المنفذون في الميدان، مثل منظمات المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، سيعمل البرنامج الفرعي على كفالة مشاركة منظمات المجتمع المدني من أجل تحسين نتائج بناء السلام في الميدان، بما في ذلك في المناطق النائية، مع التركيز على الاتساق والاستفادة من المزايا النسبية لكيانات الأمم المتحدة المحددة في السياقات القطرية أو الإقليمية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي المشاركة في بناء السلام والحفاظ عليه في مناطق محددة على نحو يتسم بمزيد من الاتساق والشمول.

وستشمل الأدلة على النتيجة، إذا ما تحققت، مشاركة طائفة آخذة في الاتساع من الجهات الفاعلة الدولية التي تدعم جهود بناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ذات القدرة على الوصول إلى المناطق النائية واستخدام تحليل واستراتيجية أكثر شمولا واتساقا في مجال برامج بناء السلام وأثناء اجتماعات لجنة بناء السلام من أجل تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في دعم بناء السلام والحفاظ عليه وتحقيق نتائج أكثر فعالية واستدامة في مجال بناء السلام، على النحو المبين في الجدول.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الدولية التي تدعم جهود بناء السلام والحفاظ عليه، مع محدودية التحليل المشترك والاستراتيجية واتساق المشاركة؛ واستخدام التحليل السياسي والاستراتيجية المتعلقة بالبرمجة واجتماعات اللجنة التي تتطلب التعاون ولكن تظل متمايزة	توسيع دائرة الجهات الفاعلة الدولية التي تدعم جهود بناء السلام والحفاظ عليه، والتي تشمل على نحو متزايد منظمات المجتمعات المدني وتضطلع على نحو متزايد بالتحليل المشترك والعمل المتسق؛ واستخدام التحليل السياسي والاستراتيجية المتعلقة بالبرمجة واجتماعات اللجنة التي تصدر في إطار الهيكل السياسي – التنفيذي الإقليمي الوحيد	طائفة شاملة من الجهات الفاعلة الدولية التي تدعم الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه، تشمل منظمات المجتمع المدني والجهات الشريكة الأخرى التي لديها القدرة على الوصول إلى المناطق النائية، وتسترشد بالتحليل المشترك والاستراتيجية والمشاركة المتسقة؛ واستخدام التحليل السياسي والاستراتيجية المتعلقة بالبرمجة واجتماعات اللجنة التي تصدر في إطار الهيكل السياسي التنفيذي الإقليمي الوحيد، وتساعد على تعزيز منظومة الأمم المتحدة والاتساق الدولي، وتستفيد من كامل نطاق تدخلات الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء التي تسعى إلى بناء السلام أو الحفاظ عليه

٣-٧٤ تشمل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التالية الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ بشأن لجنة بناء السلام؛ وقرارا الجمعية العامة ٢٨٧/٦٠ و ٢٨٢/٦٣ بشأن صندوق بناء السلام؛ وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة. وأسندت إلى البرنامج الفرعي الولاية الجديدة التالية في عام ٢٠١٨: قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٧٢ وقرار مجلس الأمن ٢٤١٣ (٢٠١٨) بشأن متابعة تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣-٧٥ يعرض الجدول ٣-٦ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٣-٦

البرنامج الفرعي ٦: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٢	٣	٢	٣
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٥٣	٥٣	٥٣	٥٥
باء - توليد المعارف ونقلها				

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	–	٥	–	٤
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم – المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ – أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٣-٧٦ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى إصدار تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، بسبب الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦).

٣-٧٧ ويُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية بشكل رئيسي إلى تنظيم تدريب إقليمي للمستفيدين المحتملين، بما في ذلك الوزارات وغيرها من أصحاب المصلحة على صندوق بناء السلام كأداة لبناء السلام. ولم تُدرج تلك الحلقات الدراسية وحلقات العمل كمنجزات مستهدفة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٣-٧٨ يعزى الفرق في وثائق الهيئات التداولية إلى الإصدار المقرر في عام ٢٠٢٠ لتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام، بسبب الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٦ وقرار مجلس الأمن ٢٤١٣ (٢٠١٨).

٣-٧٩ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى الاجتماعات التي يُتوقع أن تعقدها لجنة بناء السلام، بسبب الأعمال التحضيرية لاستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠٢٠.

٣-٨٠ ويُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية إلى التنظيم المقرر للتدريب الإقليمي للمستفيدين المحتملين، بما في ذلك الوزارات وغيرها من أصحاب المصلحة، على صندوق بناء السلام كأداة لبناء السلام. ولم تُدرج تلك الحلقات الدراسية وحلقات العمل كمنجزات مستهدفة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

البرنامج الفرعي ٧
التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

١ - الهدف

٣-٨١ يتمثل الهدف الذي يسعى هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيقه في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٣-٨٢ يتواءم الهدف مع هدف التنمية المستدامة ١٦، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على إنشاء مؤسسات تتسم بالفعالية والشفافية وتخضع للمساءلة على جميع المستويات.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

افتتاح مكتب الاتصال وتعزيز أنشطة المشاركة

عقب توقيع البروتوكول المتعلق بتعديل نص اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ من جانب الأمينين العامين للمؤسستين، واصلت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ جهودها لفتح مكتب اتصال لدى جامعة الدول العربية في القاهرة. وقد رحبت الجمعية العامة في قرارها ٧٣/٢٦٧ بالتقدم المحرز في هذا الصدد، وطلبت إلى الأمانة العامة الإسراع في افتتاح المكتب، والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الانتهاء من إعداد واعتماد اختصاصات تحدد مهام مكتب الأمم المتحدة وولايته.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في أنه في غياب مكتب دائم للاتصال، فإن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كان يجري من خلال اجتماعات رفيعة المستوى تعقد كل سنتين ومن خلال مشاركة الأمين العام في اجتماعات القمة في جامعة الدول العربية وكذلك من خلال مناقشات على المستوى التنفيذي ترمي إلى تعزيز القدرات في مجال منع نشوب النزاعات.

واستجابة لهذا التحدي، سيكون مكتب الاتصال في عام ٢٠٢٠ عاملاً بكامل طاقته على توطيد الشراكة بهدف زيادة فعالية التعاون بين المنظمتين، على النحو المعترف به في القرار ٧٣/٢٦٧. وسيتواصل عقد اجتماعات التعاون العامة والاجتماعات القطاعية التي تنظم كل سنتين.

وسيشارك البرنامج الفرعي في اجتماعات جامعة الدول العربية في القاهرة وفي أماكن أخرى في العالم العربي. وسيركز المكتب على مسائل السلام والأمن في الشرق الأوسط، وسيسهم على وجه الخصوص في الجهود الرامية إلى إعطاء الأولوية للإنذار المبكر والعمل المبكر على منع نشوب النزاعات العنيفة؛ ودعم القدرات الوطنية والإقليمية في مجال التيسير والحوار؛ وضمان السهولة والسرعة في قيام الأمم المتحدة بمهام المساعي الحميدة. وستواصل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية العمل معا من أجل التصدي للتحديات العالمية والإقليمية عن طريق

تعميق الحوار الاستراتيجي، وإجراء التحليل المشترك، ووضع نهج مشتركة لمعالجة مسائل من قبيل الدبلوماسية الوقائية، وتسوية النزاعات، والوساطة، والجهود المبذولة لحفظ السلام في الشرق الأوسط والعالم العربي.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي توطيد الشراكة بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وستشمل الأدلة على النتيجة، إذا ما تحققت، التوصل إلى اتفاق مع جامعة الدول العربية لتعميق الحوار الاستراتيجي؛ وإجراء التحليلات المشتركة؛ وبناء القدرات من أجل تحقيق أهداف العمل المبكر لمنع نشوب النزاعات العنيفة؛ ودعم القدرات الوطنية والإقليمية في مجال التيسير والحوار؛ والسهولة والسرعة في قيام الأمم المتحدة بمهام المساعي الحميدة.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
اتفاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على إنشاء مكتب للاتصال	إنشاء مكتب الاتصال، وتحقق تحسين المشاورات وتبادل المعلومات بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	التوصل إلى اتفاق مع جامعة الدول العربية لتعميق الحوار الاستراتيجي؛ وإجراء تحليل مشترك؛ وبناء القدرات من أجل تحقيق أهداف العمل المبكر لمنع نشوب النزاعات العنيفة؛ ودعم القدرات الوطنية والإقليمية في مجال التيسير والحوار؛ والسهولة والسرعة في قيام الأمم المتحدة بمهام المساعي الحميدة

٣-٨٣ ويشمل قرار الجمعية العامة التالي الولاية الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القرار ٢٦٧/٧٣ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣-٨٤ يعرض الجدول ٣-٧ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٣-٧

البرنامج الفرعي ٧: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	–			٤
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٢			٥
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٣-٨٥ يعزى الفرق في بند مشاريع التعاون الميداني والتقني إلى مشاريع التعاون التقني المتعلقة بالسلام والأمن، بما في ذلك منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام، بسبب تزايد قدرة البرنامج الفرعي على دعم المستفيدين في عام ٢٠٢٠.

٣-٨٦ يعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية إلى عقد مناسبة لبناء القدرات بشأن السلام والأمن لأمانة جامعة الدول العربية، بسبب تزايد قدرة البرنامج الفرعي على دعم المستفيدين في عام ٢٠٢٠.

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

لمحة عامة

٣-٨٧ يبين الشكل ٣-ثانيا والجدول ٣-٨ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، بما يشمل موارد الميزانية العادية والموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية.

الشكل ٣-ثانيا
عام ٢٠٢٠ بالأرقام

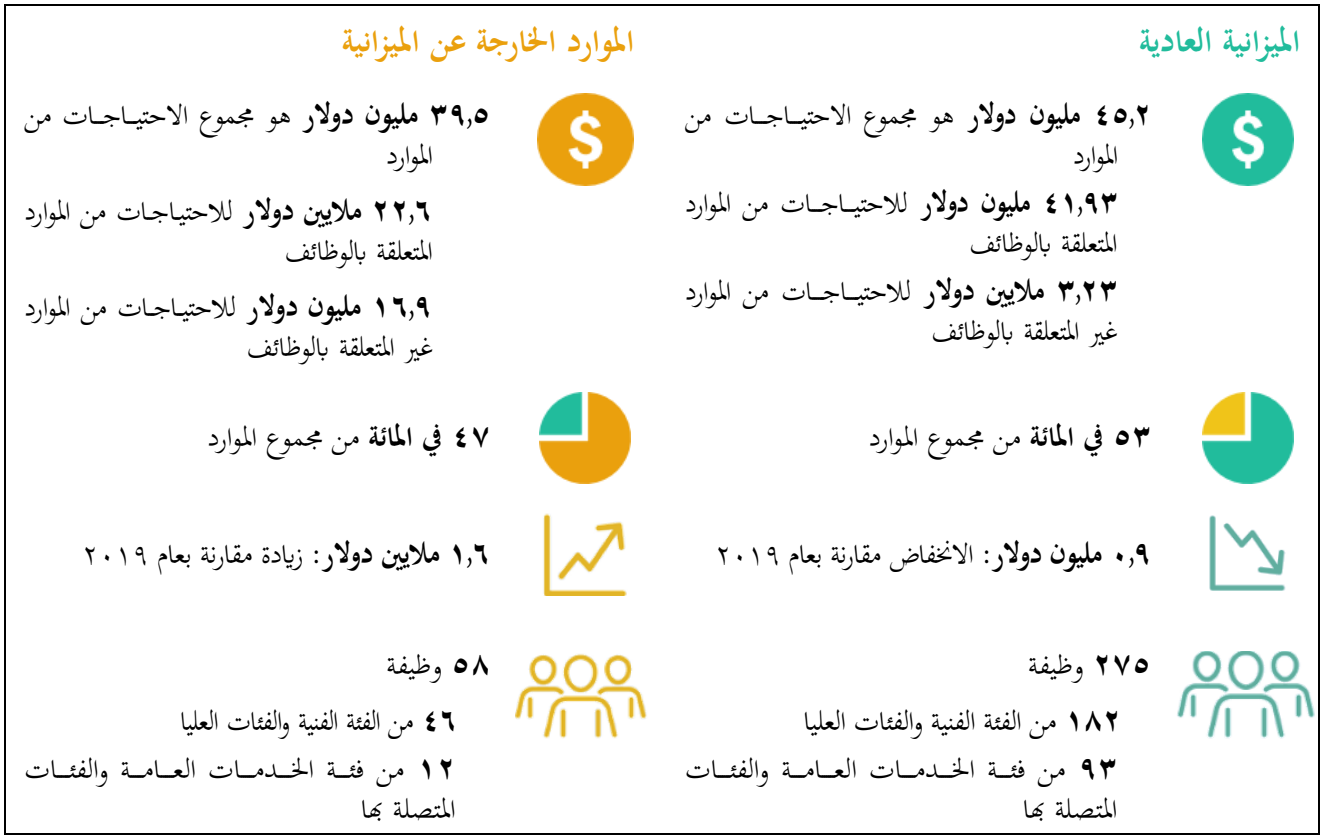

ملاحظة: تقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.

الجدول ٣-٨

لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي ومصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	الميزانية العادية			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع		
	اعتمادات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	الفرق	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق
الموارد المالية									
أجهزة تقرير السياسات									
مجلس الأمن	٨٤,٠	٨٤,٠	–	–	–	–	٨٤,٠	٨٤,٠	–
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	٢٩,٧	٢٩,٧	–	–	–	–	٢٩,٧	٢٩,٧	–
المجموع الفرعي، أجهزة تقرير السياسات	**١١٣,٧**	**١١٣,٧**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١١٣,٧**	**١١٣,٧**	**–**
التوجيه التنفيذي والإدارة	١ ٦٥٨,٣	١ ٥٤٤,٢	(١١٤,١)	٣ ٣٤٤,٦	٣ ٥١١,٨	١٦٧,٢	٥ ٠٠٢,٩	٥ ٠٥٦,٠	٥٣,١
برنامج العمل									
١ – منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها	٢٣ ٦٤٣,٣	٢٣ ٠٤١,٢	(٦٠٢,١)	٢٥ ٠٠٤,٠	٢٦ ٢٥٤,٢	١ ٢٥٠,٢	٤٨ ٦٤٧,٣	٤٩ ٢٩٥,٤	٦٤٨,١
٢ – المساعدة الانتخابية	٣ ٧٧١,١	٣ ٧١٤,٦	(٥٦,٥)	١ ٢٥٤,٠	١ ٣١٦,٧	٦٢,٧	٥ ٠٢٥,١	٥ ٠٣١,٣	٦,٢
٣ – شؤون مجلس الأمن	٦ ٨٥٥,٦	٦ ٨٠٣,٧	(٥١,٩)	٣٩١,٠	٤١٠,٦	١٩,٦	٧ ٢٤٦,٦	٧ ٢١٤,٣	(٣٢,٣)
٤ – إنهاء الاستعمار	٨٠١,٨	٨٠١,٨	-	١٥٢,٠	١٥٩,٦	٧,٦	٩٥٣,٨	٩٦١,٤	٧,٦
٥ – قضية فلسطين	٢ ٧٦٣,٦	٢ ٦٦١,٢	(١٠٢,٤)	٤٠,٠	٤٢,٠	٢,٠	٢ ٨٠٣,٦	٢ ٧٠٣,٢	(١٠٠,٤)
٦ – مكتب دعم بناء السلام	٣ ٣٧٦,٩	٣ ٤٧٠,٣	٩٣,٤	٥ ٣٣١,٠	٥ ٣٣١,٠	–	٨ ٧٠٧,٩	٨ ٨٠١,٣	٩٣,٤
٧ – التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	٢٦٩,٥	٣٦٨,٩	٩٩,٤	–	–	–	٢٦٩,٥	٣٦٨,٩	٩٩,٤
المجموع الفرعي، برنامج العمل	**٤١ ٤٨١,٨**	**٤٠ ٨٦١,٧**	**(٦٢٠,١)**	**٣٢ ١٧٢,٠**	**٣٣ ٥١٤,١**	**١ ٣٤٢,١**	**٧٣ ٦٥٣,٨**	**٧٤ ٣٧٥,٨**	**٧٢٢,٠**
دعم البرامج	٢ ٧٨٧,٤	٢ ٦٣٩,٨	(١٤٧,٦)	٢ ٣٢٧,٤	٢ ٤٤٣,٨	١١٦,٤	٥ ١١٤,٨	٥ ٠٨٣,٦	(٣١,٢)
المجموع	**٤٦ ٠٤١,٢**	**٤٥ ١٥٩,٤**	**(٨٨١,٨)**	**٣٧ ٨٤٤,٠**	**٣٩ ٤٦٩,٧**	**١ ٦٢٥,٧**	**٨٣ ٨٨٥,٢**	**٨٤ ٦٢٩,١**	**٧٤٣,٩**
الموارد المتعلقة بالوظائف									
أجهزة تقرير السياسات									
مجلس الأمن	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	–	–	–	–	–	–	–	–	–

	الميزانية العادية			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع		
	اعتمادات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	الفرق	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق
التوجيه التنفيذي والإدارة	١٠	٩	(١)	٦	٦	–	١٦	١٥	(١)
برنامج العمل									
١ – منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها	١٤٨	١٤٥	(٣)	٣٢	٣٢	–	١٨٠	١٧٧	(٣)
٢ – المساعدة الانتخابية	٢٢	٢٢	–	١	١	–	٢٣	٢٣	–
٣ – شؤون مجلس الأمن	٤٨	٤٨	–	–	–	–	٤٨	٤٨	–
٤ – إنهاء الاستعمار	٥	٥	–	–	–	–	٥	٥	–
٥ – قضية فلسطين	١٥	١٥	–	–	–	–	١٥	١٥	–
٦ – مكتب دعم بناء السلام	١٧	١٧	–	٩	٩	–	٢٦	٢٦	–
٧ – التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	٢	٢	–	–	–	–	٢	٢	–
المجموع الفرعي، برنامج العمل	**٢٥٧**	**٢٥٤**	**(٣)**	**٤٢**	**٤٢**	**–**	**٢٩٩**	**٢٩٦**	**(٣)**
دعم البرامج	١٢	١٢	–	١٠	١٠	–	٢٢	٢٢	–
المجموع	**٢٧٩**	**٢٧٥**	**(٤)**	**٥٨**	**٥٨**	**–**	**٣٣٧**	**٣٣٣**	**(٤)**

لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

٣-٨٨ يبين الجدولان ٣-٩ و ٣-١١ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك تفاصيل التغييرات في الموارد، حسب الاقتضاء. وتعكس هذه المقترحات التخفيضات التي تسنى تحقيقها، جزئيا، من خلال إعادة توزيع العمل؛ وترشيد الخدمات الاستشارية؛ واستعراض تجربة إنفاق الموارد غير المتعلقة بالوظائف؛ وتحسين التخطيط للسفر، بما في ذلك التخطيط لعقد الاجتماعات مناطق أقرب إلى المشاركين الإقليميين. ويرد مزيد من التفاصيل في إطار العناصر ذات الصلة. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذا تاما يتسم بالكفاءة والفعالية.

٣-٨٩ تشمل نفقات عام ٢٠١٨ لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام إنفاقا قدره ٧٠٠ ٧٦٢ ١ دولار مموَّلا في إطار تفويض السلطة المخول للأمين العام بموجب الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢ المتعلقة بالالتزامات بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية الناشئة عن التزامات لا يتجاوز مجموعها ٨ ملايين دولار في أي سنة واحدة ويشهد الأمين العام بأنها تتصل بصون السلام والأمن. وخصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٧/٧٣، موارد لهذه النفقات.

الجدول ٣-٩

تطور الموارد المالية حسب العنصر وفئة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

				التغييرات					
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
العنصر										
أجهزة تقرير السياسات	٤١٤,٣	١١٣,٧	–	–	–	–	–	١١٣,٧	١,٨	١١٥,٥
التوجيه التنفيذي والإدارة	٢ ٥٩٩,٤	١ ٦٥٨,٣	–	–	(١١٤,١)	(١١٤,١)	(٦,٩)	١ ٥٤٤,٢	٦٨,٥	١ ٦١٢,٧
برنامج العمل	٤٠ ٠٤٢,٠	٤١ ٤٨١,٨	٢١١,٤	–	(٨٣١,٥)	(٦٢٠,١)	(١,٥)	٤٠ ٨٦١,٧	١ ٨٥٩,٢	٤٢ ٧٢٠,٩
دعم البرامج	٢ ٧٣٦,٧	٢ ٧٨٧,٤	–	–	(١٤٧,٦)	(١٤٧,٦)	(٥,٣)	٢ ٦٣٩,٨	٦٩,٦	٢ ٧٠٩,٤
المجموع	**٤٥ ٧٩٢,٤**	**٤٦ ٠٤١,٢**	**٢١١,٤**	**–**	**(١ ٠٩٣,٢)**	**(٨٨١,٨)**	**(١,٩)**	**٤٥ ١٥٩,٤**	**١ ٩٩٩,١**	**٤٧ ١٥٨,٥**
فئة الإنفاق الرئيسية							–			
الموارد المتعلقة بالوظائف	٤١ ٠٠٠,٩	٤٢ ٢١٦,٣	٢٤١,٢	–	(٥٢٣,٥)	(٢٨٢,٣)	(٠,٧)	٤١ ٩٣٤,٠	١ ٩٤٧,٩	٤٣ ٨٨١,٩
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٤ ٧٩١,٥	٣ ٨٢٤,٩	(٢٩,٨)	–	(٥٦٩,٧)	(٥٩٩,٥)	(١٥,٧)	٣ ٢٢٥,٤	٥١,٢	٣ ٢٧٦,٦
المجموع	**٤٥ ٧٩٢,٤**	**٤٦ ٠٤١,٢**	**٢١١,٤**	**–**	**(١ ٠٩٣,٢)**	**(٨٨١,٨)**	**(١,٩)**	**٤٥ ١٥٩,٤**	**١ ٩٩٩,١**	**٤٧ ١٥٨,٥**

الجدول ٣-١٠

تطور الموارد المتعلقة بالوظائف الثابتة حسب الفئة

		التغييرات				
	الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات الأخرى	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	١	–	–	–	١	–
أ ع م	٣	–	–	–	٣	–
مد-٢	٩	–	–	–	٩	–
مد-١	١٦	–	–	–	١٦	–
ف-٥	٤٠	–	–	–	٤٠	–
ف-٤	٥٣	–	–	–	٥٣	–
ف-٣	٤١	–	–	(٢)	٣٩	(٢)
ف-٢/ف-١	٢١	–	–	(١)	٢٠	(١)
المجموع الفرعي	**١٨٤**	**–**	**–**	**٣**	**١٨١**	(٣)
فئة الخدمات العامة						
الرتب الرئيسية	٥	–	–	–	٥	–

		التغييرات				
	الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*التغييرات الأخرى*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*
الرتب الأخرى	٨٤	–	–	(١)	٨٣	(١)
المجموع الفرعي	**٨٩**	**–**	**–**	**(١)**	**٨٨**	**(١)**
الفئات الأخرى				**–**		
الرتبة المحلية	٢	–	–	–	**٢**	**–**
المجموع الفرعي	**٢**	**–**	**–**	**–**	**٢**	**–**
المجموع	**٢٧٥**	**–**	**–**	**(٤)**	**٢٧١**	**(٤)**

ملاحظة: ترد تفاصيل التغييرات في الوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي ورتبة الوظيفة في المرفق الثاني.

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ و أ ع: وكيل أمين عام

الجدول ٣-١١

تطور الموارد المتعلقة بالوظائف المؤقتة حسب الفئة

		التغييرات				
	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*التغييرات الأخرى*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*
الفئة الفنية والفئات العليا						
ف-٥	١	–	–	–	١	–
المجموع الفرعي	**١**		**–**	**–**	**١**	**–**
فئة الخدمات العامة						
الرتب الأخرى	٣		–	–	٣	–
المجموع الفرعي	**٣**	**–**	**–**	**–**	**٣**	**–**
المجموع	**٤**	**–**	**–**	**–**	**٤**	**–**

أجهزة تقرير السياسات

٣-٩٠ تغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتصلة بالأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الدائمة، ودورات الجمعية العامة الاستثنائية، والعمليات الحكومية الدولية التي تضطلع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالمسؤولية عن تقديم الخدمات لها. ويعرض الجدولان ٣-١٢ و ٣-١٣ معلومات عن الأجهزة الحكومية الدولية الدائمة والاحتياجات من الموارد المتصلة بها في إطار الميزانية العادية.

الجدول ٣-١٢
أجهزة تقرير السياسات

	الولاية	الوصف	العضوية: الحكومات	العضوية: الخبراء	عدد الدورات في عام ٢٠٢٠	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): اعتمادات عام ٢٠١٩	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
مجلس الأمن	المادة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة	يتولى مجلس الأمن، وهو أحد أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية بموجب المادة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وكما هو محدَّد في المادة ٢٨ من الميثاق، يُنظِّم المجلس على نحو يستطيع معه ممارسة عمله باستمرار. وبالإضافة إلى الاجتماعات الدورية، يمكن لرئاسة مجلس الأمن أن تدعو المجلس إلى عقد اجتماعات في أي وقت تراه ضروريا، ويجوز عقد الاجتماعات بطلب من أي عضو من أعضاء المجلس، وفي إطار المواد ١١ و ٣٥ و ٩٩ من الميثاق. ويُؤذَن لمجلس الأمن بمقتضى المادة ٢٩ من الميثاق أن ينشئ من الأجهزة الفرعية ما يراه ضروريا لأداء مهامه.	١٥	–	مستمرة	٨٤,٠	٨٤,٠
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	قرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د-٣٠)	أُنشِئت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د-٣٠). وتجتمع اللجنة على مدار السنة، حسب الاقتضاء، وتقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة. ولدى اضطلاع اللجنة بالولاية المنوطة بها والمتمثلة في بذل جميع الجهود اللازمة لتعزيز إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني (البرنامج الفرعي ٥)، فإنها تشارك في الاجتماعات وترسل الوفود في بعثات وتدعو، حسب الاقتضاء، شخصيات بارزة أو خبراء مرموقين. وقد أعادت الجمعية العامة مؤخرا في قرارها ١٨/٧٣ تأكيد ولاية اللجنة التي اتَّسع نطاقها على مر السنين. ومن المتوخَّى أن تظل اللجنة قائمة إلى حين التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لقضية فلسطين، وتنفيذ اتفاقات السلام الإسرائيلية –	٢٦ (عضوا) ٢١ (مراقبا)	–	٧	٢٩,٧	٢٩,٧

الولاية	الوصف	العضوية: الحكومات	العضوية: الخبراء	عدد الدورات في عام ٢٠٢٠	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): اعتمادات عام ٢٠١٩	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
	الفلسطينية فعليا، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف على نحو تام.					
لجنة الأركان العسكرية	المادة ٤٧ من الميثاق	٥	–	مستمرة	–	–
الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى	أُنشِئ في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (لم يُتَّخذ أي قرار رسمي)	١٥	–	مستمرة	–	–
الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام	البيان الصادر عن رئاسة مجلس الأمن المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/PRST/2001/3)		–		–	–
الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها	مذكرة موجهة من رئاسة مجلس الأمن ومؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/2002/207)	١٥	–	مستمرة	–	–
الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح	قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)	١٥	–	مستمرة	–	–
الفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)	قرار مجلس الأمن ١٥٦٦ (٢٠٠٤)	١٥	–	مستمرة	–	–
الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين	جلسة مجلس الأمن ٤١٦١ المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (لم يتخذ أي قرار رسمي)	١٥	–	مستمرة	–	–
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال	قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢)	١٥	–	مستمرة	–	–

الولاية	الوصف	العضوية: الحكومات	العضوية: الخبراء	عدد الدورات في عام ٢٠٢٠	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): اعتمادات عام ٢٠١٩	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات	قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)	١٥	–	مستمرة	–	–
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣)	قرار مجلس الأمن ١٥١٨ (٢٠٠٣)	١٥	–	مستمرة	–	–
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)	قرار مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥)	١٥	–	مستمرة	–	–
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)	قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)	١٥	–	مستمرة	–	–
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا	قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)	١٥	–	مستمرة	–	–
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)	قرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١)	١٥	–	مستمرة	–	–
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى	قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣)	١٥	–	مستمرة	–	–
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو	قرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢)	١٥	–	مستمرة	–	–

	الولاية	الوصف	العضوية: الحكومات	العضوية: الخبراء	عدد الدورات في عام ٢٠٢٠	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): اعتمادات عام ٢٠١٩	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)	قرار مجلس الأمن ٢١٤٠ (٢٠١٤)		١٥	–	مستمرة	–	–
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان	قرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)		١٥	–	مستمرة	–	–
تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)	قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)		١٥	–	مستمرة	–	–
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي	قرار مجلس الأمن ٢٣٧٤ (٢٠١٧)		١٥	–	مستمرة	–	–
لجنة بناء السلام	قرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠	لجنة بناء السلام هي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة ومجلس الأمن وهي هيئة استشارية حكومية دولية تدعم جهود السلام في البلدان المتضررة من النزاعات. وتعزز قدرة المجتمع الدولي على دعم البلدان في السعي إلى بناء السلام وإدامته. وتتألف اللجنة من ٣١ دولة عضوا، تُنتخَب من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتكون أكبر البلدان المساهمة بأموال وأكبر البلدان المساهمة بقوات في منظومة الأمم المتحدة أعضاء فيها أيضا.	٣١	٥٥	مستمرة	–	–
مجموع الاحتياجات من الموارد						**١١٣,٧**	**١١٣,٧**

٣-٩١ وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٧٠٠ ١١٣ دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٣-١٣.

الجدول ٣-١٣

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات				تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٤١٤,٣	١١٣,٧	–	–	–	–	١١٣,٧

(أ) تشمل نفقات عام ٢٠١٨ مبلغا قدره ٥٠٠ ٣١٢ دولار ممَوَّلا في إطار السلطة المخولة للأمين العام فيما يتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٣-٩٢ تقع على عاتق مكتب وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام مسؤولية توجيه الإدارة والإشراف عليها وتسييرها بشكل عام في تنفيذ الولايات المنوطة بها وبرنامج عملها المعتمَد. وتقوم وكيلة الأمين العام، بالإضافة إلى الاضطلاع بالمهام الموكلة لرئاسة الإدارة بعد إصلاح هيكل السلام والأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بتوفير المشورة والدعم للأمين العام بشأن جميع المسائل السياسية بالتنسيق مع وكيل الأمين العام لعمليات السلام، حسب الاقتضاء؛ والإشراف على التوجيهات والتعليمات السياسية وتقديمها إلى البعثات السياسية الخاصة المشمولة باختصاص الإدارة، بما في ذلك المبعوثون الخاصون والشخصيون للأمين العام وممثلوه؛ والقيام، نيابة عن الأمين العام، بتوجيه وإدارة الأنشطة الدبلوماسية المتعلقة بمنع حدوث النزاعات والمنازعات ومراقبتها وتسويتها، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية والوساطة السياسية وصنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع؛ والعمل كجهة التنسيق في الأمم المتحدة لجميع المسائل المتعلقة بالمساعدة الانتخابية؛ وتوجيه تقديم الدعم الفني وخدمات الأمانة إلى مجلس الأمن (بما في ذلك بشأن البعثات السياسية الخاصة في المجموعة المواضيعية الثانية، التي تضم شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى) والجمعية العامة و الهيئات الفرعية المعنية. وتقدم وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، بالتشاور الوثيق مع وكيل الأمين العام لعمليات السلام، التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للأمناء العامين المساعدين المسؤولين على الصعيد الإقليمي عن المسائل المشمولة باختصاص الإدارة.

٣-٩٣ ودعما لوكيلة الأمين العام في اضطلاعها بمسؤولياتها الرقابية والإدارية، يضم مكتب وكيلة الأمين العام رئاسة المكتب وجهة التنسيق للشعب الإقليمية والمواضيعية ولشؤون الرصد والتقييم. ويضم المكتب أيضا أفرقة مصغرة تتكفل بالاتصال الاستراتيجي والعلاقات مع الجهات المانحة. وتمشيا مع طلبات منظومة الأمم المتحدة، يوفر مكتب وكيلة الأمين العام التوجيه لكفالة التعاون والتنسيق على نحو وثيق مع كيانات الأمانة العامة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها في مجال السلام والأمن.

٣-٩٤ ووفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٢-٦ من أهداف التنمية المستدامة التي تشجع المنظمات على دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورات الإبلاغ الخاصة بها، ووفقا للولاية الشاملة التي تنص عليها الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢١٩/٧٢، فإن الإدارة بصدد دمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياتها. وفي عام ٢٠١٨، قلصت الإدارة بصمتها الكربونية من خلال تنفيذ أنشطة بناء القدرات لفائدة الموظفين الميدانيين مباشرة في مناطقهم بدلا من جعلهم يسافرون من البعثات إلى المقر، والاعتماد بشكل أكثر انتظاما على السجلات والاتصالات الإلكترونية بُغية الحد من

الطباعة والنسخ الورقي، فضلا عن زيادة وتيرة عقد المؤتمرات عبر الفيديو كبديل ممكن للسفر. وفي عام ٢٠٢٠، ستواصل الإدارة الاستفادة من المبادرات المتخذة في هذه المجالات.

٣-٩٥ وترد معلومات عن مستوى الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في مواعيدها المقررة والحجز المسبق لتذاكر الطيران في الجدول ٣-١٤.

الجدول ٣-١٤
نسبة الامتثال

(بالنسبة المئوية)

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
تقديم الوثائق في موعدها المقرر	١٠٠	٨٨	١٠٠	١٠٠
شراء تذاكر السفر الجوي قبل موعد السفر بأسبوعين على الأقل	١٠٠	٢٨	١٠٠	١٠٠

٣-٩٦ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٠٠ ٥٤٤ ١ دولار، وتعكس انخفاضا صافيا قدره ١٠٠ ١١٤ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الأشكال من ٣-ثالثا إلى ٣-خامسا وفي الجدول ٣-١٥.

الشكل ٣-ثالثا
الموارد المخصصة للتوجيه التنفيذي والإدارة كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

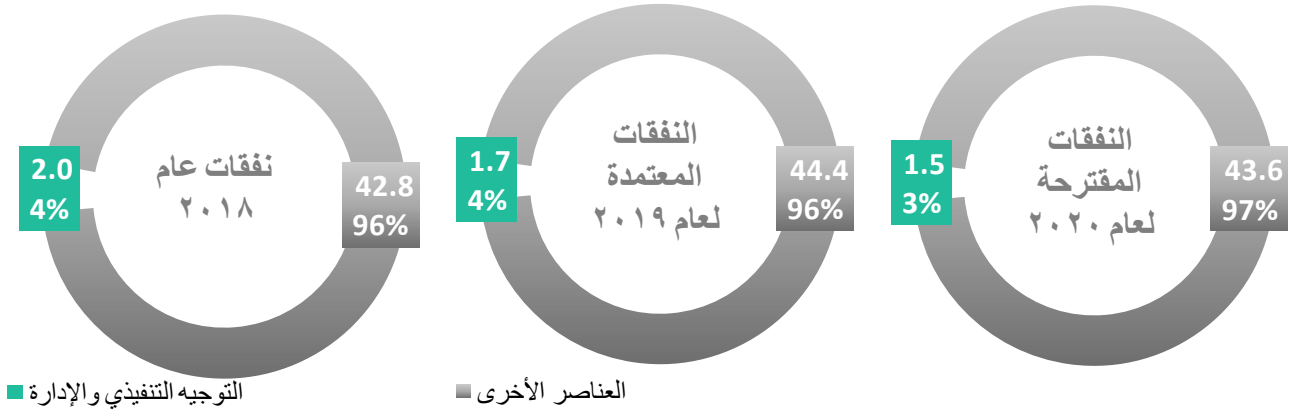

الجدول ٣-١٥

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨[أ]	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات					تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	١ ٤٨٢,٢	١ ٥٥٥,٧	–	–	(٨٣,٩)	(٨٣,٩)	(٥,٤)	١ ٤٧١,٨
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١ ١٧١,٣	١٠٢,٦	–	–	(٣٠,٢)	(٣٠,٢)	(٢٩,٤)	٧٢,٤
المجموع	**٢ ٥٩٩,٤**	**١ ٦٥٨,٣**	**–**	**–**	**(١١٤,١)**	**(١١٤,١)**	**(٦,٩)**	**١ ٥٤٤,٢**
الموارد المتعلقة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		٥			–	–	–	٥
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٥			(١)	(١)	(٢٠,٠)	٤
المجموع		**١٠**			**(١)**	**(١)**	**(١٠,٠)**	**٩**

(أ) تشمل نفقات عام ٢٠١٨ مبلغا قدره ٤٠٠ ١١٤ ١ دولار ممَوَّلا في إطار السلطة المخولة للأمين العام فيما يتعلق بالنفقات غير المتوقعة والاستثنائية.

الشكل ٣-رابعا

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

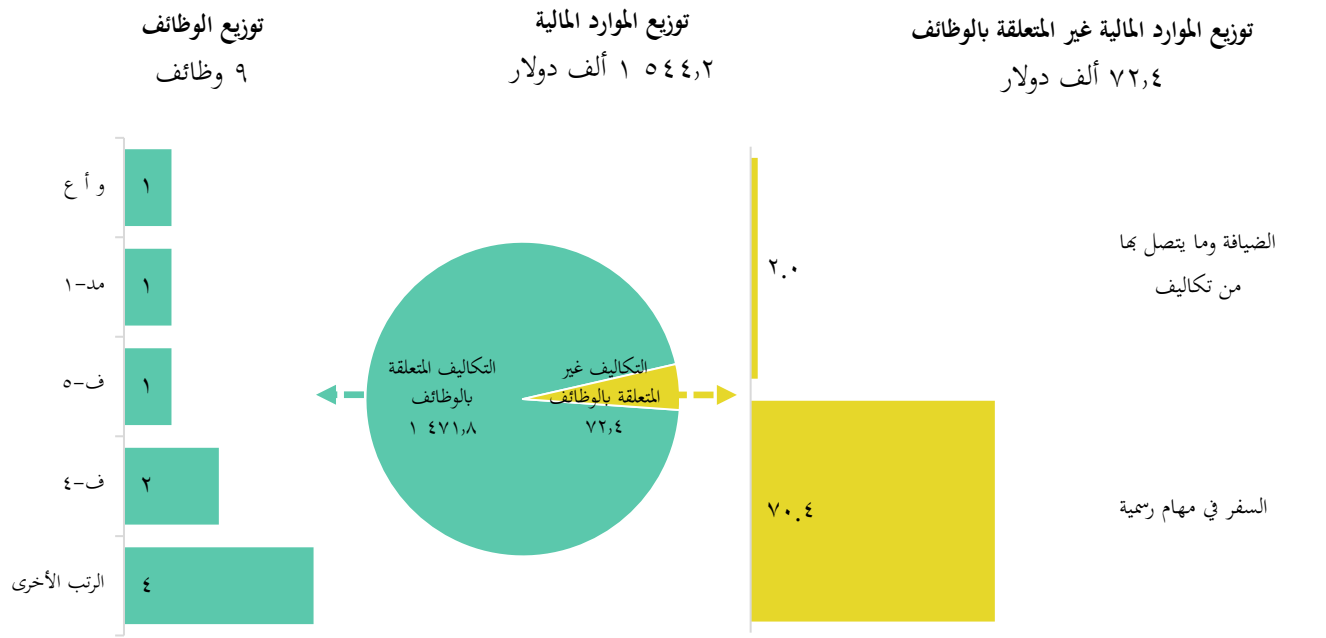

المختصرات: و أ ع، وكيل الأمين العام.

الشكل ٣-خامسا

التوجيه التنفيذي والإدارة: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

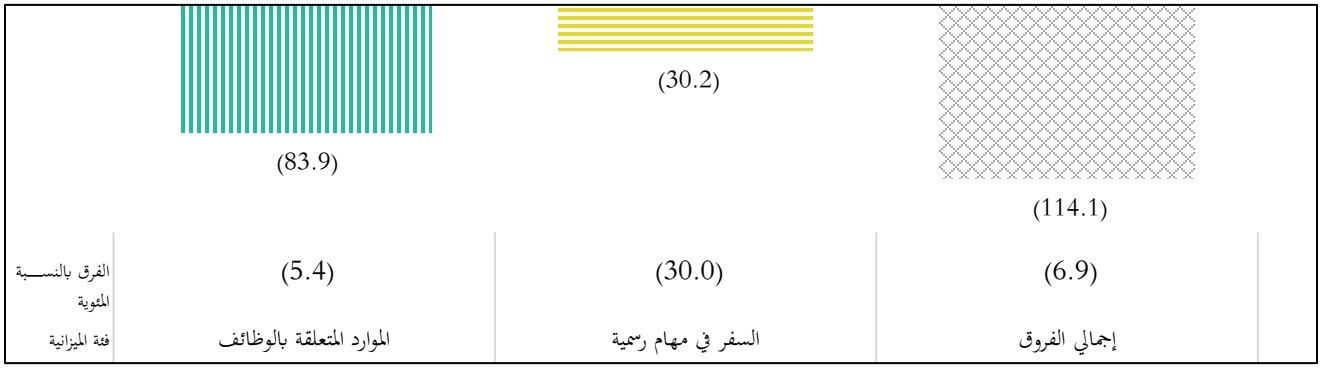

٣-٩٧ والفرق الصافي البالغ ١٠٠ ١١٤ دولار، يعكس ما يلي:

التغييرات الأخرى - يتعلق الانخفاض البالغ٩٠٠ ٨٣ دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف باقتراح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد فريق (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في مكتب وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام. ويعكس الانخفاض البالغ ٢٠٠ ٣٠ دولار في الموارد غير المتعلقة بالوظائف انخفاضا في السفر في مهام رسمية تسنى تحقيقه بفضل تحسين التخطيط للسفر.

٣-٩٨ ويقدم الدعم لعنصر التوجيه التنفيذي والإدارة من موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ ٨٠٠ ٥١١ ٣ دولار، بما في ذلك ٦ وظائف، على النحو المبين في الجدول ٣-٨. وستدعم هذه الموارد الأنشطة التي يضطلع بها مكتب وكيلة الأمين العام في توفير الجوانب البرنامجية الاستراتيجية من إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية للإدارة ودعم آلية النداءات المتعددة السنوات لجمع الأموال. وتعكس الزيادة البالغة ٢٠٠ ١٦٧ دولار الزيادة المتوقعة في استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية.

برنامج العمل

٣-٩٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٧٠٠ ٨٦١ ٤٠ دولار، وتعكس انخفاضا صافيا قدره ١٠٠ ٦٢٠ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ٣-سادسا و ٣-سابعا وفي الجدول ٣-١٦.

الشكل ٣-سادسا

الموارد المخصصة لبرنامج العمل كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

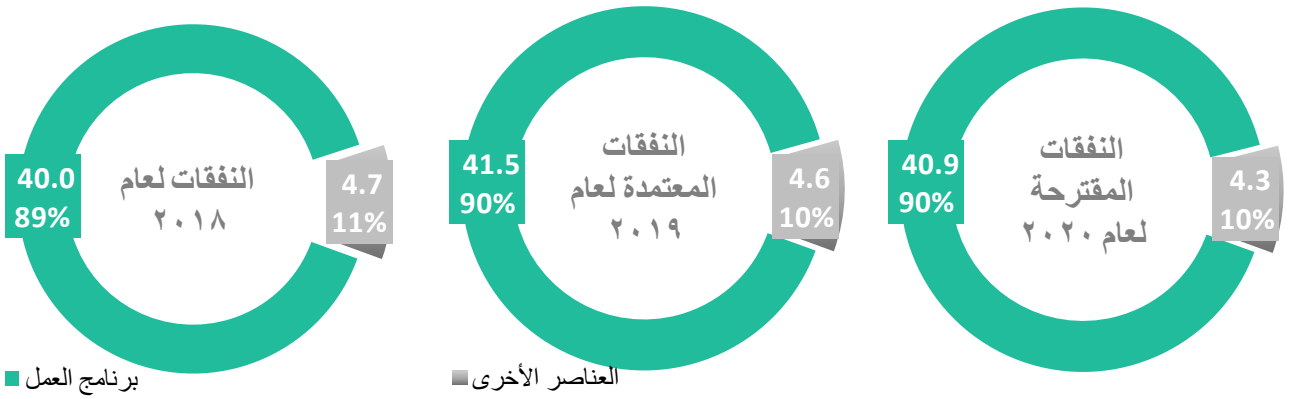

الجدول ٣-١٦

برنامج العمل: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التغييرات*					*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغييرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
الموارد المالية حسب البرنامج الفرعي								
١ - منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها	٢٢ ٨٢٧,٠	٢٣ ٦٤٣,٣	–	–	(٦٠٢,١)	(٦٠٢,١)	(٢,٥)	٢٣ ٠٤١,٢
٢ - المساعدة الانتخابية	٣ ٧١٤,٥	٣ ٧٧١,١	–	–	(٥٦,٥)	(٥٦,٥)	(١,٥)	٣ ٧١٤,٦
٣ - شؤون مجلس الأمن	٧ ٠٩٨,٤	٦ ٨٥٥,٦	–	–	(٥١,٩)	(٥١,٩)	(٠,٨)	٦ ٨٠٣,٧
٤ - إنهاء الاستعمار	٨٥٢,٤	٨٠١,٨	–	–	-	-	-	٨٠١,٨
٥ - قضية فلسطين	٢ ٥٨٠,٥	٢ ٧٦٣,٦	–	–	(١٠٢,٤)	(١٠٢,٤)	(٣,٧)	٢ ٦٦١,٢
٦ -مكتب دعم بناء السلام	٢ ٩٦٩,٣	٣ ٣٧٦,٩	١١٢,٠	–	(١٨,٦)	٩٣,٤	٢,٨	٣ ٤٧٠,٣
٧ -التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	–	٢٦٩,٥	٩٩,٤	–	–	٩٩,٤	٣٦,٩	٣٦٨,٩
المجموع	**٤٠ ٠٤٢,٠**	**٤١ ٤٨١,٨**	**٢١١,٤**	–	**(٨٣١,٥)**	**(٦٢٠,١)**	**(١,٥)**	**٤٠ ٨٦١,٧**
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٣٨ ٠٦٦,٤	٣٩ ٣٩٠,٠	٢٤١,٢	–	(٤٣٩,٦)	(١٩٨,٤)	(٠,٥)	٣٩ ١٩١,٦
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١ ٩٧٥,٦	٢ ٠٩١,٨	(٢٩,٨)	–	(٣٩١,٩)	(٤٢١,٧)	(٢٠,٢)	١ ٦٧٠,١
المجموع	**٤٠ ٠٤٢,٠**	**٤١ ٤٨١,٨**	**٢١١,٤**	**–**	**(٨٣١,٥)**	**(٦٢٠,١)**	**(١,٥)**	**٤٠ ٨٦١,٧**

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: التغييرات الأخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المتعلقة بالوظائف حسب البرنامج الفرعي								
١ – منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها		١٤٨			(٣)	(٣)	(٢,٠)	١٤٥
٢ – المساعدة الانتخابية		٢٢			–	–	–	٢٢
٣ – شؤون مجلس الأمن		٤٨			–	–	–	٤٨
٤ – إنهاء الاستعمار		٥			–	–	–	٥
٥ – قضية فلسطين		١٥			–	–	–	١٥
٦ –مكتب دعم بناء السلام		١٧			–	–	–	١٧
٧ –التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية		٢			–	–	–	٢
المجموع		**٢٥٧**			**(٣)**	**(٣)**	**(١,٢)**	**٢٥٤**

الشكل ٣–سابعا

توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

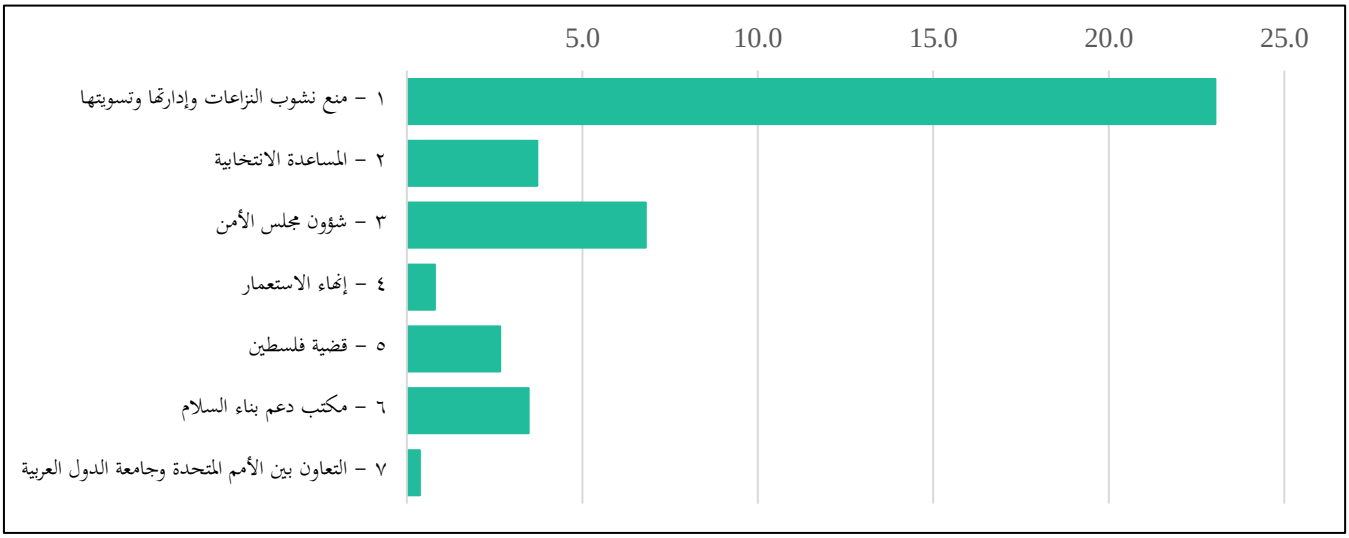

البرنامج الفرعي ١
منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها

٣–١٠٠ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٠٠ ٠٤١ ٢٣ دولار، وتعكس انخفاضا صافيا قدره ١٠٠ ٦٠٢ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٣–١٧ وفي الشكلين ٣–ثامنا و ٣–تاسعا.

الجدول ٣-١٧

البرنامج الفرعي ١: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التغييرات*				*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*التغييرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٢١ ٩٦٧,٩	٢٣ ٠٠٦,٩	–	–	(٤٣٩,٦)	(٤٣٩,٦)	(١,٩)	٢٢ ٥٦٧,٣
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٨٥٩,١	٦٣٦,٤	–	–	(١٦٢,٥)	(١٦٢,٥)	(٢٥,٥)	٤٧٣,٩
المجموع	**٢٢ ٨٢٧,٠**	**٢٣ ٦٤٣,٣**	**–**	**–**	**(٦٠٢,١)**	**(٦٠٢,١)**	**(٢,٥)**	**٢٣ ٠٤١,٢**
الموارد المتعلقة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		١٠٨			(٣)	(٣)	(٢,٨)	١٠٥
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٤٠			–	–	–	٤٠
المجموع		**١٤٨**			**(٣)**	**(٣)**	**(٢,٠)**	**١٤٥**

(أ) تشمل نفقات عام ٢٠١٨ مبلغا قدره ٧٠٠ ٢٣٤ دولار ممَوَّلا في إطار السلطة المخولة للأمين العام فيما يتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية.

الشكل ٣-ثامنا

البرنامج الفرعي ١: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

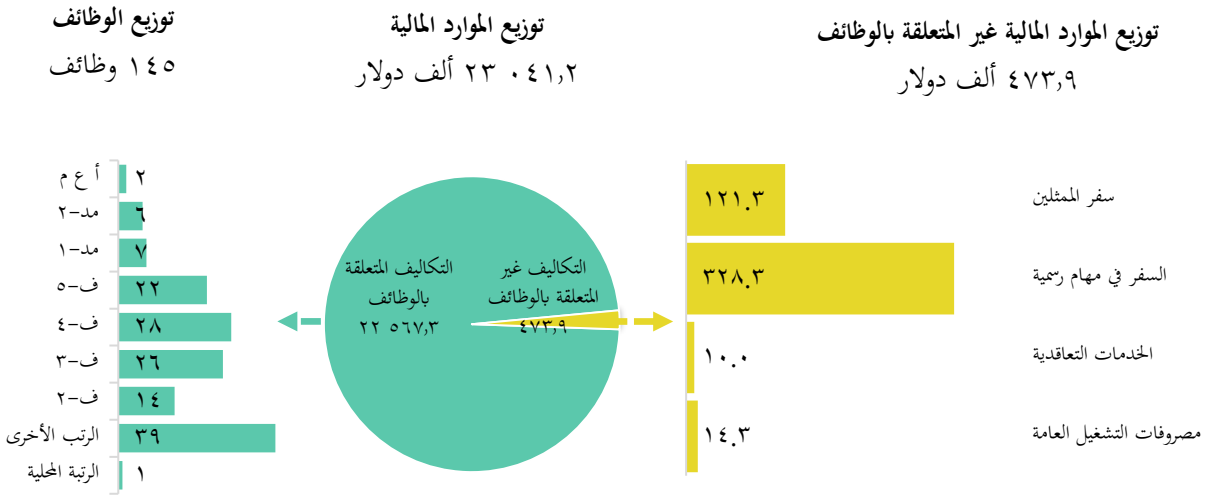

المختصرات: أ ع م، أمين عام مساعد.

الشكل ٣-تاسعا

البرنامج الفرعي ١: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

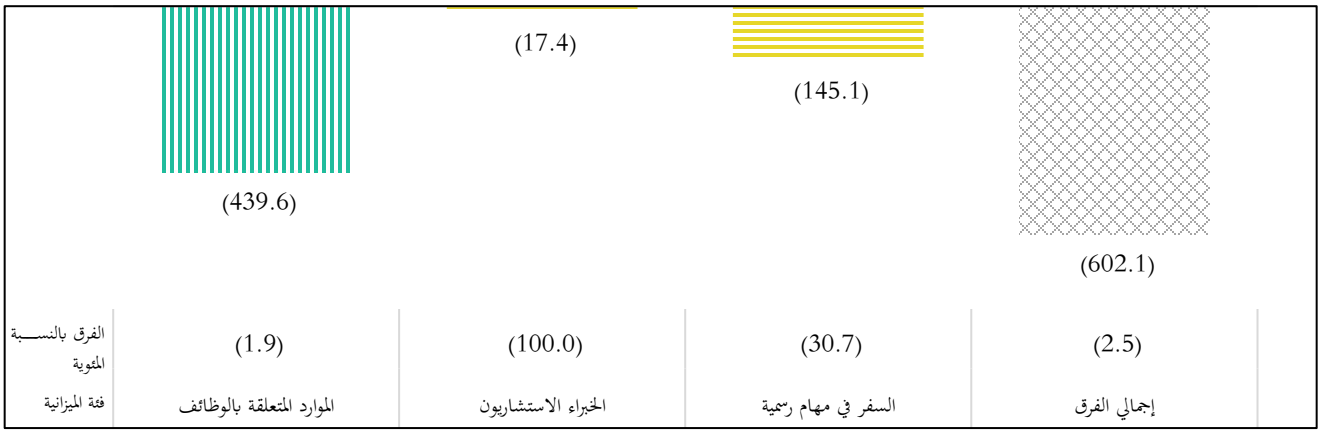

٣-١٠١ يعكس الفرق البالغ ١٠٠ ٦٠٢ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - يتعلق الانخفاض البالغ ٦٠٠ ٤٣٩ دولار في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف باقتراح إلغاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣) في شعبة وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، ووظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣) في شعبة الشرق الأوسط، ووظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢) في شعبة شرق

أفريقيا، وذلك نتيجة لإعادة توزيع العمل. ويعزى الانخفاض البالغ ٥٠٠ ١٦٢ دولار في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف أساسا إلى تخفيض قدره ١٠٠ ١٤٥ دولار في إطار السفر في مهام رسمية، مما يعكس تحسينا في التخطيط للسفر.

٣-١٠٢ ويقدم الدعم لهذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٢٠٠ ٢٥٤ ٢٦ دولار على النحو المبين في الجدول ٣-٨. وستمول هذه الموارد ٣٢ وظيفة وستدعم الأنشطة المضطلَع بها في مجالات الدبلوماسية الوقائية وتسوية نزاعات والوساطة وصنع السلام. وتُبيّن الزيادة المتوقعة بالغة ٢٠٠ ٢٥٠ ١ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ الزيادة المتوقعة في استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي ٢
المساعدة الانتخابية

٣-١٠٣ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٦٠٠ ٧١٤ ٣ دولار، وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ٥٠٠ ٥٦ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٣-١٨ وفي الشكل ٣-عاشراً.

الجدول ٣-١٨

البرنامج الفرعي ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات					تقديرات عام ٢٠٢٠
	نفقات عام ٢٠١٨[أ]	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	(قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٣ ٤٤٥,٣	٣ ٥٨٢,٥	–	–	–	–	–	٣ ٥٨٢,٥
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٢٦٩,٢	١٨٨,٦	–	–	(٥٦,٥)	(٥٦,٥)	(٣٠,٠)	١٣٢,١
المجموع	**٣ ٧١٤,٥**	**٣ ٧٧١,١**	**–**	**–**	**(٥٦,٥)**	**(٥٦,٥)**	**(١,٥)**	**٣ ٧١٤,٦**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		١٦	–	–	–	–	–	١٦
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٦	–	–	–	–	–	٦
المجموع		**٢٢**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٢٢**

(أ) تشمل نفقات عام ٢٠١٨ مبلغا قدره ١٠٠ ١٠١ دولار مموَّلا في إطار السلطة المخولة للأمين العام فيما يتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية.

الشكل ٣-عاشراً

البرنامج الفرعي ٢: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

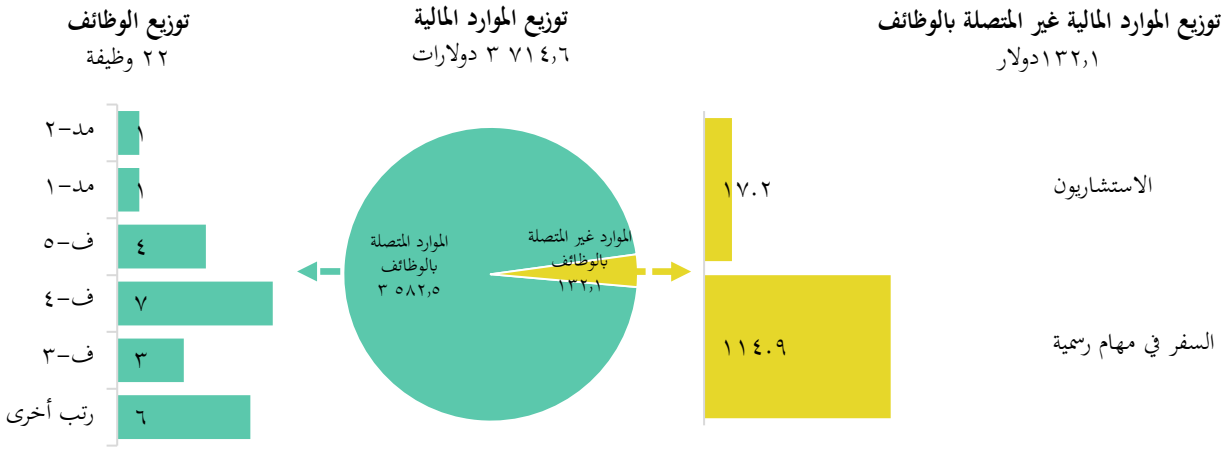

٣-١٠٤ يُعزى الفرق البالغ ٥٠٠ ٥٦ دولار إلى ما يلي:

التغييرات الأخرى - يعكس الانخفاض البالغ ٥٠٠ ٥٦ دولار في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف انخفاضا تحت بند السفر في مهام رسمية، مما يعكس تحسنا في التخطيط للسفر.

٣-١٠٥ ويقدم الدعم لهذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدَّر بمبلغ ٧٠٠ ٣١٦ ١ دولار، على النحو المبين في الجدول ٣-٨. وستتيح هذه الموارد تمويل وظيفة واحدة، وستتيح تمويل بعثات تقييم الاحتياجات التي تُجرى بوصفها أول استجابة لطلبات المساعدة الانتخابية والبعثات الانتخابية العاجلة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات أو بدء تشغيل البعثات. وستستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية أيضاً، في جملة أمور، في تمويل تكاليف الأنشطة الانتخابية البالغة الأهمية كلما نشأت احتياجات جديدة في سياق أحد برامج المساعدة الانتخابية؛ وتمويل نظامٍ لإدارة المعارف يشمل بحوثاً بشأن مسائل مهمة متعلقة بالسياسات، ووضع مبادئ توجيهية؛ وتمويل تكاليف تقييمات ما بعد الانتخابات من أجل التنسيق مع الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لبناء السلام بعد انتهاء النزاع و/أو لإرساء الديمقراطية. وستُستخدم تلك الموارد أيضاً من أجل كفالة قدرة البرنامج الفرعي على أن يقوم على نحو فعال ونشط بالمشاركة في العمليات الانتخابية على الصعيد العالمي وقيادتها، والمشاركة في مبادرات انتخابية مشتركة مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، وتقديم الدعم لتنمية قدرات المنظمات الشريكة من خارج الأمم المتحدة. وتُعزى الزيادة المتوقعة بما قدره ٧٠٠ ٦٢ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ أساساً إلى زيادة في الطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة الانتخابية.

البرنامج الفرعي ٣
شؤون مجلس الأمن

٣-١٠٦ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٧٠٠ ٨٠٣ ٦ دولار، وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ٩٠٠ ٥١ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٣-١٩ وفي الشكل ٣-حادي عشر.

الجدول ٣-١٩

البرنامج الفرعي ٣: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات					تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٧ ٠٨٥,٩	٦ ٧٦٨,٨	–	–	–	–	–	٦ ٧٦٨,٨
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٢,٤	٨٦,٨	–	–	(٥١,٩)	(٥١,٩)	(٥٩,٨)	٣٤,٩
المجموع	**٧ ٠٩٨,٤**	**٦ ٨٥٥,٦**	**–**	**–**	**(٥١,٩)**	**(٥١,٩)**	**(٠,٨)**	**٦ ٨٠٣,٧**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		٢٧	–	–	–	–	–	٢٧
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٢١	–	–	–	–	–	٢١
المجموع		**٤٨**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٤٨**

الشكل ٣-حادي عشر

البرنامج الفرعي ٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

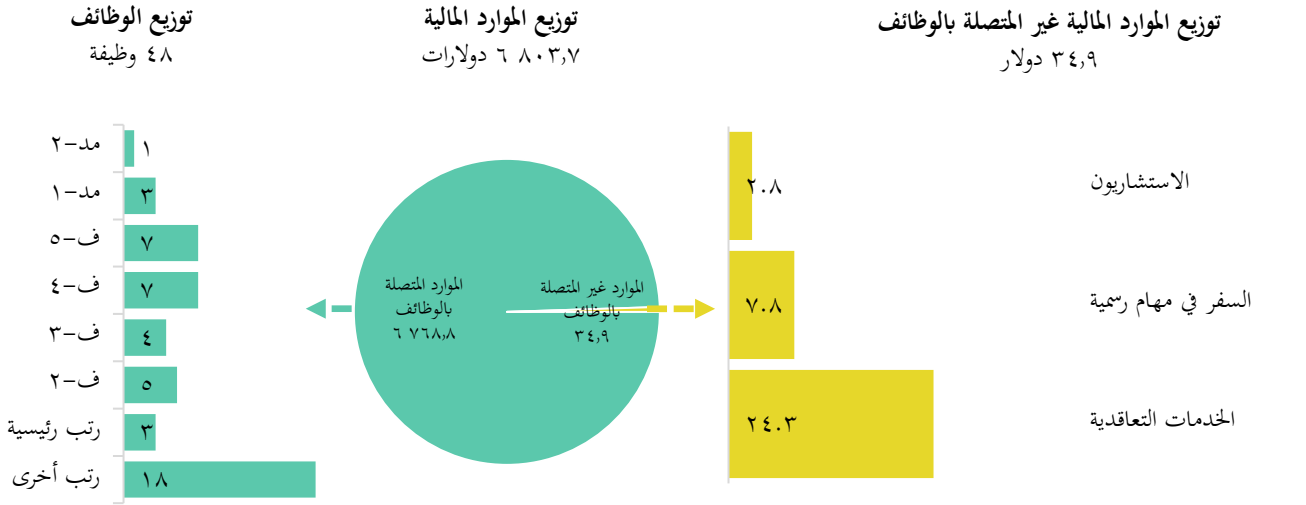

٣-١٠٧ يُعزى الفرق البالغ ٩٠٠ ٥١ دولار إلى ما يلي:

التغييرات الأخرى – يُعزى الانخفاض البالغ ٩٠٠ ٥١ دولار في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف أساساً إلى إلغاء موارد من المساعدة المؤقتة العامة مخصصة لصياغة مرجع *ممارسات مجلس الأمن*.

٣-١٠٨ ويقدم الدعم لهذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدَّر بمبلغ ٦٠٠ ٤١٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ٣-٨. وستمكن هذه الموارد البرنامج الفرعي من تلبية طلب الدول الأعضاء المتزايد على الدعم، وتحليلات الخبراء، والإبلاغ بشأن العمل الحالي لمجلس الأمن والطلب على المعلومات والتدريب بشأن عمل المجلس وهيئاته الفرعية. وتُعزى الزيادة المتوقعة بما قدره ٦٠٠ ١٩ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ أساساً إلى الزيادة المتوقعة في الموارد الخارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي ٤
إنهاء الاستعمار

٣-١٠٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٨٠٠ ٨٠١ دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٣-٢٠ والشكل ٣-ثاني عشر.

الجدول ٣-٢٠

البرنامج الفرعي ٤: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات						
	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*التغييرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٨٥٢,٤	٨٠١,٨	–	–	–	–	–	٨٠١,٨
المجموع	**٨٥٢,٤**	**٨٠١,٨**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٨٠١,٨**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		٣	–	–	–	–	–	٣
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٢	–	–	–	–	–	٢
المجموع		**٥**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٥**

الشكل ٣-ثاني عشر

البرنامج الفرعي ٤: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف)

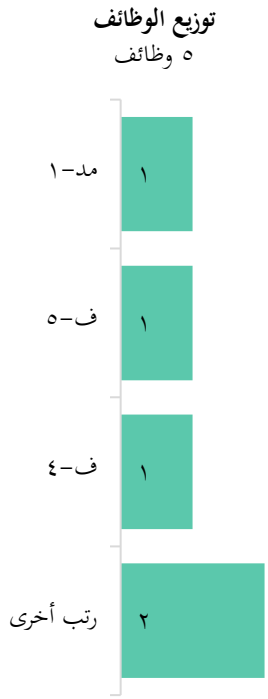

٣-١١٠ يقدم الدعم لهذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدَّر بمبلغ ٦٠٠ ١٥٩ دولار، على النحو المبين في الجدول ٣-٨. وستوفر هذه الموارد التمويل لتجديد الموقع الشبكي للأمم المتحدة المتعلق بإنهاء الاستعمار من أجل مواصلة تعزيز نشر المعلومات في الموضوع، عملا بقرار الجمعية العامة ١٢٢/٧٣. وستمول هذه الموارد أيضاً سفر الموظفين لتقديم الدعم الفني للحلقة الدراسية الإقليمية السنوية بشأن إنهاء الاستعمار وتمول البعثات الزائرة التي توفدها اللجنة الخاصة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتُعزى الزيادة المتوقعة بما قدره ٦٠٠ ٧ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ أساساً إلى الزيادة المتوقعة في الموارد الخارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي ٥
قضية فلسطين

٣-١١١ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٠٠ ٦٦١ ٢ دولار، وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ٤٠٠ ١٠٢ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٣-٢١ وفي الشكلين ٣-ثالث عشر و ٣-رابع عشر.

الجدول ٣-٢١

البرنامج الفرعي ٥: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات				تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٢ ٠٥٢,٣	٢ ٠٧٩,٨	–	–	–	–	–	٢ ٠٧٩,٨
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٥٢٨,٢	٦٨٣,٨	–	–	(١٠٢,٤)	(١٠٢,٤)	(١٥,٠)	٥٨١,٤
المجموع	**٢ ٥٨٠,٥**	**٢ ٧٦٣,٦**	**–**	**–**	**(١٠٢,٤)**	**(١٠٢,٤)**	**(٣,٧)**	**٢ ٦٦١,٢**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		٩	–	–	–	–	–	٩
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٦	–	–	–	–	–	٦
المجموع		**١٥**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٥**

الشكل ٣-ثالث عشر

البرنامج الفرعي ٥: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

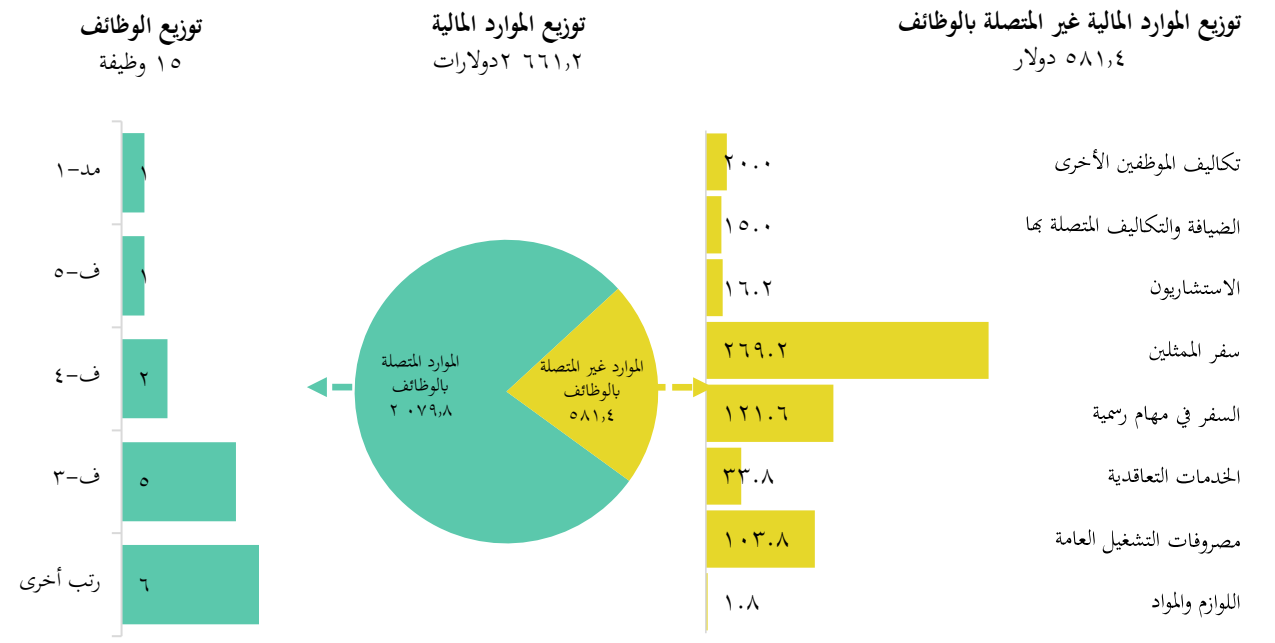

الشكل ٣-رابع عشر

البرنامج الفرعي ٥: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

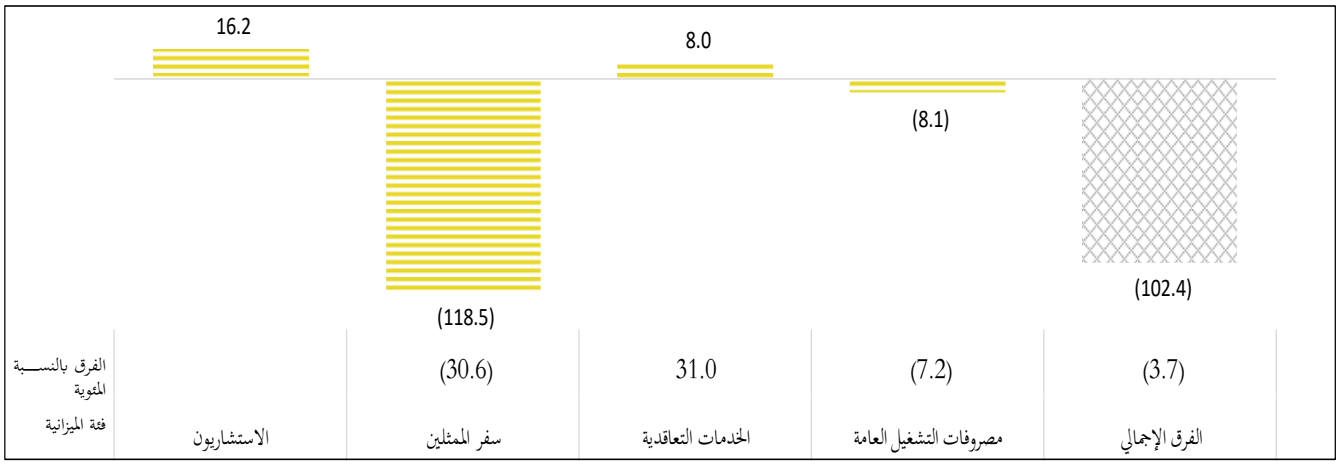

٣-١١٢ يُعزى الفرق البالغ ٤٠٠ ١٠٢ دولار إلى ما يلي:

التغييرات الأخرى - يُعزى الانخفاض الصافي البالغ ٤٠٠ ١٠٢ دولار في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف أساسا إلى انخفاض تحت بند سفر الممثلين، ويعكس ما تقرر من عقد الاجتماعات في مناطق أقرب إلى المشاركين على المستوى الإقليمي، وتقابله جزئياً زيادة في الموارد المخصصة تحت بند الاستشاريين (٢٠٠ ١٦ دولار) لإجراء دراسة عن التوافق بين تشريعات دولة فلسطين واتفاقيات حقوق الإنسان التي وقعتها دولة فلسطين. وتبين التغييرات المقترحة أيضاً إعادة تخصيص الموارد داخل البرنامج الفرعي من أجل تحسين الدعم المقدم للاحتياجات التشغيلية في عام ٢٠٢٠.

٣-١١٣ ويقدم الدعم للبرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٤٢ دولار على النحو المبين في الجدول ٣-٨. وستوفر هذه الموارد التمويل لتكاليف سفر أعضاء من منظمات المجتمع المدني، لا سيما المجتمع المدني الفلسطيني والمجتمع المدني الإسرائيلي، للمشاركة في مناسبات وفي اجتماعات دولية تنظم تحت رعاية شعبة حقوق الفلسطينيين. وتُعزى الزيادة المتوقعة بما قدره ٠٠٠ ٢ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ أساساً الزيادة المتوقعة في الموارد الخارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي ٦
مكتب دعم بناء السلام

٣-١١٤ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٣٠٠ ٤٧٠ ٣ دولار، وتعكس ارتفاعاً صافياً قدره ٤٠٠ ٩٣ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٣-٢٢ وفي الشكلين ٣-خامس عشر و ٣-سادس عشر.

الجدول ٣-٢٢

البرنامج الفرعي ٦: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: التغييرات الأخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٢ ٦٦٢,٦	٢ ٩٩٥,٧	١١٢,٠	–	–	١١٢,٠	٣,٧	٣ ١٠٧,٧
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٣٠٦,٧	٣٨١,٢	–	–	(١٨,٦)	(١٨,٦)	(٤,٩)	٣٦٢,٦
المجموع	**٢ ٩٦٩,٣**	**٣ ٣٧٦,٩**	**١١٢,٠**	–	**(١٨,٦)**	**٩٣,٤**	**٢,٨**	**٣ ٤٧٠,٣**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	١٣	–	–	–	–	–	–	١٣
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٤	–	–	–	–	–	–	٤
المجموع	**١٧**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٧**

الشكل ٣-خامس عشر

البرنامج الفرعي ٦: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

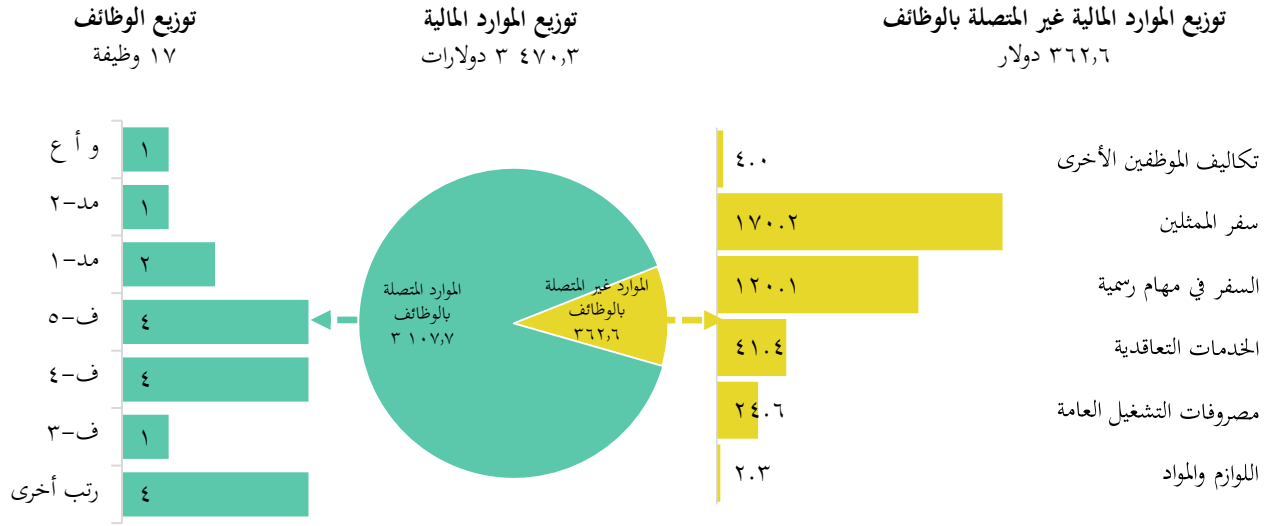

الشكل ٣-سادس عشر

البرنامج الفرعي ٦: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

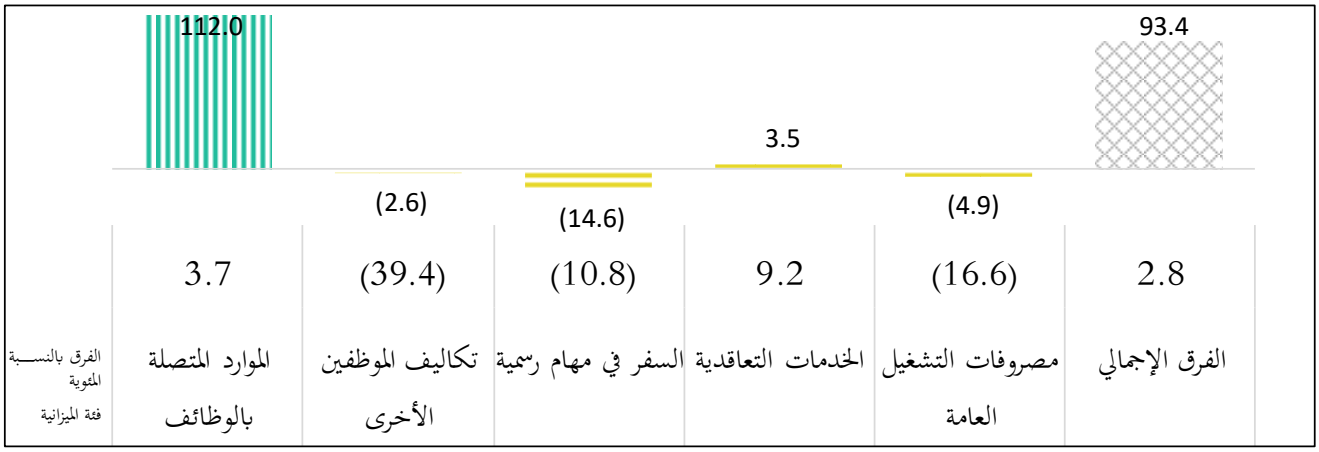

٣-١١٥ يُعزى الفرق البالغ ٤٠٠ ٩٣ دولار إلى ما يلي:

(أ) **التعديلات الفنية** - تُعزى الزيادة البالغة ٠٠٠ ١١٢ دولار في إطار الموارد المتصلة بالوظائف إلى إدراج وظيفة موظف رئيسي للشؤون السياسية (مد-١) أنشئت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في الميزانية بمعدلات شغور الوظائف المستمرة، عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٦٢ جيم؛

(ب) **التغييرات الأخرى**: يُعزى الانخفاض الصافي البالغ ٦٠٠ ١٨ دولار في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف أساسا إلى انخفاضات تحت بند السفر في مهام رسمية (٦٠٠ ١٤ دولار) نتيجة لتحسين التخطيط للسفر. وتعزى انخفاضات تحت بند مصروفات التشغيل العامة (٩٠٠ ٤ دولار) وبند تكاليف الموظفين الأخرى (٦٠٠ ٢ دولار)، تقابلها جزئياً زيادة تحت بند الخدمات التعاقدية (٥٠٠ ٣ دولار)، إلى إعادة تخصيص الموارد ضمن البرنامج الفرعي من أجل دعم أفضل للاحتياجات التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

٣-١١٦ ويقدم الدعم لهذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٣٣١ ٥ دولار على النحو المبين في الجدول ٣-٨. وستدعم هذه الموارد تمويل ٩ وظائف، بما في ذلك وظائف في فرع تمويل بناء السلام الذي يتولى إدارة صندوق بناء السلام، إلى جانب التكاليف التشغيلية المرتبطة بذلك. ولا تعكس الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٢٠ أي تغيير مقارنة بمستواها في عام ٢٠١٩.

البرنامج الفرعي ٧
التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

٣-١١٧ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٩٠٠ ٣٦٨ دولار، وتعكس ارتفاعاً صافياً قدره ٤٠٠ ٩٩ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٣-٢٣ وفي الشكلين ٣-سابع عشر و ٣-ثامن عشر.

الجدول ٣-٢٣

البرنامج الفرعي ٧: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: التغييرات الأخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	–	١٥٤,٥	١٢٩,٢	–	–	١٢٩,٢	٨٣,٦	٢٨٣,٧
الموارد غير المتصلة بالوظائف	–	١١٥,٠	(٢٩,٨)	–	–	(٢٩,٨)	(٢٥,٩)	٨٥,٢
المجموع	**–**	**٢٦٩,٥**	**٩٩,٤**	**–**	**–**	**٩٩,٤**	**٣٦,٩**	**٣٦٨,٩**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		١	–	–	–	–	–	١
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		١	–	–	–	–	–	١
المجموع		**٢**	–	–	–	–	–	**٢**

الشكل ٣-سابع عشر

البرنامج الفرعي ٧: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

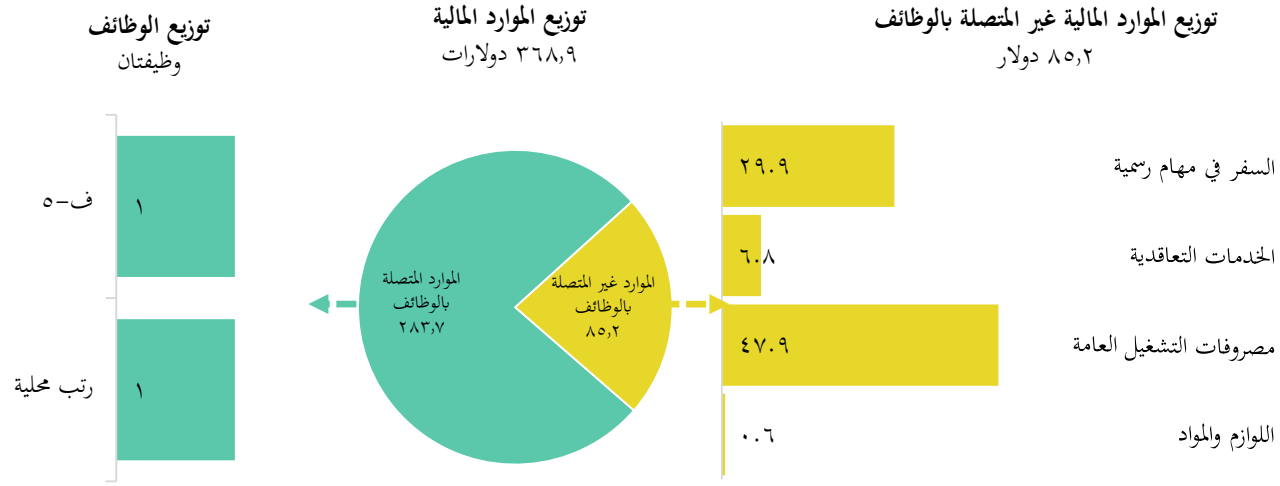

الشكل ٣-ثامن عشر

البرنامج الفرعي ٧: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

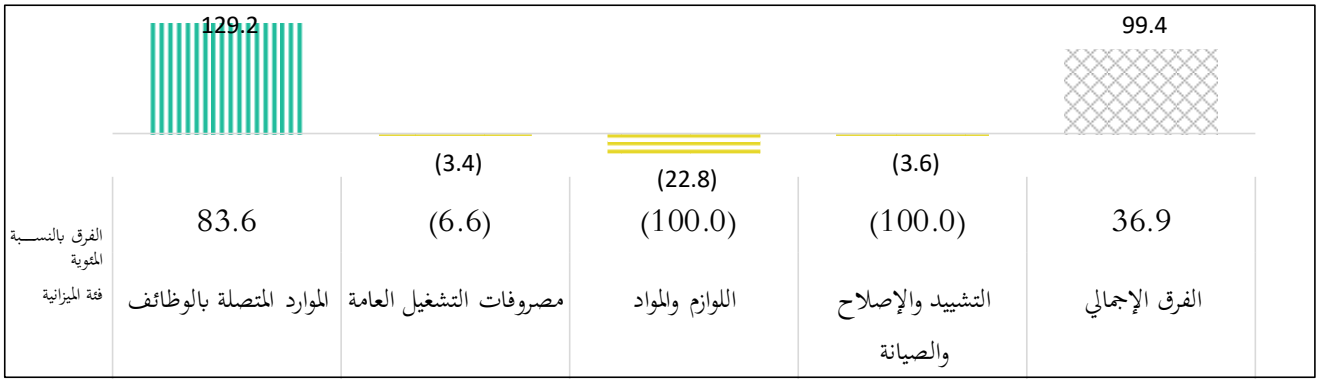

٣-١١٨ يُعزى الفرق البالغ ٤٠٠ ٩٩ دولار إلى ما يلي:

التعديلات الفنية - تعكس الزيادة البالغة ٢٠٠ ١٢٩ دولار في إطار الموارد المتصلة بالوظائف تعديلات في إدراج وظيفتين (١ ف-٥، و ١ رتبة محلية) في ميزانية مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية بمعدلات شغور الوظائف المستمرة (٢٠٠ ١٢٩ دولار) أنشئتا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ عملا بقرار الجمعية العامة ٧٣/٢٦٧. ويقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض قدره ٨٠٠ ٢٩ دولار في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف يعزى إلى إلغاء الاحتياجات غير المتكررة من الموارد غير المتصلة بالوظائف المدرجة في ميزانية عام ٢٠١٩ الذي كان السنة الأولى لبدء أعمال مكتب الاتصال، تحت بنود مصروفات التشغيل العامة (٤٠٠ ٣ دولار)، والأثاث والمعدات (٨٠٠ ٢٢ دولار)، والتشييد والإصلاح والصيانة (٦٠٠ ٣ دولار).

الدعم البرنامجي

٣-١١٩ يشمل عنصرُ الدعم البرنامجي المكتبَ التنفيذي للإدارة. ويتولى المكتب التنفيذي تقديم ما يلزم من دعم مركزي إداري وتنظيمي وبرنامجي لكي يتسنى للإدارة تنفيذ الأنشطة المنوطة بها. فيقدم المكتب المساعدة إلى وكيلة الأمين العام في إعداد الخطط البرنامجية السنوية المقترحة، وإعداد ورصد تنفيذ الميزانية البرنامجية، وإدارة الصناديق الاستئمانية والموارد الخارجة عن الميزانية، وتقديم خدمات الدعم ذات الصلة لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد البشرية، وتخطيط الاحتياجات المتصلة بالإدارة العامة لشؤون المكتب والرقابة عليها والتنسيق بشأنها. وإضافة إلى ذلك، يقدم المكتبُ الدعم الإداري واللوجستي إلى عدد من ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين وإلى البعثات السياسية الخاصة. ويتولى المكتب التنفيذي أيضاً تلبية احتياجات الإدارة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك صيانة وتحديث المعدات الحاسوبية وتطبيقات المستعملين.

٣-١٢٠ وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٨٠٠ ٦٣٩ ٢ دولار، وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ٦٠٠ ١٤٧ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الأشكال من ٣-تاسع عشر إلى ٣-حادي وعشرون وفي الجدول ٣-٢٤.

الشكل ٣-تاسع عشر

الموارد المتعلقة بالدعم البرنامجي كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين *دولارات* الولايات المتحدة)

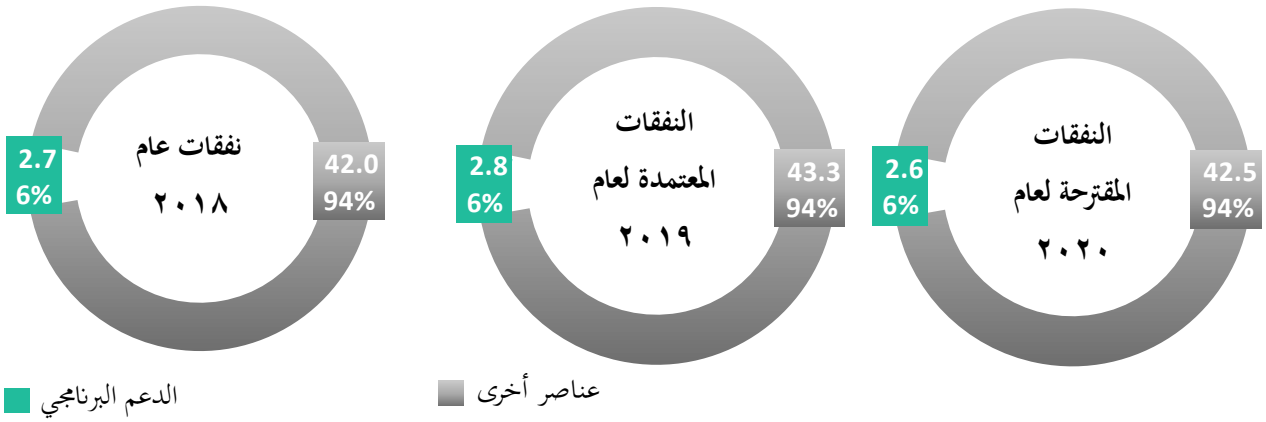

الجدول ٣-٢٤

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التغييرات*				*تقديرات عام ٢٠٢٠*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*التغييرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*(قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	١ ٥٠٦,٤	١ ٢٧٠,٦	–	–	–	–	–	١ ٢٧٠,٦
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١ ٢٣٠,٢	١ ٥١٦,٨	–	–	(١٤٧,٦)	(١٤٧,٦)	(٩,٧)	١ ٣٦٩,٢
المجموع	**٢ ٧٣٦,٧**	**٢ ٧٨٧,٤**	**–**	**–**	**(١٤٧,٦)**	**(١٤٧,٦)**	**(٥,٣)**	**٢ ٦٣٩,٨**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٣	–	–	–	–	–	٣	
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٩	–	–	–	–	–	٩	
المجموع	**١٢**	–	–	–	–	–	**١٢**	

الشكل ٣-عشرون

الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

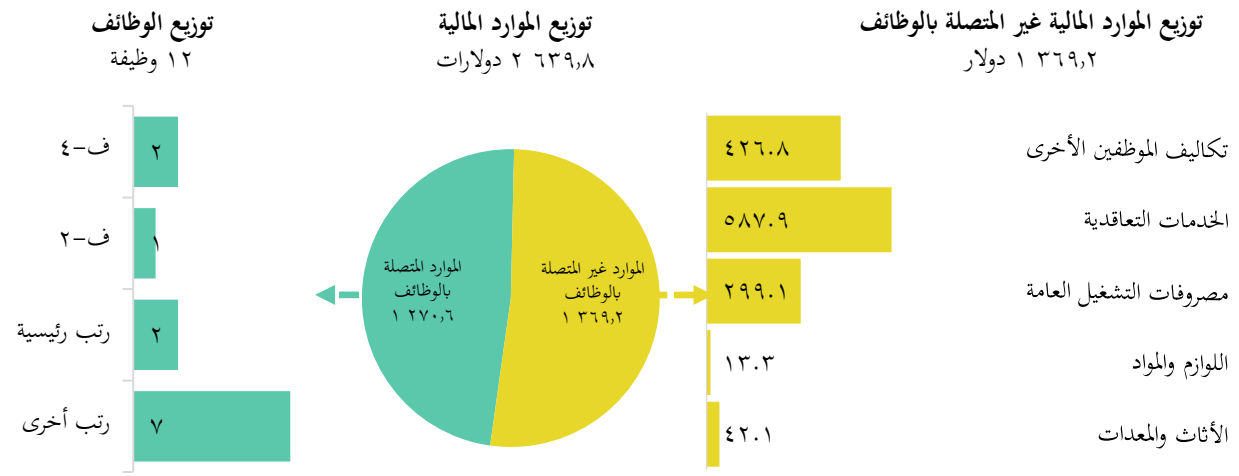

الشكل ٣-حادي وعشرون

الدعم البرنامجي: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

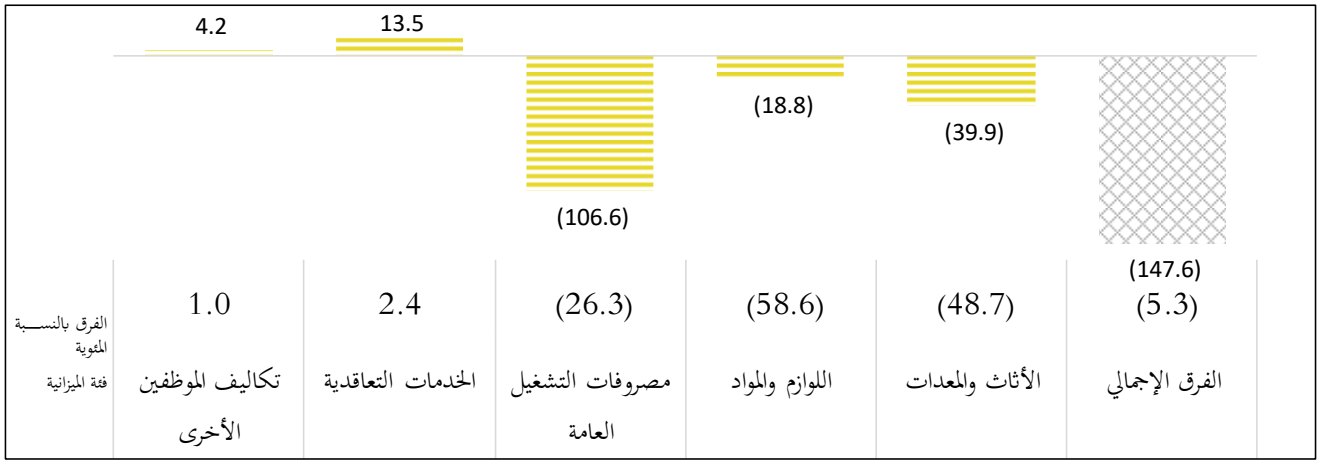

٣-١٢١ يُعزى الفرق البالغ ٦٠٠ ١٤٧ دولار إلى ما يلي:

التغييرات الأخرى - يُعزى الانخفاض البالغ ٦٠٠ ١٤٧ دولار في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف أساساً إلى انخفاض تحت بند مصروفات التشغيل العامة (٦٠٠ ١٠٦ دولار) والأثاث والمعدات (٩٠٠ ٣٩ دولار) يعكس الجهود المبذولة لترشيد استخدام الموارد وإدارتها بحكمة مع مراعاة النفقات السابقة.

٣-١٢٢ ويقدم الدعم لعنصر الدعم البرنامجي من موارد خارجة عن الميزانية تقدَّر بمبلغ ٨٠٠ ٤٤٣ ٢ دولار على النحو المبين في الجدول ٣-٨. وستمول هذه الموارد ١٠ وظائف تدعم تنفيذ المشاريع في إطار برنامج النداء المتعدد السنوات لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام المخصص لشُعَبها. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة ٤٠٠ ١١٦ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ إلى الزيادة المتوقعة في الموارد الخارجة عن الميزانية.

ثانياً - البعثات السياسية الخاصة

الاحتياجات من الموارد ٠٠٠ ٨٧٥ ٦٤٣ دولار

٣-١٢٣ تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة للبعثات السياسية الخاصة البالغ عددها ٣٧ بعثة لعام ٢٠٢٠، ما مقداره ٠٠٠ ٨٧٥ ٦٤٣ دولار، مما سيُستكمل بموارد من خارج الميزانية، تقدر بمبلغ ٤٠٠ ٣٤٤ ١٥ دولار، على النحو المبين في المرفق الثالث. ومن شأن هذه الموارد أن تتيح تنفيذ ولايات البعثات السياسية الخاصة بصورة كاملة وبكفاءة وفعالية. وترد تفاصيل إضافية عن الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ في تقارير الأمين العام ذات الصلة عن البعثات السياسية الخاصة (A/74/6 (Sect. 3)/Add.1-6).

ثالثا – مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

تصدير

بعد وفترة وجيزة من تولي مهام منصبي في القدس في نيسان/أبريل ٢٠١٥، شاهدت الدمار والمعاناة الإنسانية الشديدين الناجمين عن الحرب التي اندلعت في غزة في عام ٢٠١٤. والتقيتُ الأطفال الذين تأثرت حياتهم بأهوال النزاعات المسلحة المتكررة والإغلاقات الخانقة ومرور أكثر من عقد على سيطرة حماس. وزرتُ المجتمعات الإسرائيلية التي تعيش في خوف من الهجمات الصاروخية والإرهاب من المقاتلين في غزة. وفي الوقت نفسه، في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، نرى استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني، والقيود المفروضة على التنمية الفلسطينية، والعنف. وأدت هذه الحقائق، بالإضافة إلى توقف إمكانية إحياء عملية السلام، إلى فقدان الأمل على جميع الجوانب. ويولد التحريض ولغة الخوف الغضب بين السكان. فهذا الزمن صعب بالنسبة للراغبين في المضي قدما في عملية السلام والتوصل إلى حل مستدام. وبفعل الوضع الراهن تتآكل آفاق السلام وتقوض أماني الشعب الفلسطيني المشروعة في إقامة دولته.

وبعد مرور ٢٥ عاما على توقيع اتفاقات أوسلو، يستمر العنف في ظل اضطرابات إقليمية واسعة النطاق، وتزايد فتور الهمة لدى المانحين، وانعدام الأفق السياسي لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وأفضت هذه الديناميات المثيرة للقلق إلى اليأس وزيادة التقلبات في الحالة على الأرض.

على أن الطريق إلى الأمام واضح ولم يتغير؛ فهو يتمثل في العودة إلى مفاوضات هادفة من أجل إنهاء الاحتلال وتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس وجود دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وإذ نعمل مع شركائنا على تذليل العقبات التي تعترض إحياء هذا الأمل، فإن مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ركز أيضا على المهام الأكثر إلحاحا وهي منع نشوب الحرب في غزة ودعم المصالحة بين الفلسطينيين. وتتطلب هذه التحديات صمودا وما قد يسميه البعض تفاؤلا غير منطقي. وبينما نركز على هذه المساعي السياسية المعقدة، فإن نائب المنسق الخاص يواصل الاضطلاع بقيادة العمل الإنساني والإنمائي لفريق الأمم المتحدة القطري، وتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

ويبقى هدفنا المشترك المتمثل في تخفيف معاناة السكان، وإعادة الأمل والثقة، والتغلب على المأزق الحالي وإعادة التركيز على العودة إلى مفاوضات هادفة من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأعتقد أن هذا المقترح سيدعم عمل المكتب الرامي إلى تحقيق هذه الرؤية.

(توقيع) نيكولاي إ. **ملادينوف**
منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٣-١٢٤ تقع على عاتق مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط المسؤولية عن الاضطلاع بدور المركز التنسيقي في المنظمة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكفالة تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة من أجل توفير استجابة كافية لاحتياجات الشعب الفلسطيني، وعن حشد المساعدة المالية والتقنية والاقتصادية. ولا تزال ولاية المكتب تسترشد بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك قرارا الجمعية العامة ٢١٣/٤٨ و ٨٨/٤٩ وقرارا المجلس ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويؤدي عدم حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى زيادة الاضطراب في الشرق الأوسط، وهو يشكل تهديداً مستمراً للسلام والأمن الدوليين. وبينما تتواصل حدة العنف والتوتر في غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، يواصل المكتب العمل على الصعيد الدبلوماسي للتخفيف من التهديدات الأمنية الملموسة ومنع نشوب النزاع المسلح، ومعالجة العواقب الوخيمة على الصعيد الإنساني، وإشراك الطرفين والمجتمع الدولي بغية تحقيق التقدم السياسي نحو التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة، والخطط التحويلية الأخرى

٣-١٢٥ يسترشد المكتب بالولايات المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم الهدف مع مقصد المنظمة المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، والقيام، تحقيقا لهذه الغاية، باتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها، وقمع أعمال العدوان أو غيرها من الأعمال التي تخل بالسلام، وللتوصل، عن طريق الوسائل السلمية وطبقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، إلى حلول أو تسويات للمنازعات أو الحالات الدولية التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بالسلام؛ وتنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد الأربع المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق، تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة على النحو المبين في الفقرتين ٣-١٣٩ و ٣-١٤٠.

٣-١٢٦ كما تتوافق أهداف البرامج الفرعية مع الخطط التحويلية التالية: مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٣٦ (٢٠١٨)؛ وخطة السلام المستدام، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠؛ والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤١٩ (٢٠١٨).

التطورات الأخيرة

٣-١٢٧ في عام ٢٠١٨، أدى نقص التمويل في وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي الوكالة الرئيسية لتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، على خلفية يعاني فيها العمل الإنساني أصلا من نقص شديد في التمويل، إلى أزمة تشغيلية امتدت إلى العديد من البرامج التي تخدم المجتمع الفلسطيني. ومن خلال حملة عالمية لجمع الأموال والتوعية الدبلوماسية، اقترنت مع تدابير داخلية لتوفير التكاليف، تمكنت الأونروا من التغلب على العجز في التمويل والاستمرار في تشغيل الخدمات على مدار السنة. وجرت أيضا تعبئة الموارد

وإعادة تخصيصها من برامج الأمم المتحدة الأطول أجلا المعنية بالتدخل في حالات الطوارئ من أجل التقليل إلى أدنى حد من انقطاع المساعدة.

٣-١٢٩ وشهد العام أيضا حوادث أمنية خطيرة وتصعيدا للصراع. وفي سياق ''مسيرة العودة الكبرى''، بدأت احتجاجات أسبوعية منظمة لم يسبق لها مثيل في نهاية آذار/مارس واستمرت طوال السنة عند السياج الحدودي في غزة. في حين أن معظم المظاهرات حافظت على طابعها السلمي، استخدم بعض المقاتلين أجهزة متفجرة بدائية الصنع وحاولوا خرق السياج وأرسلوا طائرات ورقية وبالونات حارقة عبر الحدود، مما تسبب في نشوب حرائق ألحقت أضرارا بالحقول الزراعية، الأمر الذي أفضى إلى خسائر مالية كبيرة. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بوسائل فض الشغب والذخيرة الحية، مما أدى إلى مقتل ١٩٥ من الفلسطينيين وإصابة أكثر من ٧٠٠٠ بجراح بالذخيرة الحية. ونتيجة للمظاهرات، قتل واحد من أفراد قوى الأمن الإسرائيليين وأصيب ستة بجراح. كما أدت سلسلة من الاشتباكات العنيفة بالصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقت من غزة وبالغارات الجوية الإسرائيلية إلى وضع إسرائيل وحماس على شفا الحرب في ثلاث مناسبات على الأقل. وفي آب/أغسطس، أسفرت الجهود الدبلوماسية، التي بذلتها جهات منها المكتب، عن فترة هدوء مؤقتة على الرغم من استمرار العنف. وقد وقعت في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر واحدة من أشد عمليات تبادل إطلاق النار منذ النزاع الذي نشب في غزة عام ٢٠١٤. وفي تبادل لإطلاق النار في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عقب اكتشاف وحدة سرّية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في غزة، قُتل سبعة أعضاء من الجناح العسكري لحماس وضابط من قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. وعلى سبيل الرد، أطلق مقاتلون في غزة ١٨ صاروخا وقذيفة هاون. وفي الأربع وعشرين ساعة التالية، أطلقت نحو ٤٥٠ قذيفة عشوائية صوب إسرائيل، وهو عدد يزيد على مجموع القذائف التي أطلقت خلال كامل الفترة منذ نشوب النزاع في عام ٢٠١٤، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة ١٧ شخصاً. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بالهجوم على ١٦٠ هدفا حددها بوصفها مواقع قتالية، مما أسفر عن مقتل ١٤ من الفلسطينيين وإصابة أكثر من ٢٠. وحالت الجهود الدبلوماسية مرة أخرى دون إطالة أمد التصعيد. ومع ذلك، سيستمر خطر نشوب نزاع عنيف مع عدم تحسين الأحوال الأساسية في غزة.

٣-١٢٨ ولا تزال الحالة متوترة نسبيا في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع وقوع اشتباكات منتظمة بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، وعمليات التفتيش والاعتقال اليومية والحوادث الأخرى، مما أسفر عن وقوع عدد من القتلى والجرحى في صفوف الفلسطينيين. كما استمرت بلا هوادة أعمال تخطيط وبناء وحدات سكنية استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في حين واصلت السلطات الإسرائيلية سياستها المتمثلة في هدم ومصادرة مبان يملكها فلسطينيون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، على أساس عدم وجود تصاريح البناء التي يكاد يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها.

٣-١٣٠ واشتدت كذلك التوتر بين الفلسطينيين مع قيام السلطة الفلسطينية بفرض تدابير على غزة للضغط على حماس، في الوقت الذي توقف فيه استئناف مفاوضات المصالحة التي تيسرها مصر ويدعمها المكتب. ونتيجة لذلك، لا يزال الانقسام بين الفلسطينيين يشكل عائقا أساسيا مستمراً أمام التوصل إلى سلام إسرائيلي – فلسطيني أوسع نطاقا على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

٣-١٣١ وعلاوة على ذلك، تتكشف هذه الأحداث في منطقة تعصف بها طائفة من النزاعات الرئيسية الأخرى.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٣-١٣٢ في غياب استئناف مفاوضات الوضع النهائي، سيواصل المكتب التركيز على دعم السكان الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال اتخاذ خطوات إيجابية يمكن أن تعيد بناء جسور الثقة وأن تهيئ الظروف الملائمة لاستئناف مفاوضات هادفة. وستهدف أنشطة المكتب إلى تعزيز التغيير الإيجابي بشأن طائفة واسعة من المسائل، بسبل منها:

(أ) منع تصعيد النزاع وإيجاد حل مستدام للحالة الإنسانية والحالة الاقتصادية المتردية، أو القيام، في حال اندلاع نزاع مسلح آخر، بدعم أو قيادة الجهود الإنسانية وجهود إعادة الإعمار اللاحقة في غزة؛

(ب) دعم جهود المصالحة بين الفلسطينيين، بما في ذلك العودة الهادفة للسلطة الفلسطينية لتحمل المسؤوليات في غزة؛

(ج) تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية في تعزيز خطة بناء الدولة الفلسطينية، ومؤسساتها، واقتصادها، وتقديم الخدمات للسكان، لا سيما في ضوء الضغوط الدبلوماسية المختلفة على السلطة الفلسطينية وانخفاض التمويل المقدم من الجهات المانحة للفلسطينيين؛

(د) التخفيف من المخاطر السياسية والتنفيذية التي تشكلها البيئة المضطربة من خلال الاستمرار في تعزيز العلاقات على الأرض، مع جهات منها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية والجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري والنظراء من المجتمع المدني؛

(هـ) تشجيع الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة من خلال حث الأطراف وقياداتها السياسية والدينية والمجتمعية على منع العنف والتحريض على العنف وغيرها من الأعمال الاستفزازية على الأرض؛ ودعم وقف أنشطة المستوطنات وهدم المنازل وطرد السكان، بما في ذلك أعمال الهدم والطرد؛ وتشجيع إجراء تغييرات هامة في مجال السياسة العامة، ولا سيما نقل المزيد من المسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية في المنطقة جيم من الضفة الغربية، من أجل الحفاظ على آفاق السلام عن طريق التفاوض على أساس الحل القائم على وجود دولتين؛

(و) تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في جهود السلام الأوسع نطاقا والحفاظ على التوافق الواسع في الآراء بشأن الحل القائم على وجود دولتين والمعايير المعترف بها دوليا بشأن مسائل الوضع النهائي.

٣-١٣٣ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) لا يزال الحل القائم على وجود دولتين صالحا، وهناك إرادة سياسية من جانب جميع الأطراف للمحافظة على وقف إطلاق النار في غزة والاستمرار في المشاركة في حوار سياسي هادف، والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة القطري في أداء مهامه؛

(ب) يتوفر قدر كافٍ من الدعم السياسي من الدول الأعضاء، ومن الدعم المالي من الجهات المانحة؛

(ج) الحالة الأمنية في المنطقة مواتية؛

(د) تسمح البيئة السياسية والأمنية في غزة بتنفيذ البرامج الإنسانية والإنمائية؛

(هـ) هناك تقدم إيجابي نحو المصالحة الفلسطينية والوحدة الوطنية؛

(و) تتخذ الأطراف خطوات ملموسة لتحسين الحالة على الأرض، على النحو المبين في التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/2016/595، المرفق).

٣-١٣٤ ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، يحتفل فريق الأمم المتحدة القطري سنويا، تحت قيادة نائب المنسق الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة ويوم حقوق الإنسان والفترة الفاصلة بين هذين التاريخين حتى حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني. كما يتعاون المكتب مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أيضا في قيادة عملية صياغة التقرير السنوي للأمين العام عن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ألقى المنسق الخاص كلمة رئيسية في أول مؤتمر رئيسي

تنظمه حركة ”نساء يصنعن السلام“، وهي أكبر منظمة مجتمع مدني نسائية شعبية في إسرائيل يزيد عدد الأعضاء فيها عن الـــ ٠٠٠ ٤٠. وحضر المؤتمر جمهور كبير، بمن فيهم النساء والشباب الناشطون، للاستماع إلى الدبلوماسيين والسياسيين والخبراء في مجال السياسة العامة بشأن المسائل المتعلقة بحل النزاعات في إسرائيل/فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط.

٣-١٣٥ وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يشـــارك المكتب بوصـــفه المبعوث الوحيد على الأرض، في المجموعة الرباعية، حيث يدفع بعملية صياغة السياسات وتقديم الدعم السياسي في الوقت المناسب. وسيواصل المكتب دعم الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية للعمل مع الطرفين والمجتمع الدولي على إحراز تقدم صـــوب الحل القائم على وجود دولتين. وبالإضـــافة إلى ذلك، سـيظل المكتب مشـاركا نشـطا في لجنة الاتصـال المخصـصـة لتنسـيق المسـاعدة الدولية المقدمة إلى الشـعب الفلسطيني، وسيواصل تقديم التقارير إلى اللجنة مرتين في السنة. كذلك، سيواصل المكتب التنسيق مع سائر أعضاء اللجنة، بما في ذلك الطرفان، وصـــندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومكتب المجموعة الرباعية، من أجل كفالة فعالية منتدى لجنة الاتصال المخصصة في توصية كلا الطرفين باتخاذ إجراءات ملموسة لإحداث تغييرات إيجابية لصالح سكانهما.

٣-١٣٦ وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يقود المكتب التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المقيمة وغير المقيمة، وعددها ٢٤، في الاسـتجابة للاحتياجات الإنمائية والإنسـانية للشـعب الفلسـطيني. ويشـمل هذا الدور الرائد تيسير التعاون بين الوكالات من أجل تحقيق أقصى قدر من الأثر من خلال اجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري، وتحديد فرص البرامج المشتركة، وأداء دور نشط في تعزيز أفرقة العمل القطاعية والمواضيعية والمشاركة في أنشطتها. وينسق المكتب مع كيانات الأمم المتحدة الإقليمية، ومنها على سـبيل المثال مكتب التنسـيق الإنمائي واللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغرب آسيا بغية الاستفادة من الخبرات المتاحة وتحديد الفرص المتاحة للتعاون على تلبية الاحتياجات الإنمائية والإنسانية المتغيرة.

٣-١٣٧ وييسر المكتب أيضا أداء آلية إعادة إعمار غزة التي أنشئت بموجب الاتفاق المبرم بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وهي آلية تؤدي دورا أساسيا في استيراد المواد التي تقيدها إسرائيل إلا أنها لازمة لتلبية احتياجات السكان في غزة.

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨

١ – الهدف

٣-١٣٨ يتمثل الهدف الذي يسهم المكتب في تحقيقه في التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني.

٢ – المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٣-١٣٩ يتواءم الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بسبل منها التعاون الدولي، سعيا لبناء القدرات على جميع المستويات لمنع العنف.

٣-١٤٠ ويتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تعبئة موارد مالية إضافية من مصادر متعددة، وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنفيذ بناء القدرات الفعال والمحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتعبئة المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

التصدي للأزمة في غزة وتعزيز أسس الدولة الفلسطينية

شهد عام ٢٠١٨ زيادة أخرى في تدهور الحالة السياسية والإنسانية والاقتصادية العامة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ففي الضفة الغربية، اتسمت البيئة باستمرار توسع المستوطنات، وهدم منازلها، وتجزئة الأراضي، وعجز الحكومة الفلسطينية عن الوصول إلى المنطقة ''جيم'' والقدس الشرقية، ومحدودية الوصول إلى الموارد الطبيعية، وتضاؤل الدعم المالي من الشركاء الدوليين.

أطفال يقفون على بقايا الدرج في منزلهم المدمر جزئيًا في حي الشجاعية في مدينة غزة. وما زال الأطفال والأسر يكافحون للتعافي من آثار العنف الذي اجتاح غزة طوال أكثر من سبعة أسابيع في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤.
المصدر: منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

في قطاع غزة، كان هذا التدهور أشد وطأة، حيث تسببت الأزمة الإنسانية في تعطل تقديم الخدمات واندلاع العنف وتصاعد التوتر، وشهد القطاع أكبر عدد من الإصابات منذ عام ٢٠١٤ وانقساماً سياسيا ساد العلاقات بين الفلسطينيين. وأدى شيوع الإحساس باليأس، الذي تفاقم بسبب نظام الإغلاق، إلى تأجيج مظاهرات منتظمة على طول السياج الحدودي الفاصل بين غزة وإسرائيل بدأت في آذار/مارس ٢٠١٨. وشملت هذه الأحداث وقوع الاحتجاجات فضلاً عن أعمال العنف من كلا الجانبين، مما أسفر عن مقتل عدة أشخاص. وجعل هذا التصعيد إسرائيل وحماس على وشك تجدد النزاع منذ عام ٢٠١٤.

وفي عام ٢٠١٨، ظل استئناف مفاوضات الوضع النهائي من أجل إنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أمرا بعيد المنال. وواصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط جهوده للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز خطة بناء الدولة الفلسطينية ومؤسساتها واقتصادها، وعلى تقديم الخدمات للشعب. وتم ذلك من خلال عمل منهجي قام به المنسق الخاص ونائبه، ومن خلال التواصل واستخدام دور ''المساعي الحميدة'' بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك من خلال إحاطات شهرية قدمها المكتب إلى مجلس الأمن، للحفاظ على الدعم الإقليمي والدولي المستمر للسلطة الفلسطينية ولجهود السلام الأوسع.

كما اتخذ المكتب إجراءات لتهدئة التوتر المتصاعد في غزة، ودعم الجهود التي تقودها مصر لتوحيد الفلسطينيين وتهيئة الظروف لاستئناف مفاوضات هادفة ترمي إلى إنهاء الصراع. وكما يتجلى بأوضح صورة، قامت أفرقة من المكتب، بوصفه أحد الجهات الفاعلة القليلة للغاية القادرة على التحدث مع جميع الأطراف المعنية بأزمة غزة، بقيادة المنسق الخاص، ببعثات متعددة إلى غزة والضفة الغربية ومصر ودول الخليج وعقدت محادثات مع الفصائل الفلسطينية وغيرها من أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين لمنع اندلاع المزيد من أعمال القتال مرة أخرى، والعودة إلى ترتيبات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٤، وتشجيع الجهود العملية الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية في غزة في الميدان. ودعما لهذه الجهود، وضع المكتب مجموعة من التدخلات العاجلة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الفورية للسكان في قطاعات الطاقة والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والقطاع الاقتصادي، أقرها رئيس لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين والمجموعة الرباعية للشرق الأوسط، الذي ''أعرب عن تأييده لجهود الأمم المتحدة الرامية لمنع المزيد من التصعيد، وتمكين السلطات الفلسطينية الشرعية في غزة وتلبية جميع الاحتياجات الإنسانية''. وأتم المكتب أيضا استعراضًا لآلية إعادة إعمار غزة بالتعاون مع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أدخلت بعده عدة تعديلات تهدف إلى تحسين الأداء الوظيفي للآلية ومستوى شفافيتها وقدرتها على التنبؤ فيما يتعلق باستيراد المواد الحيوية إلى غزة. وكانت الإحاطات الإعلامية الشهرية والمخصصة التي قدمها المكتب إلى مجلس الأمن مفيدة أيضا في حشد الدعم الدولي الواسع النطاق لجهود البعثة الرامية لمواجهة الحالة الحرجة في غزة.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي: (أ) استمرار الحفاظ على توافق دولي واسع في الآراء بشأن أهمية التمسك بحل الدولتين والمعايير المعترف بها دوليا بشأن قضايا الوضع النهائي باعتبارها أساسية لإيجاد حل مستدام للصراع؛ (ب) غياب اندلاع أعمال قتالية أخرى، على أن يكون ذلك مدعوماً بزيادة المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في غزة؛ (ج) الحفاظ على توافق واسع في الآراء بشأن سبل المضي قدماً في غزة، يصاحبه التزام من جانب المانحين الدوليين بتخصيص موارد إضافية لدعم الحزمة التي أقرتها لجنة الاتصال المخصصة، وتحديداً زيادة إمدادات الكهرباء وتأثيرها على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية؛ (د) زيادة المساحة التشغيلية اللازمة لمعالجة التدخلات الإنسانية والاقتصادية العاجلة ودعم الجهود التي تقودها مصر في سبيل تحقيق الوحدة الفلسطينية.

وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة ما يلي: (أ) بيانات متسقة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن ومن الجمعية العامة ولجنة الاتصال المخصصة لدعم حل الدولتين والمعايير المعترف بها دوليا بشأن قضايا الوضع النهائي؛ (ب) تدخلات المكتب لمعالجة الوضع في غزة وتعبئة موارد إضافية لدعم هذا الهدف. وقد تم إحراز تقدم كبير في هذه التدخلات في عام ٢٠١٨، وتحديداً من خلال استيراد الأمم المتحدة للوقود اللازم لمحطة توليد الكهرباء في غزة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في إمدادات الكهرباء في غزة وبالتالي تحسين الظروف على الأرض؛ (ج) الحفاظ على الهدوء بين إسرائيل وغزة وإن كان هشاً.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٣-١٤١ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في استجابة منسقة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية، كما يتضح من الزيادة في عدد الأنشطة المنسقة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وفقا للإطار الاستراتيجي المتكامل وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعملية النداء الموحد. ودعم المكتب تنفيذ ١٥ نشاطًا وبرنامجًا مشتركاً، ليحقق بذلك الهدف المحدد لفترة السنتين خلال السنة الأولى.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تحسين الحالة في غزة والمضي قدما بجهود السلام

في عام ٢٠١٨، على النحو المبين أعلاه، ساهمت البعثة في منع اندلاع الأعمال القتالية بين إسرائيل وغزة من خلال جهودها الدبلوماسية والإنسانية المتعددة الجوانب، بطرق من بينها وضع حزمة من التدخلات العاجلة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الفورية للسكان، ودعم الجهود التي تقودها مصر من أجل تعزيز الوحدة بين الفلسطينيين.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في ضمان تنفيذ مجموعة تدخلات بطريقة منسقة بالتزامن مع دعم جهود الوحدة بين الفلسطينيين التي تقودها مصر.

وفي مواجهة هذا التحدي، سيركز المكتب في عام ٢٠٢٠ على تحسين الوضع على الأرض في غزة بحيث يمكن تحديد أفق سياسي لإنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس حل الدولتين، من خلال التنفيذ الموسع، بالتعاون مع شركاء المكتب، لحزمة من التدخلات الإنسانية والاقتصادية في غزة أقرتها لجنة الاتصال المخصصة ودعم الجهود التي تقودها مصر لتحقيق الوحدة بين الفلسطينيين.

ودعماً لهذا التنفيذ الموسع، سيكثف المكتب جهود الدعوة، بالتعاون مع الشركاء، لجمع الأموال بطريقة أكثر استهدافاً، بطرق من بينها إبراز الصلة بين الاستثمارات في التدخلات الإنسانية والإنمائية والنتائج المستدامة الطويلة الأجل. وسيعمل المكتب أيضًا على تعزيز قدرة

الأمم المتحدة على إدارة المشاريع في غزة من خلال موظفين مكرسين لتحديد وإزالة الحواجز السياسية التي تعوق تنفيذ التدخلات الإنسانية والاقتصادية التي أقرتها لجنة الاتصال المخصصة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تساهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق هذه النتيجة، وهي الهدوء المستمر والتحسن العام في المؤشرات الإنسانية والإنمائية، وبالتالي تهيئة بيئة مواتية لإحراز تقدم نحو تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين، مما يؤدي إلى عودة الحكومة الفلسطينية بالكامل إلى غزة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، العودة إلى ترتيبات وقف إطلاق النار التي تم التوصل لها بين إسرائيل وغزة في عام ٢٠١٤؛ وتدفق إمدادات الطاقة إلى غزة بانتظام؛ ووقف التدابير التي تفرضها السلطة الفلسطينية على غزة (ومنها، على سبيل المثال، عدم دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في غزة)؛ وتقليص العمل إلى حد كبير بنظام الإغلاق المفروض على غزة بهدف نهائي يتمثل في إنهائه كلياً، بما في ذلك زيادة عدد تصاريح الخروج التي تمنحها إسرائيل وزيادة الواردات والصادرات، وكذلك خفض قائمة المواد التي تصنفها حكومة إسرائيل على أنها ذات استخدام مزدوج.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
توافر الكهرباء في غزة لمدة ٧,٣ ساعات يوميا في المتوسط، وعدم التوصل إلى تفاهم رسمي بشأن تحسين الحالة في غزة ومنع التصعيد بين إسرائيل وغزة	زيادة توافر الكهرباء في غزة؛ وإحراز تقدم في المناقشات مع جميع الأطراف المعنية للعودة إلى ترتيبات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بين إسرائيل وغزة في عام ٢٠١٤	زيادة توافر الكهرباء في غزة؛ والعودة إلى ترتيبات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بين إسرائيل وغزة في عام ٢٠١٤

٣-١٤٢ ويشمل قرارا الجمعية العامة التاليان الولايات الرئيسية المسندة إلى المكتب: القرار ٢١٣/٤٨ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني بشكل كاف وحشد المساعدة المالية والتقنية والاقتصادية؛ والقرار ٨٨/٤٩، الذي رحبت فيه الجمعية العامة بتعيين المنسق الخاص. وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣-١٤٣ يعرض الجدول ٣-٢٥ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٣-٢٥

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية	صفر	١	صفر	١
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	١٢	١٧	١٢	١٢
باء - توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)	٧	٧	٧	٧
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة المعدودة				
المساعي الحميدة				
التشاور والمشورة والدعوة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٣-١٤٤ يعزى الفرق في وثائق الهيئات التداولية لإصدار تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2018/614).

٣-١٤٥ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (١٧ اجتماعا عقد فعليا مقارنة بـ ١٢ اجتماعا مقررا) بشكل أساسي إلى زيادة عدد جلسات الإحاطة والمشاورات التي عقدت في مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بسبب طلب المجلس المتزايد بأن يقوم المكتب بالإبلاغ عن التطورات المتعلقة بالأزمة الإنسانية والاقتصادية والسياسية الراهنة في غزة.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٣-١٤٦ يعزى الفرق في وثائق الهيئات التداولية للإصدار المقرر في عام ٢٠٢٠ لتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

لمحة عامة

٣-١٤٧ يبين الشكل ٣-ثاني وعشرون والجدول ٣-٢٦ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، وتقتصر على موارد الميزانية العادية.

الشكل ٣-ثاني وعشرون
عام ٢٠٢٠ بالأرقام

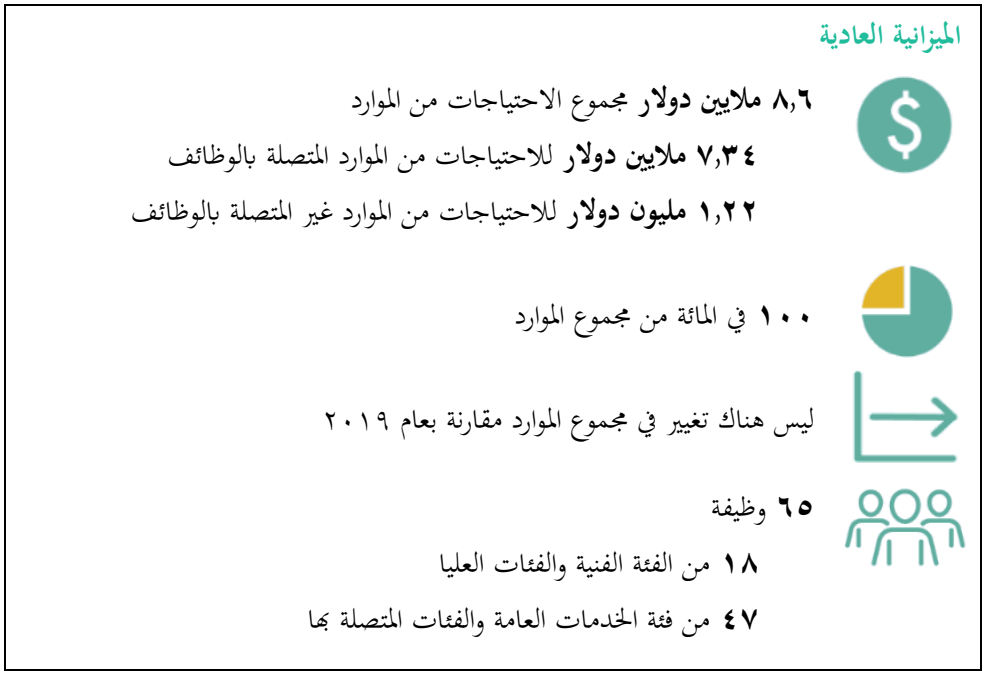

ملاحظة: التقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.

لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

٣-١٤٨ يبين الجدول ٣-٢٦ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك تفاصيل التغييرات في الموارد، حسبما ينطبق. ويرد مزيد من التفاصيل أدناه. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذاً تاماً يتسم بالكفاءة والفعالية.

٣-١٤٩ ووفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٢-٦ من أهداف التنمية المستدامة التي تشجع المنظمات على دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورات الإبلاغ الخاصة بها، وامتثالاً للولاية الشاملة الواردة في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٢١٩، فإن مكتب المنسق الخاص بصدد دمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. ومن الإنجازات البارزة التي تحققت في عام ٢٠١٨، انخفاض استخدام الطباعة والنسخ الورقي وانخفاض استهلاك الطاقة من خلال تركيب نظام تدفئة يراعي البيئة في المكاتب التي تم تجديدها ونظم تكييف تستخدم التيار المتناوب في المناطق المفتوحة حديثاً. وفي عام ٢٠٢٠، سيواصل المكتب الحد من استخدام النسخ الورقي والطباعة واستهلاك الوقود.

الجدول ٣-٢٦

برنامج العمل: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

				التغييرات						
	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*تغييرات أخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*إعادة تقدير التكاليف*	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية										
الموارد المتصلة بالوظائف	٧ ٧٤١,٢	٧ ٣٣٨,٧	–	–	–	–	–	٧ ٣٣٨,٧	٣٠٠,١	٧ ٦٣٨,٨
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١ ١٧٦,٧	١ ٢١٩,٣	–	–	–	–	–	١ ٢١٩,٣	٢١,٢	١ ٢٤٠,٥
المجموع	**٨ ٩١٧,٩**	**٨ ٥٥٨,٠**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٨ ٥٥٨,٠**	**٣٢١,٣**	**٨ ٨٧٩,٣**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة										
الموارد المتصلة بالوظائف		١٨	–	–	–	–	–	١٨		
الموارد غير المتصلة بالوظائف		٤٧	–	–	–	–	–	٤٧		
المجموع		**٦٥**	**–**	**–**	**–**	–	–	**٦٥**		

٣-١٥٠ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٠٠٠ ٥٥٨ ٨ دولار، ولا تعكس أي تغيير مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكل ٣-ثالث وعشرون.

الشكل ٣-ثالث وعشرون

برنامج العمل: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

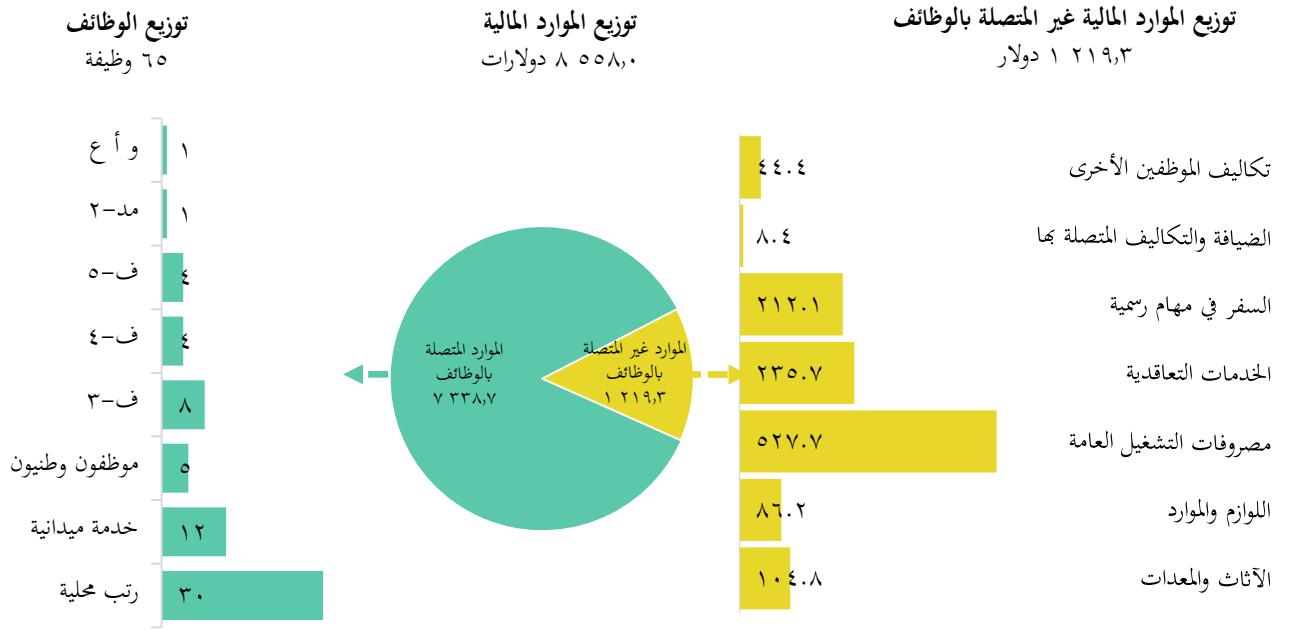

٣-١٥١ في قسم التنسيق، يُقترح نقل وظيفة موظف تنسيق (موظف فني وطني) من رام الله إلى القدس من أجل تمكين شاغل هذه الوظيفة من الاضطلاع على نحو أفضل بمهامه كعضو في هيكل القسم الذي يوجد مقره في معظمه في القدس، ومن أجل دعم نائب المنسق الخاص/منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم في الاضطلاع بمهام تنسيق الأنشطة الإنمائية لفريق الأمم المتحدة القطري المتألف من ٢٢ عضواً، وهو دور ينفَّذ في المقام الأول في القدس على مستوى المقر. ويتطلب هذا الدور أيضاً التركيز بوجه خاص على ملف القدس الشرقية، لأن المهمة الأساسية لهذه الوظيفة هي العمل على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لعمل في القدس الشرقية. واستراتيجية العمل هذه هي أول استراتيجية من نوعها قائمة على أساس المنطقة، وسيطلب من شاغل الوظيفة التنسيق بين جهود أعضاء الفريق القطري والمجتمع المدني والسلطات الوطنية المختصة في القدس المبذولة للتصدي للتحديات الإنمائية الفريدة التي تواجهها المجتمعات المحلية في القدس الشرقية.

رابعا – سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

تصدير

يسعدني أن أقول إنه حتى في ظل نزاع ممتد مثل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، يمكن تحقيق تطورات وإنجازات إيجابية. فقد نجح سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة في تحقيق تعاون بناء بين الجانبين، وأحرز تقدما كبيرا في تنفيذ ولايته.

وبحلول عام ٢٠٢٠، سيكون قرار الجمعية العامة دإط – ١٧/١٠ قد نُفذ عملياً فيما يتعلق بعمل مكتب السجل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وسيتم تحويل التركيز نحو المعالجة القانونية للمطالبات واستعراضها.

وبالإضافة إلى الهدف الرئيسي لسجل الأضرار، وهو تسجيل الأضرار المادية الناجمة عن تشييد الجدار، يمكن أيضا استخدام الكم الهائل من المعلومات التي تم جمعها والتحقق منها بدقة بوصفها عاملا حفازا في دعم عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية. ويمكن أن تكون المعلومات الواردة في السجل مفيدة في البحث عن حلول لأكثر المشاكل المثيرة للجدل، مثل الأراضي والحدود.

(توقيع) فلاديمير **جورايف**
مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة
عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٣-١٥٢ يتولى سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة مسؤولية توثيق الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين من جراء تشييد إسرائيل للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها. ويستمد هذا السجل ولايته من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار دإط - ١٠/١٧.

٣-١٥٣ ومنذ عام ٢٠٠٨، عندما دخل مكتب سجل الأضرار طور التشغيل وبدأ جهود التوعية وتلقي المطالبات في الأرض الفلسطينية المحتلة، تم الانتهاء من العمل في ٢٦٤ مجتمعًا محليا من أصل ٢٦٩، مما ترك أثرا في حياة ما يزيد عن ١,٥ مليون فلسطيني في الضفة الغربية. ويوثق أكثر من ٢ تيرابايت من الوثائق الإعلامية المحايدة، والتي خضعت للتحقق منها، الخسائر المادية التي تكبدها الشعب الفلسطيني. وعند اكتمال سجل الأضرار، يمكن أن يكون محفزاً يدعم عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

٣-١٥٤ يسترشد المكتب بالولايات المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المكتب مع مقاصد المنظمة المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، والقيام، تحقيقا لهذه الغاية، باتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها، وقمع أعمال العدوان أو غيرها من الأعمال التي تخل بالسلام، وللتوصل، عن طريق الوسائل السلمية وطبقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، إلى حلول أو تسويات للمنازعات أو الحالات الدولية التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بالسلام، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد الأربعة الواردة في المادة ١ من الميثاق تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، وواحد من أهداف التنمية المستدامة على النحو المبين في الفقرة ٣-١٦١.

التطورات الأخيرة

٣-١٥٥ في عام ٢٠١٨، تدهور الوضع السياسي والأمني بين إسرائيل ودولة فلسطين بشكل كبير، مما تسبب في عرقلة وتأخير جهود التوعية وعملية استلام المطالبات على الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، ظهر أن هناك صعوبات متزايدة تعوق زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل تلقي المطالبات وأنشطة التوعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي يتم دعمها بالكامل من أموال خارجة عن الميزانية. وقد أدى ذلك إلى ضرورة تقليص قوام فريق المكتب في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل كبير، من ١٢ موظفًا (موظف دولي واحد و ١١ موظفًا محليًا) إلى ٣ من العاملين المتعاقد معهم محلياً. وبالرغم من الصعوبات المذكورة أعلاه، نجح المكتب في المضي قدما في تنفيذ ولايته.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٣-١٥٦ من المتوقع أن تختتم عموماً أنشطة تلقي المطالبات بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وسينصب التركيز الرئيسي لمكتب سجل الأضرار ابتداء من عام ٢٠٢٠ على تجهيز المطالبات، بهدف إحراز تقدم في إنهاء المتراكم من المطالبات غير المجهزة التي يزيد عددها عن ٣٤ ٠٠٠ مطالبة. وسيواصل المكتب أيضا جمع المطالبات المتبقية من المطالبين الأفراد، فضلا عن المطالبات المجتمعية والوطنية. وسوف يظل سجل الأضرار مفتوحا لأغراض التسجيل طوال وجود الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة،

بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، تمشيا مع القرار د إ ط - ١٠/١٧. فعملية إنشاء السجل هي عملية مستمرة بالنظر إلى عدد المطالبات المحتملة واستمرار تشييد الجدار، الأمر الذي قد يؤدي إلى مطالبات جديدة بإدراج الأضرار.

٣-١٥٧ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية وتعاونها؛

(ب) توفر موارد خارجة عن الميزانية لتمويل أعمال الفريق في الميدان؛

(ج) عدم تأثير الحالة الأمنية العامة في الضفة الغربية والمنطقة سلبا على الاستقرار إلى حد يستحيل معه الاضطلاع بولاية السجل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣-١٥٨ ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، تتم أثناء حملة التوعية دعوة جميع رئيسات البلديات والمجالس المحلية لحضور دورات تدريبية ينظمها المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، ستجرى مشاورات مع اللجان النسائية المحلية في جميع المجتمعات المحلية التي يتقرر فيها الاضطلاع بأنشطة التوعية وتلقي المطالبات.

٣-١٥٩ وفيما يتعلق بالمشاورات والاتصالات بين الوكالات، يتعاون مكتب سجل الأضرار تعاونا وثيقا مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو المزوّد الرئيسي بخدمات الموارد اللوجستية والبشرية والمالية اللازمة لتنفيذ أنشطة التوعية وجمع المطالبات، الممولَة من موارد خارجة عن الميزانية. وعلاوة على ذلك، يستفيد مكتب سجل الأضرار من التعاون البناء مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨

١ – الهدف

١٦٠-٣ يتمثل الهدف، الذي يساهم مكتب سجل الأضرار في تحقيقه، في إنشاء وتعهُّد سجل للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة وبالتالي المساهمة في حماية الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني المتضرر من بناء الجدار.

٢ – المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٦١-٣ يتواءم الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم نحو تحقيق الهدف على تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع.

٣ – أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الاقتراب من خط النهاية

بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تم جمع ٢٨٧ ٦٨ مطالبة في ٢٦٤ من بين ٢٦٩ مجتمعًا محليا في الأرض الفلسطينية المحتلة تضررت من بناء الجدار. وفي عام ٢٠١٨ وحده، تم جمع ٥٦١ ٢ مطالبة، وهو رقم يتجاوز الهدف المتوقع لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان المكتب قد جهز ٧١٩ ٣٣ مطالبة واستعرضها مجلس سجل الأضرار. وأنجزت إلى حد كبير أنشطة تلقي المطالبات في عام ٢٠١٨. لذا، فإن تركيز المكتب بصدد التحول من تلقي المطالبات من الأفراد الذين تضرروا من بناء الجدار إلى جمع واستعراض المطالبات الوطنية والمجتمعية وأي مطالبات متبقية.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، التي تتمثل في إحراز تقدم على المستوى الفني في جمع المطالبات وتجهيزها واستعراضها وتسجيلها. ويساهم مكتب سجل الأضرار، بتحقيق ولايته، في حماية الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني. وقد ساهم تأمين الموقف البناء للأطراف المعنية في عملية تنفيذ الولاية في منع المزيد من تدهور الأوضاع في المنطقة.

وتتضمن المؤشرات الدالة على تحقق النتيجة عدد المطالبات الإضافية التي تم جمعها وتجهيزها واستعراضها في عام ٢٠١٨ واستمرار تعاون الطرفين الرئيسيين مع المكتب.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

١٦٢-٣ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في الجمع والتسجيل التدريجيين لاستمارات مطالبات إدراج الأضرار، وتم تجاوزها فيما يتعلق بجمع استمارات

المطالبات، كما يتضح من عدد استمارات المطالبات المجموعة فعلاً (٥٦١ ٢ مطالبة مقارنة بالعدد التقديري البالغ ٥٠٠ استمارة)؛ كما تم تحقيق النتيجة جزئيًا فيما يتعلق بتجهيز واستعراض استمارات المطالبة، كما يتضح من عدد الاستمارات التي تم تجهيزها واستعراضها (٤١١ ٣ مطالبة مقارنة التقديري البالغ ٠٠٠ ٤ استمارة) في عام ٢٠١٨.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الخفض التدريجي للمتراكم من المطالبات المجمعة التي لم يتم استعراضها

في عام ٢٠١٨، ركز مكتب سجل الأضرار على مجالين رئيسيين: التوعية وجمع مطالبات إدراج الأضرار وتجهيزها واستعراضها بهدف إدراجها في سجل الأضرار.

ونظرًا لأن قدرا كبيرا من أنشطة التوعية وتلقي المطالبات سيتم إنجازه في عام ٢٠١٩، فقد حدث تحول في تركيز عمل المكتب لينصب على تجهيز واستعراض المطالبات (الهدف: ٠٠٠ ٤ مطالبة سنوياً) التي تم جمعها وحفظها في مقر المكتب في فيينا دون أن يجري تجهيزها. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ كان متراكم المطالبات التي تم جمعها في مقابل المطالبات التي تم تجهيزها واستعراضها قد زاد على ٠٠٠ ٣٤ مطالبة. وفي عام ٢٠٢٠، من المتوقع الانتهاء من جمع المطالبات العامة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تساهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي التخفيض التدريجي للمتراكم من المطالبات المجمعة التي لم يتم استعراضها.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، عدد المطالبات التي جهزها المكتب واستعرضها مجلس سجل الأضرار (الهدف: ٠٠٠ ٤ مطالبة سنويًا)، كما هو موضح في الجدول.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد المطالبات التي استعرضها مجلس سجل الأضرار

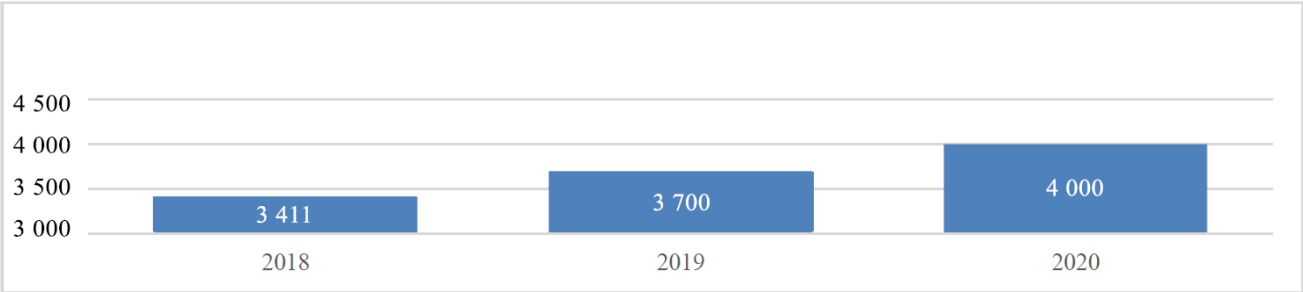

٣-١٦٣ يشمل قرار الجمعية العامة التالي الولاية الرئيسية المنوطة بالمكتب: القرار دإط - ١٧/١٠. وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣-١٦٤ يعرض الجدول ٣-٢٧ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٣-٢٧

سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	١	١	١	١
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية (عدد الأيام)	-	٨	-	٤
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٣-١٦٥ يعزى الفرق في بند توليد المعارف ونقلها إلى الحلقات الدراسية وحلقات العمل والفعاليات التدريبية، نظرًا لعدم تسجيل المنجز المستهدف في إطار فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ باعتباره منجزا مستهدفا مقررا، ولكن تم إجراء التدريب.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٣-١٦٦ يعزى الفرق في بند توليد المعارف ونقلها إلى الحلقات الدراسية وحلقات العمل والفعاليات التدريبية، نظرًا لعدم تسجيل المنجز المستهدف في إطار فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ باعتباره منجزا مستهدفا مقررا، ولكن سيتم إجراء التدريب.

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

لمحة عامة

٣-١٦٧ يبين الشكل ٣-رابع وعشرون والجدول ٣-٢٨ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، بما يشمل موارد الميزانية العادية والموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية.

الشكل ٣-رابع وعشرون
عام ٢٠٢٠ بالأرقام

ملاحظة: التقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.

الجدول ٣-٢٨
لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف حسب العنصر ومصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	الميزانية العادية			*الموارد الخارجة عن الميزانية*			*المجموع*		
	اعتمادات عام ٢٠١٩	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*
الموارد المالية									
برنامج العمل	٢ ٨٩١,٣	٢ ٨٩١,٣	–	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	–	٣ ٠٩١,٣	٣ ٠٩١,٣	–

	الميزانية العادية			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع		
	اعتمادات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	الفرق	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق
المجموع	٢ ٨٩١,٣	٢ ٨٩١,٣	–	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠		٣ ٠٩١,٣	٣ ٠٩١,٣	–
الموارد المتصلة بالوظائف									
برنامج العمل	١٩	١٩	–	–	–	–	١٩	١٩	–
المجموع	**١٩**	**١٩**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٩**	**١٩**	**–**

لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

٣-١٦٨ يبين الجدول ٣-٢٩ والشكل ٣-خمس وعشرون الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك تفاصيل التغييرات في الموارد، حسبما ينطبق. ويرد مزيد من التفاصيل أدناه. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذاً تاماً يتسم بالكفاءة والفعالية.

٣-١٦٩ وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٢-٦ من أهداف التنمية المستدامة التي تشجع المنظمات على دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورات الإبلاغ الخاصة بها، وامتثالاً للولاية الشاملة الواردة في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٢١٩، فإن مكتب سجل الأضرار بصدد دمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. ومن الإنجازات البارزة التي تحققت في عام ٢٠١٨، تشجيع الموظفين على توخي الحرص في استخدام موارد المكتب، واستخدام مرافق إعادة التدوير المتاحة، واستخدام السلالم بدلاً من المصاعد. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم أداة العمل الرئيسية في يد الموظفين، وهي قاعدة البيانات الإلكترونية لسجل الأضرار، إسهاماً كبيراً في الحد من الحاجة إلى استخدام نسخ ورقية من الوثائق. وفي عام ٢٠٢٠، سيبحث المكتب في مزيد من السبل لجعل الاستدامة البيئية في صميم عملياته اليومية، بما في ذلك زيادة تخفيض اللوازم المكتبية غير القابلة لإعادة الاستعمال.

الجدول ٣-٢٩

برنامج العمل: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات						
			الولايات						
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	الجديدة/ الموسعة	تغييرات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية فئة الإنفاق الرئيسية										
الموارد المتصلة بالوظائف	٢ ٤٢٦,٢	٢ ٤٩٤,٣	–	–	–	–	–	٢ ٤٩٤,٣	١٠٢,٦	٢ ٥٩٦,٩
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٣٤٢,٧	٣٩٧,٠	–	–	–	–	–	٣٩٧,٠	٦,٦	٤٠٣,٦
المجموع	**٢ ٧٦٨,٩**	**٢ ٨٩١,٣**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٢ ٨٩١,٣**	**١٠٩,٢**	**٣ ٠٠٠,٥**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة										
الفئة الفنية والفئات العليا		١٠	–	–	–	–	–	١٠		

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: تغييرات أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٩	–	–	–	–	–	٩		
المجموع		**١٩**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٩**		

الشكل ٣-خامس وعشرون

برنامج العمل: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

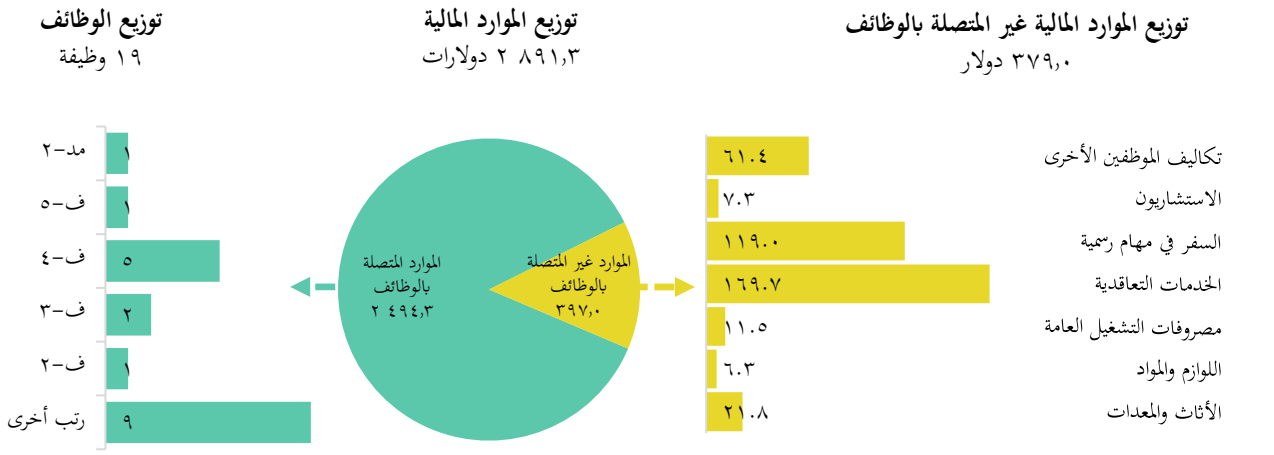

٣-١٧٠ تشمل الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف مبلغ ٣٠٠ ٣٢ دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى يخصص لتوظيف ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة سجل الأضرار، وهي وظائف مدرجة في الميزانية برتبة مد-٢ على أساس الوقت الفعلي لممارسة العمل. وعلى النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٧ (الفقرة ٦ (و))، يجتمع المجلس أربع مرات على الأقل سنوياً في مكتب سجل الأضرار لتحديد المطالبات التي ينبغي إدراجها في سجل الأضرار.

٣-١٧١ ويقدَّر الدعم المقدم للمكتب من الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٣-٢٨. وستغطي هذه الموارد تكاليف توظيف ٣ موظفين محليين للاضطلاع بتلقي الشكاوى وأنشطة الاتصال في الأرض الفلسطينية المحتلة

خامساً – مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

تصدير

يعد الاتحاد الأفريقي أهم شريك استراتيجي إقليمي للأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان في القارة الأفريقية. وتبلغ التحديات المعقدة التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا درجة تحول دون تمكن الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي من مواجهتها كلاً بمفرده. ولذلك تستند الشراكة إلى الحاجة إلى التعاون من أجل الإدارة الفعالة للتحديات المتمثلة في تحقيق السلام والأمن والتنمية في القارة. وقد أظهرت المنظمتان في عملهما معًا التزامًا بتطوير شراكة منهجية استراتيجية يمكن التنبؤ بها تقوم على الاحترام المتبادل والقيم المشتركة والاستفادة من المزايا النسبية لكل منهما.

وتسترشد الشراكة الرامية إلى إقامة تعاون أوثق وتبادل المعلومات بصورة أكثر انتظاما وتنسيق الإجراءات بوثيقتين إطاريتين هما إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي تم توقيعه في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، الذي تم توقيعه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

وتشمل الشراكة التفاعل والتعاون بصورة متكررة وبناءة وجماعية على جميع المستويات، ابتداءً من حوارات يعقدها الأمين العام مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وحتى التبادلات المباشرة على مستوى العمل. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى تزايد الاتجاه نحو الزيارات الميدانية المشتركة التي تشمل كبار المسؤولين في المنظمتين، وكان آخرها زيارات إلى تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والنيجر. وتعزز مثل هذه المهام فهمًا وتحليلًا مشتركًا لقضايا السلام والأمن وتسهم في وضع مناهج مشتركة لحلها، مع ضمان الملكية الأفريقية للعملية في الوقت نفسه.

وتواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إعطاء الأولوية لإقامة شراكات تضمن اتخاذ مبادرات أفضل تنسيقا واتساقا وفعالية لمنع التحديات المتزايدة التعقيد التي تواجهها أفريقيا في مجالي السلام والأمن والتغلب عليها وإدارتها. وبالمضي قدماً، سيجري التركيز على تعزيز مبادرات منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، بما في ذلك التحليلات والتقييمات المشتركة، فضلا عن زيادة فعالية تدخلات حفظ السلام، تمشيا مع المبادئ المبينة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها الأمين العام.

ويمثل المكتب آلية محسّنة للتعاون على الصعيد الإقليمي، تشمل في المقام الأول الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى في سائر أنحاء أفريقيا. ويسعى المكتب إلى بناء فهم مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للأسباب والعوامل المحركة للنزاعات والنزاعات المحتملة، وتوطيد الشراكة مع الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. ويدعم المكتب أيضا تطوير القدرات المؤسسية على تعزيز الشراكة وتيسير التعاون بشأن المبادرات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها. ويتعاون المكتب عن كثب مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في القارة، وهو بذلك يعزز علاقات الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، يقدم المكتب الدعم لمبادرات المساعي الحميدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، وذلك بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية المعنية. ويعمل المكتب مع الاتحاد الأفريقي لبناء علاقة تقوم على الاحترام والثقة المتبادلين ولوضع وتنفيذ نُهج مشتركة لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا والتصدي لها، وهو يسهل زيادة التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومختلف بعثات الأمم المتحدة الميدانية في جميع أنحاء القارة.

(توقيع) هنا **تيته**
الممثلة الخاصة للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي
ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٣-١٧٢ أُنشئ مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ عملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٨. وقد ضمّ المكتب كيانات سابقة هي مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى الاتحاد الأفريقي، والفريق المعني بتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، وفريق الأمم المتحدة للتخطيط لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك عنصر الدعم في الآلية المشتركة للدعم والتنسيق التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

٣-١٧٣ ودعا مجلس الأمن في قراراته ٢٠٣٣ (٢٠١٢) و ٢١٦٧ (٢٠١٤) و ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، المكتب إلى تعزيز التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، في مجالات منها الوساطة وبناء القدرات، ولا سيما في تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية.

٣-١٧٤ وتتمثل ولاية المكتب في تعزيز الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن؛ وتقديم المشورة إلى الاتحاد الأفريقي بشأن بناء القدرات على الأجل الطويل ومسائل الدعم التشغيلي القصير الأجل؛ وتبسيط وجود الأمم المتحدة في أديس أبابا لتقديم مساعدة تتسم بالفعالية والكفاءة من حيث التكلفة إلى الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة والخطط التحويلية الأخرى

٣-١٧٥ يسترشد المكتب بالولايات المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المكتب مع مقصد المنظمة المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، والقيام تحقيقاً لهذه الغاية باتخاذ تدابير جماعية فعّالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها، وقمع أعمال العدوان أو غيرها من الأعمال التي تخل بالسلام، وللتوصل، عن طريق الوسائل السلمية وطبقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، إلى حلول أو تسويات للمنازعات أو الحالات الدولية التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بالسلام، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد الأربعة الواردة في المادة ١ من الميثاق تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، وواحد من أهداف التنمية المستدامة على النحو المبين في الفقرة ٣-١٨٨.

٣-١٧٦ كما تتوافق أهداف المكتب مع الخطط التحويلية التالية: مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٣٦ (٢٠١٨)؛ وخطة السلام المستدام، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢؛ والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤١٩ (٢٠١٨). كما يقدم الدعم للاتحاد الأفريقي بما يتواءم مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، على النحو المعترف به في قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٤.

التطورات الأخيرة

٣-١٧٧ في عام ٢٠١٨، استمرت الجهود المبذولة لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحققت نتائج ملموسة. وكان أبرزها توقيع الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إعلان مشترك في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مما يضيف زخماً للجهود المستمرة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧). وبالإضافة إلى ذلك، عقد الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨ واعتمدا بيانًا مشتركًا أعربا فيه عن التزامهما بمواصلة تعميق الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين وتعهدا

بتعزيز التعاون والتنسيق في البحث عن حلول مستدامة للتحديات الحالية والمقبلة، على أساس مبادئ التكامل والميزة النسبية وتقاسم الأعباء والمسؤولية الجماعية، وبالاستجابة المبكرة والمتسقة والحاسمة بهدف منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وعلاوة على ذلك، عقدت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الاجتماعين الرابع عشر والخامس عشر لفرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام والأمن، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، على التوالي، ناقش خلالهما وكلاء الأمين العام ومفوضو الاتحاد الأفريقي التحديات التي تواجه السلام والأمن في القارة الأفريقية والفرص المتاحة لمواصلة التعاون بين المنظمتين، بما في ذلك تنظيم البعثات الميدانية المشتركة لتعزيز الفهم المشترك وإيصال رسائل مشتركة إلى الأطراف في حالات النزاع. وأوفدت بعثات ميدانية مشتركة في وقت لاحق إلى بوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والنيجر.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٣-١٧٨ تتمثل مجالات تركيز المكتب في تعزيز الاتساق الاستراتيجي مع الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، في جميع مراحل النزاع؛ وتعزيز التنسيق الاستراتيجي والشراكة الاستراتيجية في جميع مراحل النزاع؛ وزيادة التآزر التشغيلي؛ وتقديم الدعم في مواجهة النزاعات الدائرة في أفريقيا. وفي هذه العملية، يعمل المكتب بشكل وثيق مع مختلف كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بينما يشارك في آليات التنسيق ذات الصلة لتعزيز الاتساق في الجهود المبذولة لدعم الاتحاد الأفريقي والتعاون معه. وسيواصل المكتب تعزيز شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي من خلال تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، على النحو المتفق عليه بين الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتركز خطط عمل المكتب على دعم الأولويات الاستراتيجية التالية، على النحو المبين في الإطار المشترك: منع نشوب النزاعات والتوسط فيها وصون السلام والتصدي للنزاعات، بما في ذلك من خلال عمليات دعم السلام؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع؛ وتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية. وتنفذ جميع هذه الأولويات في سياق القانون الدولي لحقوق الإنسان وبالتركيز عليه بوجه خاص.

٣-١٧٩ ويقوم المكتب بدور مركز للتنسيق ومكتب للاتصال بين مقر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في مجال السلام والأمن الدوليين بهدف ضمان التنسيق والاتساق في النهُج المتبعة إزاء تنفيذ إطار العمل المشترك. وبغية كفالة فعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وعدم الازدواج بينها، فإن المكتب ينسق أعماله مع جميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة. وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملياتي. ويعمل المكتب أيضا بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تدعم الاتحاد الأفريقي. ويقيم المكتب أيضا علاقات فعالة مع أعضاء مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المكتب بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٣-١٨٠ وقد أقام المكتب علاقات مع مجموعة متنوعة من الشركاء، بما في ذلك الشركاء الخارجيون والجهات صاحبة المصلحة، ويقوم في الوقت نفسه بتوفير المشورة والدعم التقنيين والمشورة والدعم بالخبراء في مجالي السلام والأمن في القارة الأفريقية. ويأخذ التعاون مع جميع الكيانات الأفريقية في الاعتبار سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والوثائق التوجيهية الأفريقية الأخرى. وأقام المكتب علاقات تفاعل وتنسيق فعالة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وكذلك جميع الهياكل الأخرى في منظومة السلم والأمن الأفريقية وما زال يحتفظ بهذه العلاقات. وفي إطار الجهود المبذولة لدعم الوحدة الأفريقية وتكامل القارة الأفريقية وأهدافها، يتعاون المكتب أيضا مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية على أساس مستمر مع توفير المشورة التقنية ومشورة الخبراء في الوقت نفسه.

٣-١٨١ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقد المكتب معتكفًا سنويًا، تركزت فيه المناقشات على إنجازات الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتحديات التي تواجهها أو أوجه القصور التي تعتريها، وكذلك الفرص المستقبلية في إدارة حالات السلام والأمن في أفريقيا في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية. وروعيت في وضع الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ النتائج التي خلص إليها المعتكف.

٣-١٨٢ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) استمرار الإرادة والالتزام السياسيين في أوساط الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في مجال السلام والأمن؛

(ب) استمرار توافر التمويل من خارج الميزانية؛

(ج) توفر ما يلزم من القدرات البشرية والمالية لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي لتنفيذ الولايات على نحو فعال للتصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا؛

(د) قيام مقر الأمم المتحدة والشركاء بتوفير الدعم اللازم.

٣-١٨٣ ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، سيقوم المكتب بدعم التنسيق وتبسيط الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإضفاء الطابع المؤسسي على وضع السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني؛ وزيادة مشاركة المرأة على قدم المساواة، وزيادة تمثيلها وإشراكها على نحو كامل في جهود الدبلوماسية الوقائية والوساطة والحفاظ على السلام، لضمان بلورة رؤية مشتركة والعمل على النهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن. وسيوفر المكتب الدعم والمشورة للاتحاد الأفريقي بشأن استراتيجيته الجنسانية على نطاق الاتحاد الأفريقي والتي تم وضعها مؤخرًا تحت إشراف مديريته المعنية بالمرأة وشؤون الجنسين والتنمية.

٣-١٨٤ وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، توجد علاقات فعالة بين المكتب والشركاء الخارجيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والبلدان المانحة. ويشارك المكتب في فريق شركاء الاتحاد الأفريقي، وذلك من أجل ضمان تبادل المعلومات على نطاق واسع، وإتاحة التخطيط المشترك والدعم المنسق للاتحاد الأفريقي في معالجة قضايا السلام والأمن في القارة. ويواظب المكتب أيضا على الاتصال بالشركاء الخارجيين والجهات المعنية بشأن تقديم المشورة التقنية ومشورة الخبراء فيما يتعلق بالتخطيط لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونشرها، وكذلك بتخطيط ونشر عمليات الاتحاد الأفريقي الأخرى الرامية إلى دعم السلام، بما في ذلك عقد اجتماعات مع البلدان المساهمة أو المحتمل أن تساهم بأفراد شرطة وقوات، ومع الجهات المانحة والمحاورين. ويوجد أيضا تعاون وثيق بين المكتب والمؤسسات البحثية والأكاديمية، بما في ذلك معهد الدراسات الأمنية، ومعهد دراسات السلام والأمن في جامعة أديس أبابا والفريق الدولي المعني بالأزمات، من أجل تحسين فهم الحالات الراهنة ودعم الاتحاد الأفريقي.

٣-١٨٥ وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتواصل المكتب وينسق مع عدد من المجموعات في آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا. ويشترك المكتب مع الكيان المناظر له في الاتحاد الأفريقي في رئاسة اجتماعات مجموعة الحوكمة والسلام والأمن. وتشمل المجموعات والمجموعات الفرعية الأخرى مجموعة الدعوة والاتصالات (برئاسة مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بأفريقيا)؛ والمجموعة الفرعية للديمقراطية والانتخابات (التي يرأسها المكتب بالاشتراك مع الكيان المناظر له في الاتحاد الأفريقي)؛ ومجموعة تنمية الموارد البشرية والعمالة وفيروس نقص المناعة البشرية (برئاسة صندوق الأمم المتحدة للطفولة).

أنشطة التقييم

٣-١٨٦ يعمل المكتب على وضع خطة للتقييم الذاتي ستنفذ في عام ٢٠٢٠.

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨

١ – الهدف

٣-١٨٧ يتمثل الهدف الذي يسهم فيه المكتب في تعزيز شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي من أجل السلام والأمن في أفريقيا.

٢ – المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٣-١٨٨ يتواءم الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على الحد من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات، وكفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

٣ – أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الإعلان المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن عمليات دعم السلام

تقوم ولاية مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي على ركيزتين تشملان الدعم السياسي والتقني المقدمين إلى الاتحاد الأفريقي من أجل تفعيل القرارات السياسية. فعلى الصعيد السياسي، قام المكتب، إلى جانب التفاعلات اليومية مع الاتحاد الأفريقي في مختلف المنتديات، بما في ذلك مجلس السلم والأمن، بتيسير زيارات مشتركة رفيعة المستوى إلى البلدان التي تواجه صعوبات فيما يتعلق بالسلام والأمن في القارة، مثل جزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وأسهمت هذه الجهود المشتركة في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي أُكملت في شباط/فبراير ٢٠١٩، وفي نجاح الانتخابات في جزر القمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي إطار العمليات التقنية والتشغيلية، شارك المكتب في الاستعراض المشترك الرابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل تقييم العملية الانتقالية والجاهزية التشغيلية للبعثة.

وقع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد والأمين العام على إعلان مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويعرض الإعلان المبادئ التوجيهية التي يقوم عليها التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في ميدان الاستجابة لحالات الصراع والأزمات في أفريقيا، بما في ذلك تقديم الدعم لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والأولويات الرئيسية للمضي قدماً. المصدر: مكتبة صور الأمم المتحدة/إسكندر ديبي

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي تحسين الفهم المشترك للتحديات التي تواجه السلام والأمن بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وتعزيز أسس إقامة المزيد من التعاون. ويشمل هذا استعراض و/أو وضع ما تأخذ به المنظمتان من مذهب وسياسات وأدوار وممارسات فيما يتعلق بالاستجابة للنزاعات، بما في ذلك ضرورة مواءمة المعايير والعمليات؛ واستعراض و/أو استحداث إجراءات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالامتثال وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ والإدارة المالية من أجل تحسين الشفافية والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي التفاهم إلى بذل جهود أكبر للتعاون بشأن المتطلبات المحددة في قرار مجلس الأمن ٢٣٧٨ (٢٠١٧) فيما يتعلق بالتعاون بشأن التخطيط المشترك وصنع القرار، وأطر الامتثال، والإدارة المالية والإبلاغ ذي الصلة.

وتشمل الأدلة على النتيجة المحققة التوقيع على الإعلان المشترك الصادر عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو الإنجاز الجماعي للهدف.

٣-١٨٩ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز سبل التخفيف من حدة النزاعات في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، وذلك على نحو ما يدل عليه عدد البعثات الموفدة في الوقت المناسب استجابةً لطلبات تقديم الدعم بالمساعي الحميدة من المبادرات في جميع الأقاليم في منطقتي الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا (XX بعثة فعلية مقارنةً بالهدف المحدَّد لفترة السنتين وهو بعثتان). وفي عام ٢٠١٨، أوفدت بعثتان استجابة لطلبين لتقديم الدعم بالمساعي الحميدة في جزر القمر ومدغشقر.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية

في عام ٢٠١٨، خلال المعتكف الذي أُقيم في نيسان/أبريل، تبين أن الأقسام الثلاثة، للشؤون السياسية والدعم العملياتي ودعم البعثات، التي يقوم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بتقديم التقارير عن أنشطتها إلى إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، على التوالي، كانت أميلُ إلى التواصل فيما بينها بقدر محدود من التنسيق.

التحدي والاستجابة

كان التحدي يتمثل في تحسين أساليب التنسيق داخل الأقسام من أجل بناء علاقات أفضل والدفع قدماً بالعمل الجاري بشأن منظومة السلم والأمن الأفريقية وركيزة خطة عمل مابوتو الاستراتيجية الخمسية للقوة الأفريقية الجاهزة.

واستجابة لهذا التحدي، سيقدم المكتب، فيما يتعلق بعام ٢٠٢٠، الدعم للمبادرات المختلفة بطريقة أكثر تنسيقا، وبما يتماشى أيضا مع إصلاح ركيزة السلام والأمن. وسيتم ذلك من خلال التخطيط المتكامل وتنفيذ آلية متكاملة للرصد والتقييم داخل المكتب لكفالة المواءمة بين الجهود المبذولة على المستوى السياسي والتنفيذي. وسيتواصل المكتب مع الاتحاد الأفريقي ويدعمه لتوطيد منظومة السلم والأمن الأفريقية وتنفيذ خارطة الطريق التي تركز على صندوق السلام وعمليات دعم السلام والقوة الأفريقية الجاهزة ومنع نشوب النزاعات والسلام الدائم، مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مما سيسهم في دعم تطلع الاتحاد الأفريقي إلى ”إخماد نار الحروب“ بحلول العام ٢٠٢٠.

ومن المتوقع أن يشكل صندوق السلام إحدى الآليات التي ستتيح للاتحاد الأفريقي تمويل جهوده في مجال الوساطة والدبلوماسية الوقائية والقدرة المؤسسية وعمليات دعم السلام. وفي هذا السياق، سيعمل المكتب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع سياسات ومبادئ توجيهية وقواعد وأنظمة لإدارة صندوق السلام على نحو فعال، تمشياً مع الإعلان المشترك الذي وُقّع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال عمليات دعم السلام والقوة الأفريقية الجاهزة، سيشارك المكتب، في عام ٢٠٢٠، في بلورة مذهب للاتحاد الأفريقي في عمليات دعم السلام، وكذلك في إنشاء قاعدة لوجستية على مستوى القارة للقوة الأفريقية الجاهزة في دوالا، بالكاميرون، ووضع قوائم الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة كجزء من قائمة القدرات الأفريقية الجاهزة، وكذلك في وضع سياسات للامتثال لحقوق الإنسان ومعايير السلوك والانضباط وفقاً للإعلان المشترك، كما سيقدم الدعم لهذه الأنشطة.

وسيدعم المكتب أيضًا بناء القدرات لوحدة دعم الوساطة المنشأة حديثًا في مفوضية الاتحاد الأفريقي، وذلك بالتدريب والتوجيه وتبادل الموظفين، بما في ذلك من خلال الزيارات إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بهدف تمكين الوحدة من الاضطلاع بفعالية بمسؤوليتها كأمانة وجهة استشارية لفريق الحكماء، وشبكة المرأة الأفريقية للعمل على منع نشوب النزاعات والوساطة (FemWise-Africa)، وغيرها من الجهات التي تقوم بالوساطة والتي يعينها الاتحاد الأفريقي، وبهدف إدماج الوحدة بالكامل في آليات السلام والأمن القائمة في مجال جهود منع نشوب النزاعات.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي وتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وتسويتها من أجل السلام المستدام في القارة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، تفعيل صندوق السلام، على النحو المبين في الجدول.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
		اعتماد القواعد والأنظمة لإدارة صندوق السلام
		تفعيل طرائق صندوق السلام
		التوقيع على الإعلان المشترك مما يمهد السبيل إلى تفعيل صندوق السلام

٣-١٩٠ وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣-١٩١ يعرض الجدول ٣-٣٠ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٣-٣٠

مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	١	١	١	١
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	١	٥	١	٨
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٩	٣٣	٩	٢٩
المواد التقنية (عدد المواد)	٦	٢١	٦	١١
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٣-١٩٢ يعزى الفرق في الخدمات الفنية للاجتماعات أساسا إلى عقد اجتماعات تنسيق دورية لمجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بسبب طلبات عقد الاجتماعات فنية تحضيرية قبل انعقاد الاجتماعات التشاورية المشتركة.

٣-١٩٣ يعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساسا إلى تنظيم أنشطة بناء قدرات لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن المفاهيم المتصلة بالدعم الاستراتيجي العسكري والشرطي والمدني، عملا بطلب اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن التابعة الاتحاد الأفريقي.

٣-١٩٤ يعزى الفرق في المواد الفنية أساسا إلى إصدار تقارير الاستعراض/التقييم التقني المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، عملا بالطلبات الواردة في قراري مجلس الأمن ٢٣٧٢ (٢٠١٧) و ٢٤٣١ (٢٠١٨).

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٣-١٩٥ يعزى الفرق في الخدمات الفنية للاجتماعات أساسا إلى اجتماعات التنسيق الدورية التي يُتوقع أن يعقدها مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بسبب تعديل العدد المقرر لعام ٢٠٢٠ استنادا إلى التجربة الفعلية في الآونة الأخيرة.

٣-١٩٦ يعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساسا إلى تنظيم أنشطة بناء قدرات لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن المفاهيم المتصلة بالدعم الاستراتيجي العسكري والشرطي والمدني، عملا بطلب اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن التابعة الاتحاد الأفريقي.

٣-١٩٧ يُعزى الفرق في المواد التقنية إلى الإصدار المتوقع لتقارير الاستعراض/التقييم التقني المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، بسبب تعديل العدد المقرر لعام ٢٠٢٠ استنادا إلى التجربة الفعلية في الآونة الأخيرة.

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

٣-١٩٨ يبين الشكل ٣-سادس وعشرون والجدول ٣-٣١ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، بما يشمل موارد الميزانية العادية والموارد المتوقعة في إطار الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية.

الشكل ٣-سادس وعشرون

عام ٢٠٢٠ بالأرقام

ملاحظة: التقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.

الجدول ٣-٣١

لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف حسب العنصر ومصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	الميزانية العادية			*الموارد المقررة الأخرى*			*الموارد الخارجة عن الميزانية*			*المجموع*		
	اعتمادات عام ٢٠١٩	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*
الموارد المالية												
برنامج العمل	١ ٠٤٠,٠	١ ٠٤٠,٠	–	٧ ٣٢٥,٥	٧ ٦٣٨,١	٣١٢,٦	٧٥٧,٥	١٧٦,٢	(٥٨١,٣)	٩ ١٢٣,٠	٨ ٨٥٤,٣	(٢٦٨,٧)
المجموع	**١ ٠٤٠,٠**	**١ ٠٤٠,٠**	**–**	**٧ ٣٢٥,٥**	**٧ ٦٣٨,١**	**٣١٢,٦**	**٧٥٧,٥**	**١٧٦,٢**	**(٥٨١,٣)**	**٩ ١٢٣,٠**	**٨ ٨٥٤,٣**	**(٢٦٨,٧)**
الموارد المتصلة بالوظائف												
برنامج العمل	٦	٦	–	٥٠	٥٠	–	٤	٢	(٢)	٦٠	٥٨	(٢)
المجموع	**٦**	**٦**	**–**	**٥٠**	**٥٠**	**–**	**٤**	**٢**	**(٢)**	**٦٠**	**٥٨**	**(٢)**

لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

٣-١٩٩ ترد في الجدول ٣-٣٢ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠، بما يشمل تفاصيل التغييرات في الموارد، حسب الاقتضاء. وترد تفاصيل إضافية أدناه. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذاً تاماً يتسم بالكفاءة والفعالية.

٣-٢٠٠ ووفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٢-٦ من أهداف التنمية المستدامة، التي تُشجع فيها المنظمات على دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورة الإبلاغ الخاصة بها، وامتثالا للولاية الشاملة لعدة قطاعات المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢١٩/٧٢، يقوم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي حاليا بدمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. وفي عام ٢٠١٨، شملت النتائج البارزة تركيب طابعات موفِّرة للطاقة وبرامجيات لرصد مستويات الطباعة. وفي عام ٢٠٢٠، سيواصل المكتب شراء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الممولة من الموارد المقررة الأخرى، بطريقة لا تراعي توفير الطاقة فحسب، بل وتراعي الأثر البيئي للمعدات على النطاق الأوسع.

الجدول ٣-٣٢

برنامج العمل: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات							
			الولايات							
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	الجديدة/ الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية فئة الإنفاق الرئيسية										
الموارد المتصلة بالوظائف	١ ١٢٩,٩	١ ٠١٧,٦	–	–	–	–	–	١ ٠١٧,٦	٦٣,٥	١ ٠٨١,١
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٦,٠	٢٢,٤	–	–	–	–	–	٢٢,٤	١,١	٢٣,٥
المجموع	**١ ١٤٥,٩**	**١ ٠٤٠,٠**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١ ٠٤٠,٠**	**٦٤,٦**	**١ ١٠٤,٦**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة										
الفئة الفنية والفئات العليا	٤	٤	–	–	–	–	–	٤	–	–
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٢	٢	–	–	–	–	–	٢	–	–
المجموع	**٦**	**٦**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٦**	**–**	**–**

٣-٢٠١ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ١ ٠٤٠ ٠٠٠ دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكل ٣-سابع وعشرون.

الشكل ٣-سابع وعشرون

توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

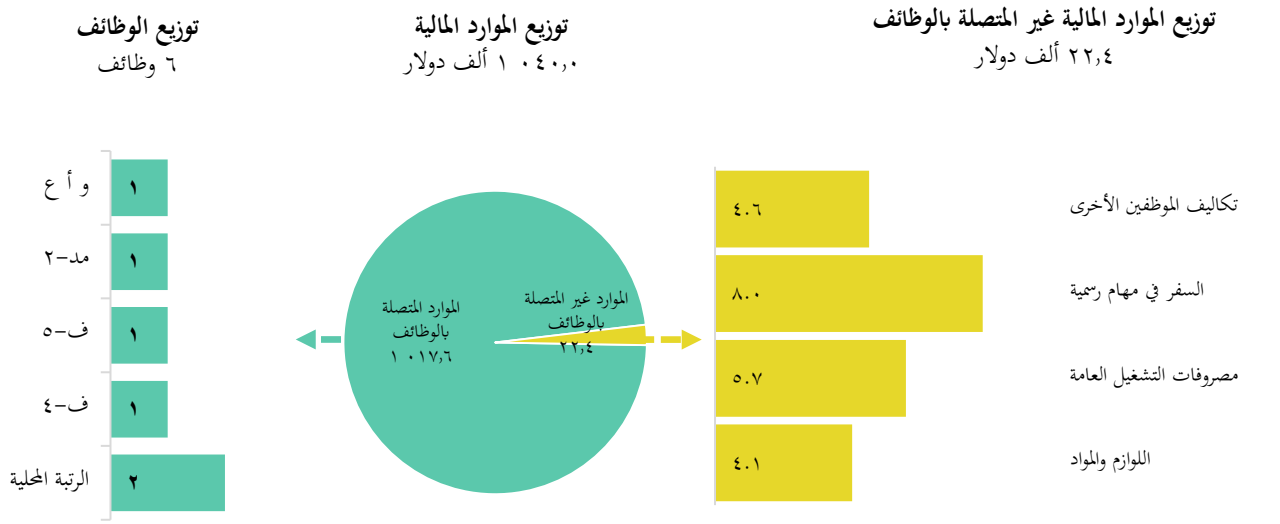

المختصرات: و أ ع = وكيل الأمين العام.

٣-٢٠٢ تقدر الموارد المقررة الأخرى بمبلغ ٧ ٦٣٨ ١٠٠ دولار، بما يشمل خمسين وظيفة، وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ١٧٦ ٢٠٠ دولار، بما يشمل وظيفتين، كما يتبين في الجدول ٣-٣١. وستدعم الموارد المكتب في تنفيذ ولايته. وتعكس الزيادة البالغة ٣١٢ ٦٠٠ دولار في إطار الموارد المقررة الأخرى أساسا الزيادة في مخصصات الوظائف. ويعكس الانخفاض الصافي البالغ ٥٨١ ٣٠٠ دولار في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية مستوى التمويل المتوقع لعام ٢٠٢٠.

سادسا – مكتب مكافحة الإرهاب

تصدير

منذ أن توليت منصب وكيل الأمين العام قبل أكثر من عام، شهدت مباشرة الأثر المدمر الذي تحدثه الهجمات الإرهابية وإيديولوجية الكراهية الخبيثة على حياة الناس العادية والنسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية. ولقد زرت العديد من البلدان المتأثرة بالإرهاب، من أفغانستان إلى فرنسا إلى مالي، حيث قابلت ضحايا الهجمات الإرهابية، ومنظمات المجتمع المدني، وبطبيعة الحال، المسؤولين في مختلف الجهات الحكومية المسؤولة عن مكافحة الإرهاب. وفي أفغانستان، تأثرت بما لمسته لدى الناجين من الهجمات الإرهابية وأسر الضحايا من قوة وصمود، وشعورهم بالعزلة بمجرد تحول الاهتمام إلى هجوم جديد. وعلى جميع مستويات المجتمع، استمعت إلى نفس الرسالة ونفس الالتزام. فالإرهاب، والتطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب، يمثلان أخطر التهديدات للسلام والأمن وأهم التحديات التي لا تحترم الحدود ولا سيادة القانون ولا حياة الإنسان.

وفي كل بلد، تحدث المواطنون العاديون، بل والمسؤولون الحكوميون ورؤساء الدول، عن الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة لمنع الإرهاب ومكافحته وضرورة تقديم الأمم المتحدة للمزيد من الدعم على الصعيد الوطني والإقليمي والمجتمعي. وفي نيجيريا، رأيت تحسناً في الفحص الأمني في المطارات وسمعت كيف أدى التدريب الذي قدمه مكتب مكافحة الإرهاب إلى كشف أجهزة فحص الأمتعة عن الأسلحة المهربة في حقائب السفر والتي كان من الممكن أن تُستخدم لشن هجمات. وجزئيًا، كنتيجة لما قمنا به من عمل في مجال أمن الطيران والدروس المستفادة، أعربت الدول الأعضاء عن اهتمامها بتلقي المساعدة التقنية في مجال المعلومات المسبقة عن الركاب وبيانات سجلات أسماء الركاب. وهذا المشروع مثال جديد على العمل المنسق الذي يضطلع به مكتب مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنظمة الطيران المدني الدولي لتقديم الخدمات والحلول البرامجية الحاسوبية للدول الأعضاء من أجل تعزيز جهودها للكشف عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنعهم وملاحقتهم قضائيا.

وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها لمنع الإرهاب ومكافحته، فأنا أشعر بالتفاؤل إزاء التزام كيانات الأمم المتحدة المشاركة في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، بتعبئة خبرات الأمم المتحدة ومواردها ونشرها وتبادلها دعما لقدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب. فالإرهاب تهديد عبر وطني يتطلب استجابات متسقة متعددة الأطراف متعددة الأوجه تتسم بالمرونة، كما هو التهديد ذاته. ولا بدّ لتدخلاتنا من أن تحقق أثرا مستداما ومجديا.

إنني إذ أتطلع إلى عام ٢٠٢٠، أرى الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها الأمم المتحدة لإحداث تغيير حقيقي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وآمل أن تنضموا إلي في بذل كل الجهود لتمكين المكتب من الاضطلاع بولايته من أجل مستقبل خال من الإرهاب.

(توقيع) فلاديمير **فورونكوف**
وكيل الأمين العام، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٣-٢٠٣ تقع على عاتق مكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة المسؤولية عن توفير القيادة فيما يتصل بولايات الجمعية العامة في مجال مكافحة الإرهاب الموكلة إلى الأمين العام لاتخاذ إجراءات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتحسين التنسيق والاتساق على نطاق الأمم المتحدة من أجل كفالة التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة للدول الأعضاء في مجال بناء القدرات لمكافحة الإرهاب، وزيادة إبراز جهود الأمم المتحدة في مجالات مكافحة الإرهاب وأنشطة الدعوة وتعبئة الموارد المتصلة بها، وكفالة إعطاء الأولوية الواجبة لمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة وترسيخ الأعمال المهمة المتعلقة بمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في الاستراتيجية. ويستمد المكتب ولايته من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية ٢٩١/٧١ وقرار المجلس ٢٣٩٥ (٢٠١٧).

٣-٢٠٤ وللقيام بمهام القيادة والتنسيق هذه، أنشأ الأمين العام اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب الذي يضم ٣٦ كيانا من كيانات الأمم المتحدة بالإضافة إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية. ويعمل الاتفاق العالمي الذي يقدم له المكتب الخدمات، على تعزيز التعاون العملي المنحى بين كيانات الأمم المتحدة، وهو منصة للبرمجة المشتركة والرصد والتقييم المتسقين، وسييسر تعبئة الموارد المشتركة والتواصل مع الجهات المانحة. ويدعم هذا التعاون والاتساق المعززان نهج الأمين العام القائم على ”إشراك الأمم المتحدة برمتها“.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

٣-٢٠٥ يسترشد المكتب بالولايات المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المكتب مع مقصد المنظمة المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، والقيام، تحقيقا لهذه الغاية، باتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها، وقمع أعمال العدوان أو غيرها من الأعمال التي تخل بالسلام، وللتوصل، عن طريق الوسائل السلمية وطبقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، إلى حلول أو تسويات للمنازعات أو الحالات الدولية التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بالسلام، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد الأربعة الواردة في المادة ١ من الميثاق تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. وهناك تواؤم بين الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، وأحد أهداف التنمية المستدامة على النحو المبين في الفقرة ٣-٢٢٣.

التطورات الأخيرة

٣-٢٠٦ دعا مجلس الأمن، في قراريه ٢٣٩٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، إلى توثيق التآزر وتعزيز التعاون بين المكتب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تتناول مشاريع المكتب في مجال بناء القدرات توصيات المديرية التنفيذية وتحليلاتها المتعلقة بالتقييمات القطرية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢٨٤/٧٢ المتعلق بالاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي سلمت فيه بالدور الذي يضطلع به المكتب، وشجعته على كفالة تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب واتساقها عموما، ودعته إلى أداء مهامه الأخرى.

٣-٢٠٧ وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، عقد الأمين العام مؤتمر الأمم المتحدة الأول الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في نيويورك الذي ضم أكثر من ١ ٠٠٠ مشارك من ١٥٠ دولة عضواً و ٥١ منظمة من منظمات المجتمع المدني و ٢٥ منظمة

دولية وإقليمية وأكثر من ٣٠ كيانا من كيانات الأمم المتحدة. وفي ختام المؤتمر، اقترح الأمين العام ثلاث أفكار جديدة، هي: إنشاء بوابة الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الإرهاب، وتنظيم مناسبات إقليمية بشأن المسائل المواضيعية الرئيسية في العامين المقبلين، وإنشاء وحدة جديدة في المكتب لكفالة إدراج وجهات نظر المجتمع المدني بشكل كامل في سياسات وبرامج مكافحة الإرهاب.

٣-٢٠٨ وفي عام ٢٠١٨، أنشأ الأمين العام أيضا اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، على النحو المشار إليه في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/72/840). ويهدف الاتفاق العالمي إلى تعزيز التعاون العملي المنحى بين ٣٨ من كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات لدعم تنفيذ الاستراتيجية وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة دعما للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب. ويدعم المكتب الآلية الخاصة بتنفيذ الاتفاق والتي تشمل لجنة للتنسيق وأفرقة عاملة مواضيعية مشتركة بين الوكالات بقيادة الكيانات الرائدة المواضيعية في منظومة الأمم المتحدة.

٣-٢٠٩ وسييسر الاتفاق العالمي، بالإضافة إلى كونه منصة للبرمجة المشتركة، تعبئة الموارد والتواصل مع الجهات المانحة على نحو مشترك. ومن خلال منصة الاتفاق العالمي، تعكف الكيانات الأعضاء أيضًا على إنشاء آلية للرصد والتقييم من شأنها أن تعزز تنفيذ مشاريع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الميدان. ويهدف الاتفاق أيضا إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية وفيما بينها، حسب الاقتضاء، ولا سيما المنظمات ذات التغطية الإقليمية أو دون الإقليمية، بهدف تكييف أنشطة المساعدة التقنية مع الاحتياجات المحددة الوطنية أو الإقليمية، وتجنب الازدواجية وتحقيق أقصى أثر ممكن.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٣-٢١٠ بالنظر إلى طبيعة التهديد الإرهابي المتقلبة والمتطورة، فإن النهج في عام ٢٠٢٠ سيتسم بالتحفز والمرونة للاستجابة بسرعة للاتجاهات والأنماط الناشئة. وفي السنوات القليلة الماضية، تحولت ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من إرهابيين يسافرون إلى مناطق النزاعات إلى مقاتلين مصحوبين بأسرهم وأطفالهم يعودون إلى بلدانهم الأصلية أو ينتقلون إلى بلدان أخرى. وفي حين أن النهج سيركز في عام ٢٠٢٠ على هؤلاء المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأطفالهم الذين يتقدمون في السن، فإنه ليس من المعروف إلى أي حد يمكن أن يعاد إدماجهم في المجتمع وما هي العواقب المترتبة على ذلك في المستقبل، أو ما إذا كانت مناطق نزاعات جديدة سوف تظهر وتستقطب المقاتلين الإرهابيين الأجانب مرة أخرى.

٣-٢١١ وفي عام ٢٠١٨، حصلت الأمم المتحدة على ملكية حلول برامجية حاسوبية لمعالجة المعلومات المسبقة عن الركاب وبيانات سجلات أسماء الأشخاص ويمكن أن تقوم برصد الإرهابيين الأجانب المشتبه فيهم والجماعات الإجرامية المنظمة المرتبطة بالمنظمات الإرهابية والكشف عنهم. وهذه البرامجيات الحاسوبية هي الآن من ممتلكات الأمم المتحدة، وستواصل المنظمة تطويرها وعرضها على الدول الأعضاء التي يمكنها أن تتصدى للتحديات المذكورة أعلاه، امتثالًا لقرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧). وهذا يشكل الأساس لوضع برنامج تعاوني ينسقه وينفذه مكتب مكافحة الإرهاب بالشراكة مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنظمة الطيران المدني الدولي لمساعدة الدول الأعضاء على بناء قدرتها الخاصة في مجال الكشف عن الإرهابيين وتحركاتهم والتصدي لهم. ويمكن في البداية دعم قرابة ١٠ دول أعضاء.

٣-٢١٢ ومن الضروري اتباع نهج منسق ومتسق على نطاق المنظومة في الميدان وفي المقر للاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء للحصول على مساعدة في مجال بناء القدرات. وسيواصل مكتب مكافحة الإرهاب، في تنفيذه لمشاريعه وبرامجه، التوسع في استخدامه لبرمجة ”الأمم المتحدة كلها“ وتطوير وتنفيذ المشاريع بطريقة متكاملة تستفيد من كفاءات وموارد كيانات الاتفاق العالمي، بما يتسق مع ولاياتها. كما سيواصل المكتب توسيع الشراكات داخل الكيانات الأعضاء في الميثاق العالمي

من أجل زيادة الموارد وتعزيز الدعوة والمشاركة في مكافحة الإرهاب. وسيعمل المكتب أيضاً على تعزيز عمله مع المجتمع المدني لضمان العمل في الاتجاهين مع هذه الأصوات المهمة على الصعيدين الوطني والعالمي، بدءاً من وضع استراتيجية تسعى إلى الاستفادة من أفضل ممارسات كيانات الاتفاق العالمي والدول الأعضاء الأخرى.

٣-٢١٣ ولحقوق الإنسان أهمية مركزية في عمل المكتب، ويبقى المكتب أحد أهم مقدمي المساعدة في مجال بناء القدرات داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سياق تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب. وكجزء من التزاماته بسياسة الأمم المتحدة الخاصة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، سيحدد المكتب موارد مخصصة لدعم التقيد بحقوق الإنسان وضمان تعميمها في جميع أعماله المتعلقة ببناء القدرات. بالإضافة إلى ذلك، سيعمل المكتب على تعزيز البعد الجنساني لبرامجه من خلال ضمان التخطيط والتدخلات المراعية للمنظور الجنساني.

٣-٢١٤ وخلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨، بدأ مكتب مكافحة الإرهاب عملية لإدارة التغيير لتقييم الوضع الراهن لحجمه وموارده وقدراته من خلال تعزيز هيكله بما يتماشى مع توقعات الدول الأعضاء، على النحو المبين في القرار ٧٢/٢٨٤، ومع ولاية المكتب، على النحو المنصوص عليه في القرار ٧١/٢٩١. وسيتم الانتهاء من عملية إدارة التغيير في عام ٢٠١٩. وينعكس الهيكل الجديد في المخطط التنظيمي الوارد في المرفق الأول لاحتياجات الموارد المتعلقة بالوظائف وغير الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠، وسيشمل مكتب وكيل الأمين العام، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقسم التخطيط الاستراتيجي ودعم البرامج، وشعبة السياسات وإدارة المعرفة والتنسيق، وشعبة المشاريع الخاصة والابتكار.

٣-٢١٥ وفي عام ٢٠١٨، أدخل مكتب مكافحة الإرهاب نهجاً أكثر منهجية لتخطيط البرامج وإدارتها، فضلاً عن الرصد والتقييم في جميع وحداته. وأنشأ المكتب مجلس استعراض البرامج لتوفير الإشراف المنتظم وضمان الجودة لمفاهيم المشاريع، ووضع وثائق المشاريع وإصدار ميزانيات المشاريع. وأجريت استعراضات نصف سنوية للمشاريع مع جميع مديري المشاريع، وبعدها سيجري تنفيذ توصيات الاستعراض لتحسين الأداء والتنفيذ.

٣-٢١٦ كما أكمل المكتب تعيين موظفة مخصصة للرصد والتقييم في الربع الرابع من عام ٢٠١٨، تتضمن اختصاصاتها إنشاء وظيفة الرصد والتقييم الداخلية، وتعزيز أنشطة الرصد والتقييم في إدارة المشاريع وتحسين تصميم مؤشرات خطوط الأساس والقياس. وسيدمج هذا العمل في إدارة البرامج والمشاريع التابعة للمكتب في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وسوف يسهم في تحسين أطر النتائج، ووضع الخيارات لتقييم الأثر، ووضع سياسات للإدارة والتقييم تمتثل لمعايير وسياسات الأمم المتحدة.

٣-٢١٧ ومع اقتراب نهاية عام ٢٠١٨، اختتم مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعته لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وأصدر تقريره الذي تضمن ١٢ توصية تتعلق بالتنظيم وإدارة البرامج وتعبئة الموارد وغير ذلك من المواضيع. وفي عام ٢٠٢٠، سيعتمد مكتب مكافحة الإرهاب على التحسينات التي أُدخلت على الرصد والتقييم في سياق استجابة المكتب لتوصيات تقرير المراجعة الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وستسهم التحسينات التي أُدخلت على الهيكل التنظيمي للمكتب وعلى أساليب عمله والزيادة المتوقعة في التنفيذ، في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب عن طريق تقديم المساعدة في بناء القدرات مع الشركاء داخل الأمم المتحدة وخارجها لدعم الجهود المشتركة لضمان مستقبل بدون إرهاب.

٣-٢١٨ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) ستستمر الدول الأعضاء في طلب الحصول على الدعم من الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف؛

(ب) سيتاح ما يكفي من الموارد من خارج الميزانية من أجل تقديم الدعم لبناء قدرات الدول الأعضاء؛

(ج) تمنح الدول الأعضاء، بدعم من مكتب مكافحة الإرهاب، الموافقات الرسمية اللازمة وإمكانية الوصول للتمكن من تنفيذ هذا الدعم وتقديمه.

٣-٢١٩ ويدمج المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨، نظم المكتب مناسبة جانبية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة، ركزت على النهوض بمشاركة المرأة وقيادتها في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف لتقييم التقدم والتحديات في تقدم هذه الجهود وتسليط الضوء على منظورات نظر قادة المجتمع المدني للنظر فيها خلال الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٣-٢٢٠ وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يتعاون المكتب مع المنظمات الإقليمية مثل مجلس وزراء الداخلية العرب، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الأوروبي. وقام مكتب مكافحة الإرهاب بوضع أطر شراكة ومذكرات تفاهم مع المنظمات الإقليمية المعنية لدعم النهُج المشتركة والتعاون المشترك، وكذلك استراتيجيات إقليمية لمكافحة الإرهاب، وذلك إدراكاً منه للدوافع والعناصر التمكينية للإرهاب على الصعيد الإقليمي. وتم التوقيع أيضا على مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

٣-٢٢١ وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتولى المكتب مسؤولية التنسيق من خلال كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب والأفرقة العاملة التابعة للاتفاق العالمي ومذكرات التفاهم مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وسيساعد هذا الدور على تعزيز تحقيق النتائج وإحداث الأثر، وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد، وتفادي الازدواجية. وعلاوة على مستوى التنسيق، يولي نهج المكتب الأولوية للبرمجة المشتركة مع الجهات الشريكة الأخرى للأمم المتحدة من أجل تقديم أنشطة لبناء القدرات تتسم بمزيد من الاتساق والخبرة. فعلى سبيل المثال، يشترك مكتب مكافحة الإرهاب ومفوضية حقوق الإنسان في تنفيذ مشروع عالمي لبناء القدرات بشأن حقوق الإنسان لتعزيز امتثال موظفي إنفاذ القانون لحقوق الإنسان الدولية في مجال مكافحة الإرهاب. وثمة مثال آخر هو البرنامج العالمي لمنع التطرف العنيف الذي وضعه المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يركز على دعم الدول الأعضاء لوضع خطط عمل وطنية لمنع التطرف العنيف. وتشمل الأمثلة الأخرى تنفيذ مشاريع مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وإدارة التواصل العالمي بالأمانة العامة.

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨

١ – الهدف

٣-٢٢٢ يتمثل الهدف الذي يسهم فيه المكتب في منع الإرهاب ومكافحته ومنع التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، وفقا للقانون الدولي.

٢ – المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٣-٢٢٣ يتواءم الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعيا لبناء القدرات على جميع المستويات، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب.

٣ – أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

حماية حقوق أطفال المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو العائدين معهم

حقوق الأطفال – الحق في اللعب. المصدر: توين جونس، من مكتبة صور الأمم المتحدة

في عام ٢٠١٨، أثير قلق عالمي بشأن الزيادة المبلغ عنها في عدد أطفال المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى بلدهم الأصلي أو المتوجهين إلى بلدان أخرى. ومن بين هؤلاء ”الأطفال العائدين“ أطفال رافقوا آباءهم أو أفراد أسرهم إلى مناطق النزاع، فضلا عن أطفال ولدوا لمقاتلين إرهابيين أجانب في مناطق النزاع. ويواجه الأطفال العائدون تحديات متعددة تتراوح بين الصدمة والزواج القسري وبين الافتقار إلى وثائق الهوية والجنسية. وفي الوقت نفسه، تعرض الكثير منهم للتلقين العقائدي الإرهابي ودُرب بعضهم على ارتكاب أعمال العنف أو ارتكبوها فعلا.

ومن أجل دعم الدول الأعضاء في مواجهة هذا التحدي، في عام ٢٠١٨، أجرى المكتب عملية تشاور دولية لتحديد أفضل الممارسات والمعايير الدولية وتحليلها في هذا المجال الذي لم يقدر حق قدره، وبالتالي لمعالجة الفجوة المعرفية الهامة. وسيقدم هذا التحليل في دليل تُعرَض فيه الاعتبارات والمبادئ والعناصر الرئيسية لإعادة تأهيل الأطفال العائدين وإعادة إدماجهم ضمن خمسة مجالات رئيسية تشمل ما يلي: (أ) مبادئ حماية حقوق الأطفال في إطار هذه الفئة، مع التصدي للشواغل الأمنية لدى الدول؛ (ب) اعتبارات حقوق الإنسان للأطفال المدرجين في قوائم المراقبة؛ (ج) الجنسية وانعدام الجنسية؛ (د) الاحتجاز بصحبة الوالدين أو الأوصياء؛ (هـ) الفصل عن الوالدين أو الأوصياء. وسيقدم الدليل التوجيهات المتخصصة والممارسات الجيدة التي يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء لوضع سياسات شاملة

لدعم الأطفال العائدين تأخذ بنهج يقوم على حقوق الإنسان ويراعي الاعتبارات الجنسانية. وسيوزع الدليل على المستفيدين، ومن بينهم المسؤولون عن إنفاذ القانون والعدالة الجنائية وصانعو السياسات. وتشمل الدروس المستفادة استجابة الحكومات للصدمة واحتمال الجنوح إلى التطرف، والدعم الأسري والمجتمعي، وإعادة تأهيل الأطفال العائدين وإعادة إدماجهم.

ويهدف المشروع إلى مساعدة الدول الأعضاء على وضع سياسات شاملة لدعم الأطفال العائدين بتوخي نهج يقوم على حقوق الإنسان ويراعي الاعتبارات الجنسانية لكفالة إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإدماجهم في المجتمع في الأجل البعيد.

النتيجة والأدلة

ساهم هذا المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في زيادة فهم أفضل الممارسات فيما يتعلق بالعائدين من الأطفال، بما في ذلك كيفية معالجة الممارسين الذين يتعاملون مع الأطفال العائدين للتحديات المتعلقة بالإدماج والاحتجاز.

وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة إشارة الخبراء من الدول الأعضاء خلال المناقشات غير الرسمية إلى أن الدليل سيتيح تزويد المزيد من البلدان بمعرفة دقيقة بحقوق الطفل، وكيفية مواجهة التحديات المتعلقة بإدماج الأطفال المرتبطين بالإرهابيين الأجانب، وكيفية التعامل مع الأطفال في أماكن الاحتجاز. فعلى سبيل المثال، أثناء بعثات إلى جنوب شرق آسيا للقاء مسؤولين من وكالات مكافحة الإرهاب الوطنية ومكاتب الهجرة والجمارك وقوات الشرطة الوطنية، أُبدي اهتمام قوي بتلقي الدعم من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فيما يتعلق بمعاملة الأطفال المرافقين للمقاتلين الإرهابيين الأجانب بأسلوب يستند إلى حقوق الإنسان.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٣-٢٢٤ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والجهات الشريكة من المجتمع المدني من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، على نحو ما يدل عليه تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بعقد ٦٢ حلقة عمل لبناء القدرات لتيسير تنفيذ الاستراتيجية، مقابل هدف فترة السنتين وهو ٥٦ حلقة عمل، نفذ الكثير منها مع كيانين أو أكثر من كيانات الاتفاق العالمي. ونُظمت في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الجماعة الكاريبية وآسيا الوسطى حلقات عمل لبناء القدرات المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة تمويل الإرهاب والتدريب المهني التقني ووسائط التواصل الاجتماعي وتبادل المعلومات والاتصالات الاستراتيجية ودعم الضحايا.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الحيلولة دون سفر الإرهابيين بالطائرة

في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، أعربت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلال قرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧) المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٨٤ المتعلق باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وفي المؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب الذي عقده الأمين العام، عن قلقها إزاء التهديد المتمثل بسفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود، مما يمكن أن ينجم عنه شن الهجمات ونشر التطرف في المستقبل. وفي حين أن التنقل ضروري للإرهابيين، فإن اللجوء للسفر التقليدي ييسر التعرف عليهم، شريطة توفر الأدوات المناسبة. وتدعم معالجة بيانات الركاب الكشف عن الجرائم الإرهابية وغيرها من الجرائم الخطيرة ومنعها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها. ودعا المجلس في قراره ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، الدول الأعضاء إلى تعزيز التدابير الرامية إلى منع عبور الإرهابيين أراضيها. وشملت هذه التدابير كفالة عدم تزوير وثائق الهوية، وكذلك استخدام تقييمات المخاطر القائمة على الأدلة وإجراءات

الفحص وجمع بيانات السفر وتحليلها لتحديد الأفراد الذين يشكلون تهديدًا إرهابيًا، وفقًا للقانونين المحلي والدولي، دون اللجوء إلى التنميط القائم على التمييز.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، حصل مكتب مكافحة الإرهاب على حلول برامجية حاسوبية تسمى نظام ''goTravel''. وبهذا النظام، اكتسب المكتب وسيلة لدعم الدول الأعضاء بتوفير نظام قابل للتطبيق عالميًا يتيح لشركات الطيران تبادل معلومات الركاب المسبقة وبيانات سجل أسماء الركاب التي تحتاجها سلطات إنفاذ القانون. وتتمثل هذه البيانات في التفاصيل المتعلقة بالحجز التي يقدمها في البداية وكلاء السفر أو الركاب أنفسهم عند حجز تذاكر السفر بالطائرة. ويمكن أن تشمل بيانات سجلات أسماء الركاب طائفة واسعة من المعلومات، من قبيل أسماء الركاب، والمعلومات المتعلقة بتذكرة السفر، والبيانات الخاصة بجهات الاتصال، والمعلومات المتصلة بوسيلة الدفع، والأمتعة المسموح بها. ويعني توافر البيانات في الوقت المناسب أنه سيتاح للمسؤولين المعنيين مزيد من الوقت للتحليل والاستعداد للتدخل.

التحدي والاستجابة

كان التحدي يتمثل في أن فعالية هذه التدابير تعتمد اعتمادا كبيرا على نوعية وكمية بيانات السفر المقدمة من شركات النقل الجوي إلى هيئات إنفاذ القانون، وكذلك على تعزيز القدرة التحليلية لدى هيئات إنفاذ القانون على تفسير البيانات المقدمة. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٨، كان عدد قليل فقط من الدول الأعضاء التي تجمع وتحلل المعلومات المسبقة عن الركاب، في حين أن العدد كان أقل من ذلك فيما يتعلق بالدول الأعضاء التي تجمع وتحلل سجلات أسماء الركاب من أجل الكشف عن سفر الإرهابيين وإيقافهم. وبالإضافة إلى ذلك، تمثلت الصعوبات في تكلفة ضمان الامتثال، والتعقيد في إنشاء نظام فعال وآمن لتلقي بيانات الركاب ومعالجتها لأغراض إنفاذ القانون، والأطر التشريعية والتنظيمية الوطنية المختلفة لاستخدام البيانات الشخصية وحمايتها، وكذلك الحق في الخصوصية. وتحتاج بعض الدول الأعضاء أيضًا إلى إرشادات حول الخطوات التي يجب اتخاذها لضمان الامتثال وهي تسعى للحصول على دعم لإنشاء وحدات لمعالجة معلومات الركاب.

واستجابة لذلك، سينفذ مكتب مكافحة الإرهاب، ابتداءً من عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، برنامجا مدته خمس سنوات لمعالجة المعلومات المسبقة الخاصة بالركاب/سجلات أسماء الركاب، بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنظمة الطيران المدني الدولي، من أجل تنفيذ الأنشطة المقررة. وسيدعم البرنامج ٢٠ دولة عضواً لتعزيز أمنها الوطني وقدرتها بشكل كبير في مجال منع الجرائم الإرهابية والجرائم الخطيرة والكشف عنها والتحقيق فيها. وسيُقدَّم الدعم لسبع دول أعضاء من خلال تطبيق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبرامجيات ''goTravel'' تطبيقا فعالا، وستتلقى ١٣ دولة أخرى الدعم من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بتقييمات وخرائط طريق، كما ستحصل على المساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إعداد تشريعاتها. وعلى وجه التحديد، سيتعاون مكتب مكافحة الإرهاب مع الدول الأعضاء على توفير التدريب والتصديق والدعم فيما يتعلق بإنشاء وحداتها الخاصة لمعالجة معلومات الركاب، بحيث يمكنها تلقي البيانات من شركات الطيران وتحليلها، وكذلك توفير الدعم في مجال تبادل المعلومات وإذكاء الوعي فيما بين الدول الأعضاء. وأخيرًا، ستعمل منظمة الطيران المدني الدولي على توحيد القطاع والمشاركة مع الدول الأعضاء في دعم الجهود في مجال التواصل مع شركات النقل الجوي.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة قدرة الدول الأعضاء على التعرف على الإرهابيين وتنقلاتهم والتدخل عند الضرورة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، قيام ١٢ دولة عضواً بإنشاء وحدات لمعالجة معلومات الركاب بغية اكتساب القدرة على استخدام برامجيات ''goTravel'' لتجهيز بيانات الركاب، وفقا للتشريعات المعتمدة ومع الامتثال التام لمعايير حقوق الإنسان، وإشعار سلطاتها في حالات الخطر، على النحو المبين في الشكل. ومع قيام وحدات معالجة معلومات الركاب ببناء قدراتها على جمع بيانات

الركاب وتحليلها واستخدامها على نحو فعال، ستعزز السلطات المختصة في تلك الدول الأعضاء بشكل كبير قدرتها على التعرف على الإرهابيين المشتبه بهم ورصدهم والتحقيق معهم ومقاضاتهم.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تنشئ وحدات للمعلومات المسبقة عن الركاب

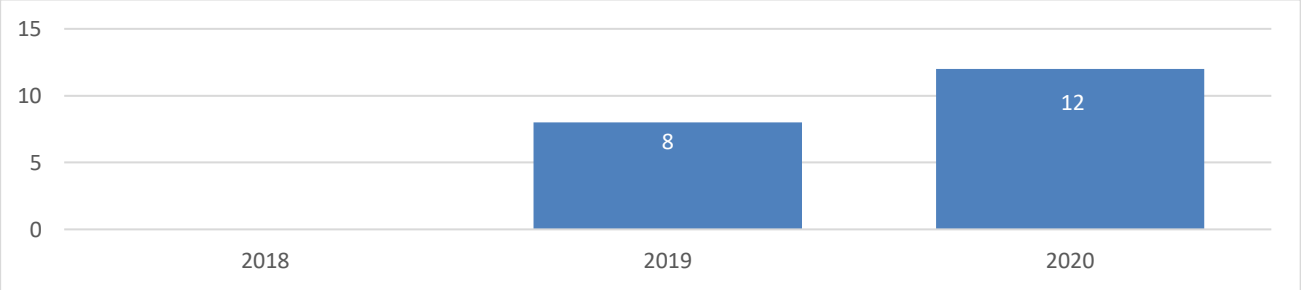

٣-٢٢٥ يشمل قرارا الجمعية العامة التاليان الولايات الرئيسية المنوطة بالمكتب: القرار ٦٠/٢٨٨ المتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والقرار ٧١/٢٩١ المتعلق بتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفيما يلي الولاية الجديدة المنوطة بالمكتب في عام ٢٠١٨: قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٨٤ المتعلق باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣-٢٢٦ يعرض الجدول ٣-٣٣ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٣-٣٣

مكتب مكافحة الإرهاب: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	١	٥	-	٣
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	٥	٢١	٤	١٣
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٦٨	٩٨	١٠٠	٢٤٩
المواد التقنية (عدد المواد)	-	٥	-	٥
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
جيم – المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ – أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٣-٢٢٧ ويعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى إصدار تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، والتقرير المشترك المقدم من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب عملا بالفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٥ (٢٠١٧)، وتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، بسبب قراري مجلس الأمن ٢٣٦٨ (٢٠١٧) و ٢٣٩٥ (٢٠١٧) وقرار الجمعية العامة ٧٢/١٦٥، على التوالي.

٣-٢٢٨ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى الإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، بسبب زيادة الطلبات المقدمة من تلك الهيئات الحكومية الدولية للنظر في المسائل العاجلة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين للدول الأعضاء الواردة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أيضا إلى الإحاطات المقدمة إلى المجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بسبب طلبات تقديم إحاطات بشأن برنامج العمل وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ مشاريعه.

٣-٢٢٩ ويعزى الفرق في بند المواد الفنية إلى إصدار تقارير وكتيبات وورقات عن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والمسائل المواضيعية في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بسبب زيادة الطلب على المكتب لتقديم مزيد من الدعم ”على الأرض“ من خلال توفير المواد الفنية على مستوى الخبراء للمستفيدين.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٣-٢٣٠ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى الإصدار المقرر لتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من جانب منظومة الأمم المتحدة، بسبب وتيرة صدور هذا التقرير كل سنتين، وتقريري الأمين العام المقدمين إلى مجلس الأمن بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، عملا بالطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٣٦٨ (٢٠١٧).

٣-٢٣١ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات بشكل أساسي إلى الإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، بسبب الطلب المقدم من تلك الهيئات الحكومية الدولية للنظر في المسائل العاجلة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين للدول الأعضاء الواردة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أيضا إلى الإحاطات المقدمة إلى المجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بسبب طلبات تقديم إحاطات بشأن برنامج العمل وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ مشاريعه.

٣-٢٣٢ ويعزى الفرق في بند المواد الفنية إلى الإصدار المقرر لتقارير وكتيبات وورقات عن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والمسائل المواضيعية في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بسبب زيادة الطلب على المكتب لتقديم مزيد من الدعم ”على الأرض“ من خلال توفير المواد الفنية على مستوى الخبراء للمستفيدين.

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

لمحة عامة

٣-٢٣٣ يبين الشكل ٣-ثامن وعشرون والجدول ٣-٣٤ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، بما يشمل موارد الميزانية العادية والموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية.

الشكل ٣-ثامن وعشرون

عام ٢٠٢٠ بالأرقام

ملاحظة: تقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.

الجدول ٣-٣٤

لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر ومصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	الميزانية العادية			*الموارد الخارجة عن الميزانية*			*المجموع*		
	اعتمادات عام ٢٠١٩	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*
الموارد المالية حسب العنصر									
برنامج العمل	١ ٥٨٧,١	١ ٥٨٧,١	–	٣١ ٩١٠,٠	٣٩ ١٧١,٠	٧ ٢٦١,٠	٣٣ ٤٩٧,١	٤٠ ٧٥٨,١	٧ ٢٦١,٠
المجموع	**١ ٥٨٧,١**	**١ ٥٨٧,١**	–	**٣١ ٩١٠,٠**	**٣٩ ١٧١,٠**	**٧ ٢٦١,٠**	**٣٣ ٤٩٧,١**	**٤٠ ٧٥٨,١**	**٧ ٢٦١,٠**

	الميزانية العادية			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع		
	اعتمادات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	الفرق	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق
الموارد المالية حسب العنصر									
برنامج العمل	٨	٨	–	٧٤	١٢٦	٥٢	٨٢	١٣٤	٥٢
المجموع	**٨**	**٨**	**–**	**٧٤**	**١٢٦**	**٥٢**	**٨٢**	**١٣٤**	**٥٢**

لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

٣-٢٣٤ يبين الجدول ٣-٣٥ والشكل ٣-تاسع وعشرون الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠، بما يشمل تفاصيل التغييرات في الموارد، حسب الاقتضاء. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذاً تاماً يتسم بالكفاءة والفعالية.

٣-٢٣٥ ووفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٢-٦ من أهداف التنمية المستدامة، التي تُشجع فيه المنظمات على دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورة الإبلاغ الخاصة بها، وامتثالا للولاية الشاملة لعدة قطاعات المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢١٩/٧٢، يقوم مكتب مكافحة الإرهاب حاليا بدمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. وفي عام ٢٠١٨، شملت النتائج البارزة تخفيض عدد النسخ المطبوعة من المنشورات بإصدارها في صيغ تصلح للقراءة عبر الإنترنت ثم الترتيب لتوزيعها أو نشرها إلكترونيا. وفي عام ٢٠٢٠، سيواصل المكتب هذه الممارسة، حيث سينشر نسخة إلكترونية على الإنترنت من الوثيقة المحدثة لندائه المتعدد السنوات وسينتج فقط مجموعة محدودة من النسخ المطبوعة لتوزيعها على البعثات الدائمة في نيويورك. ويجري حاليا إعداد جميع العروض التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة في شكل إلكتروني وإتاحتها على الإنترنت للدول الأعضاء.

الجدول ٣-٣٥

برنامج العمل: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/ الموسعة	التغييرات: التغييرات الأخرى	التغييرات: المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية										
الموارد المتصلة بالوظائف	١ ٥٠١,٥	١ ٤٦٣,٦	–	–	–	–	–	١ ٤٦٣,٦	٥٣,٠	١ ٥١٦,٦
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١١٩,١	١٢٣,٥	–	–	–	–	–	١٢٣,٥	٢,٠	١٢٥,٥
المجموع	**١ ٦٢٠,٦**	**١ ٥٨٧,١**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١ ٥٨٧,١**	**٥٥,٠**	**١ ٦٤٢,١**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة										
الفئة الفنية والفئات العليا		٦	–	–	–	–	–	٦		

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: التغييرات الأخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٢	–	–	–	–	–	٢		
المجموع		**٨**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٨**		

الشكل ٣-تاسع وعشرون

برنامج العمل: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

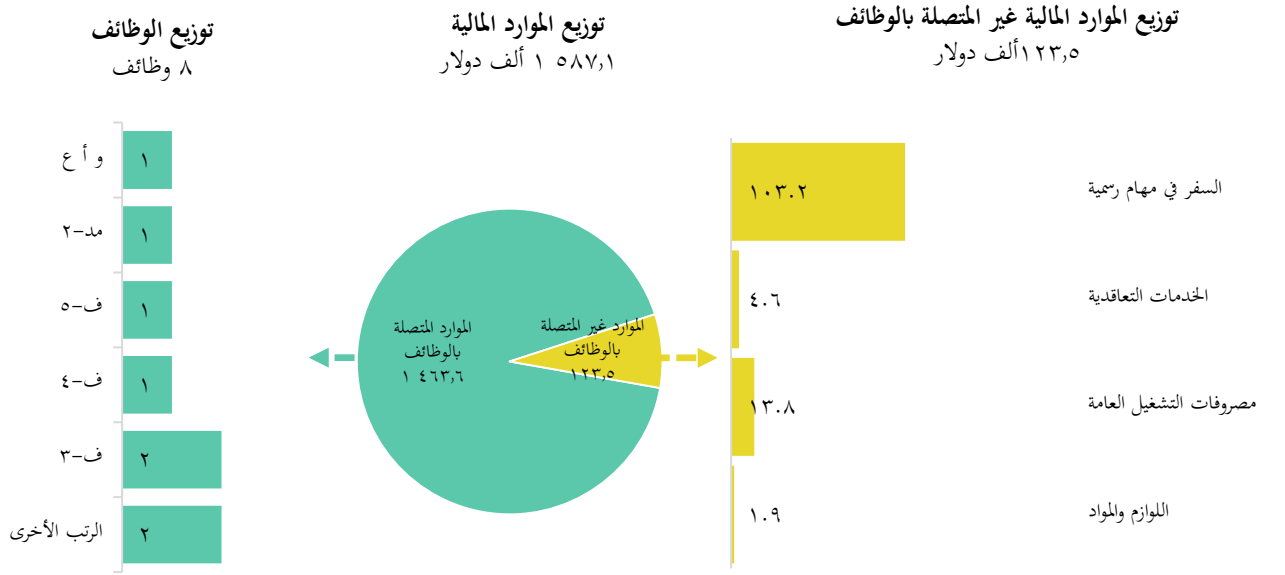

المختصرات: و أ ع = وكيل الأمين العام

٣-٢٣٦ تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٢٠ بمبلغ ٠٠٠ ١٧١ ٣٩ دولار كما يتبين في الجدول ٣-٣٤. وستغطي الموارد تكاليف ١٢٦ وظيفة والموارد غير المتصلة بالوظائف. وتعكس الموارد زيادة قدرها ٠٠٠ ٢٦١ ٧ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩، بالنظر إلى المساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء استجابةً لقراري الجمعية العامة ٢٩١/٧١ و ٢٨٤/٧٢، وقرارات مجلس الأمن ٢٣٩٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧) و ٢٤٦٢ (٢٠١٩)، وسوف تدعم الأنشطة التي يقوم بها المكتب على النحو المفصل أدناه.

٣-٢٣٧ ومنذ إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه ٢٠١٧، زادت باطراد نفقات الصندوق الاستئماني لمكافحة الإرهاب، حيث زادت من ٨٫٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٦ إلى ١٠٫٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٧ وزادت مرة أخرى إلى ١٧٫٦ مليون دولار في عام ٢٠١٨، الذي كان أول سنة كاملة لعمليات المكتب. وزاد الدعم المالي المقدم من الجهات المانحة من مليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٥٫٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٧ وإلى ١١٫٧ مليون دولار في عام ٢٠١٨.

وبالنسبة للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، فقد تجاوزت النفقات الأموال التي جُمعت فيها، غير أن المكتب تمكن من الاعتماد على الأموال التي جمعها خلال السنوات السابقة. ويعمل المكتب حاليا على إيجاد طرق مبتكرة لتقديم المساعدة للدول الأعضاء في بناء قدراتها وذلك بتوسيع مجال خبرته، والانتقال من المشاريع إلى البرامج، وتنفيذ برامج عالمية وإقليمية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء كما حددتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في تقييماتها الفنية.

٣-٢٣٨ وستظل ولاية بناء القدرات المنوطة بمكتب مكافحة الإرهاب الذي أنشئ في عام ٢٠١٧ تنفذ ليس فقط من جانب مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ولكن أيضا من خلال شعبة المشاريع الخاصة والابتكار التابعة للمكتب التي أنشئت مؤخرا. ونتيجة لذلك، سيتسع نطاق العمل الذي يضطلع به المكتب في مجال بناء القدرات وسيتعزز هذا العمل بدرجة كبيرة مع تنفيذ برامج عالمية مثل برنامج المعلومات المسبقة عن الركاب/سجل أسماء الركاب، وبرنامج أمن الطيران، ووضع تصور مفاهيمي للمساعدة التقنية المتعلقة بتوفير الأمن في الأحداث الرياضية، والتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال البرمجة المشتركة.

٣-٢٣٩ وشهد عام ٢٠١٨ توسعا ملحوظا في برامج ومشاريع بناء القدرات التي ينفذها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل دعم الدول الأعضاء في تنفيذ جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد رحب المشاركون في الاستعراض السادس للاستراتيجية العالمية بالعمل الذي اضطلع به المكتب من خلال المركز في مجال بناء قدرات الدول الأعضاء على مواجهة الإرهاب والتصدي له، وشجع الدول على التعاون مع المركز والمساهمة في تنفيذ أنشطته، بما يشمل المساهمة من خلال إعداد مشاريع بناء القدرات وتمويلها وتنفيذها. وقد تيسر توسيع نطاق الأنشطة الذي يشارك فيها المركز مع الدول الأعضاء من خلال الشراكات النشطة التي أقيمت مع الدول الأعضاء والكيانات المشمولة في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، من أجل تقديم الدعم والخبرة في مجال بناء القدرات.

٣-٢٤٠ وانطلاقا من تلك المبادرات والمداولات، سيركز المكتب في عام ٢٠٢٠ على التوسع في تنفيذ برامج ومشاريع بناء القدرات التي تسفر عن آثار ملموسة ومستدامة للدول الأعضاء، وذلك، عبر جميع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وستقتضي الزيادة في تنفيذ المشاريع من المكتب أن يستمر في النمو. وستمهد البرامج العالمية الجديدة متعددة السنوات التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠١٨ الطريق لزيادة سرعة التنفيذ في عام ٢٠٢٠. ولذلك، ستنطلق بقوة البرامج المتعلقة بأمن الحدود وإدارتها، والإرهاب الذي تستخدم فيه الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، ومواجهة تهديدات الإرهاب السيبراني، والمعلومات المسبقة عن الركاب/سجل أسماء الركاب، ومكافحة تمويل الإرهاب. وقد كان عام ٢٠١٨ عاما محوريا فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لضحايا الإرهاب من خلال مركز مكافحة الإرهاب. وسيستمر ذلك العمل في عام ٢٠١٩، مع مراعاة مبادرات الدول الأعضاء في ذلك الصدد، حيث سيبدأ التخطيط لعقد مؤتمر رئيسي لضحايا الإرهاب خلال الأسبوع الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

٣-٢٤١ ولضمان الاستدامة والتأثير على أرض الواقع، سيمضي مركز مكافحة الإرهاب قدما في تنفيذ مبادرة جديدة لإنشاء خلية تدريب تتولى إعداد وتنفيذ سلسلة دورات تدريبية لكل من الدول الأعضاء (مع التركيز على إفريقيا) وللموظفين، بما يشمل التدريب على إنشاء خلايا وطنية مشتركة بين الوكالات لدمج المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتنمية المهارات اللازمة لها.

مرفقات الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

أولا – الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠

ألف – إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

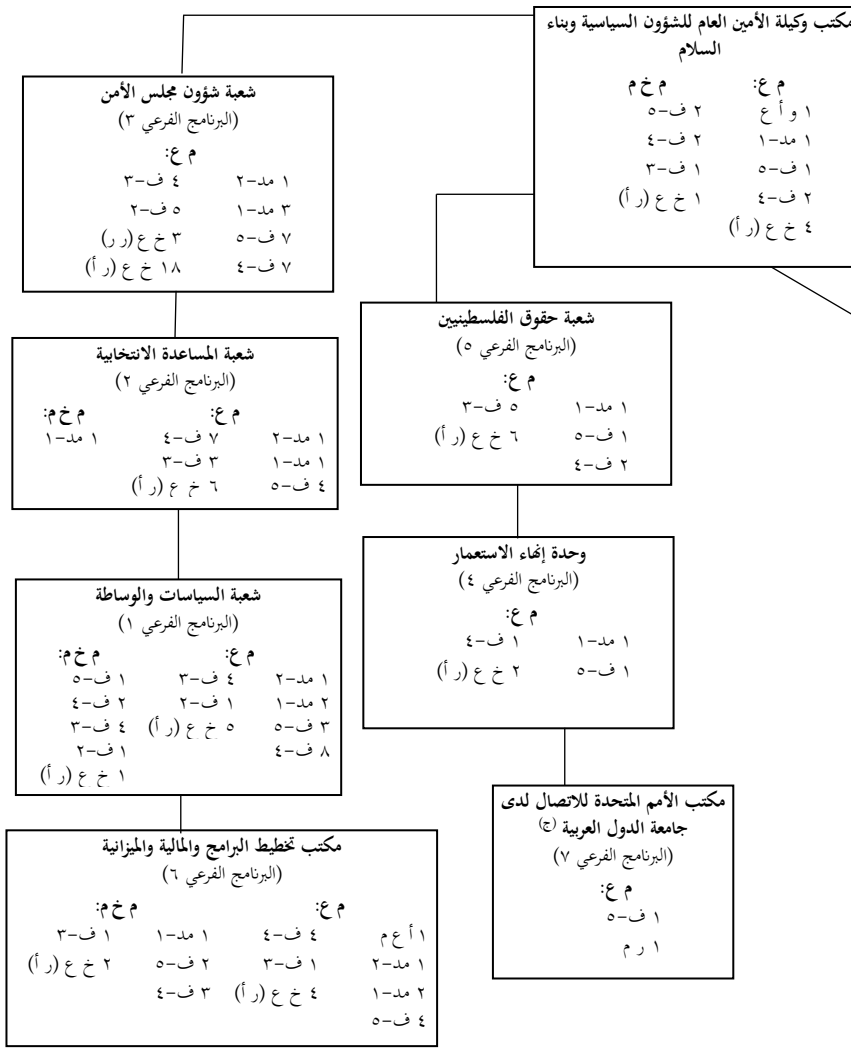

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر) = فئة الخدمات العامة الرتبة الرئيسية)؛ ر م = الرتبة المحلية؛ م م أ = موارد مقررة أخرى؛ م ع = الميزانية العامة؛ و أ ع = وكيل الأمين العام؛ م خ م = موارد خارجة عن الميزانية.

(أ) عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٢ جيم، الذي أكدت فيه الجمعية العامة على أن الإجراءات الرامية إلى إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة ينبغي أن تنفذ في إطار الاحترام التام لما يصدر عن الجمعية العامة ومجلس الأمن من ولايات ومقررات وقرارات ذات صلة، دون تغيير في الولايات أو الوظائف أو مصادر التمويل المقررة لركيزة السلام والأمن، تقدم المعلومات المتعلقة بالموارد المتصلة بالوظائف ضمن الباب ٥ لأجل الإعلام.

(ب) ف-٣ و ١ خ ع (ر ر) و ١ خ ع (ر أ)، وظائف ممولة من موارد مكتب مكافحة الإرهاب الخارجة عن الميزانية مقرها المكتب التنفيذي المشترك لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وغرضها دعم مكتب مكافحة الإرهاب.

(ج) مقر المكتب في القاهرة وهو مسؤول أمام وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، من خلال مدير شعبة الشرق الأوسط.

باء - الهيكل السياسي - التنفيذي الإقليمي[أ]

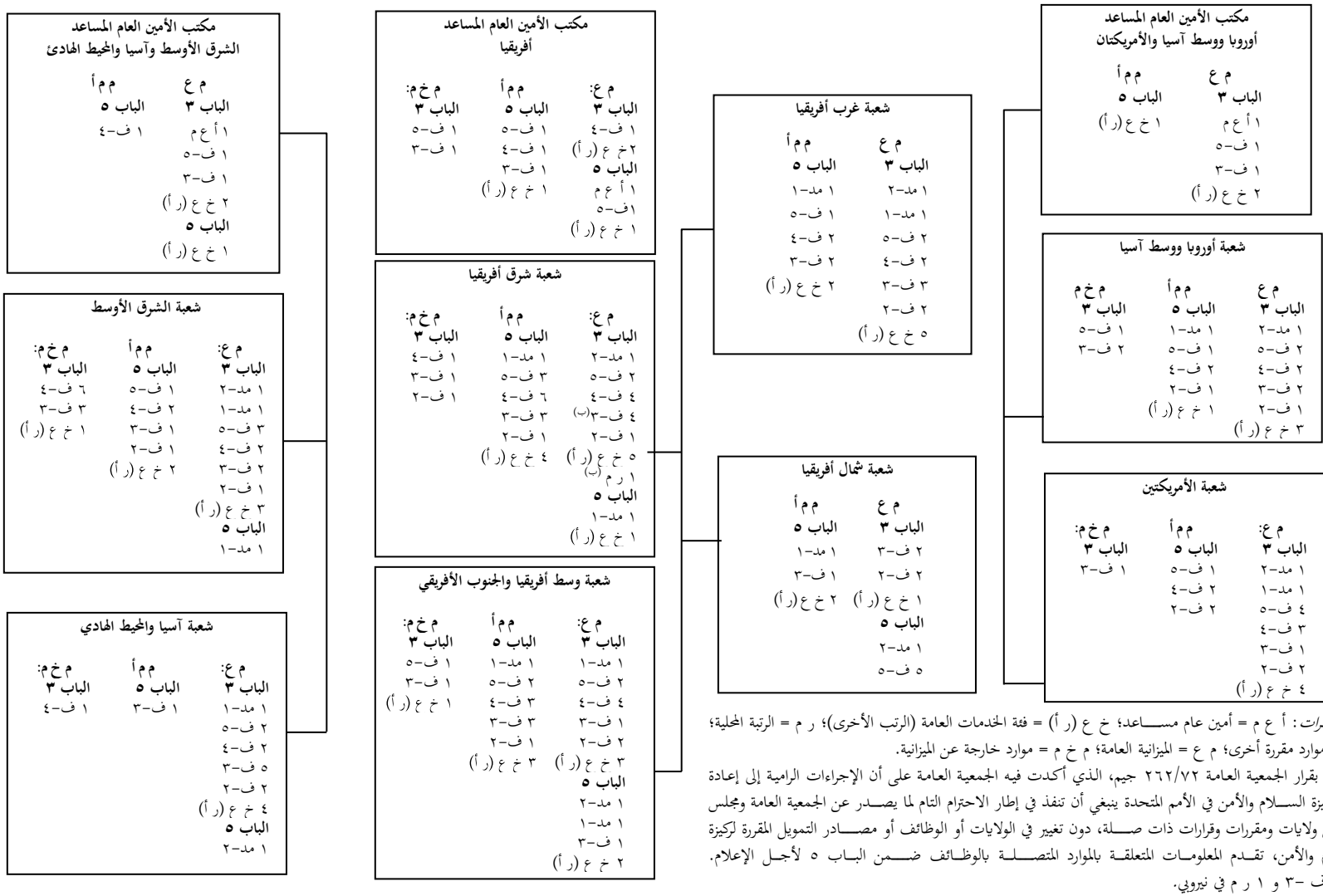

المختصـــرات: أ ع م = أمين عام مســـاعد؛ خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م = الرتبة المحلية؛ م م أ = موارد مقررة أخرى؛ م ع = الميزانية العامة؛ م خ م = موارد خارجة عن الميزانية.

(أ) عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٢ جيم، الذي أكدت فيه الجمعية العامة على أن الإجراءات الرامية إلى إعادة هيكلة ركيزة الســـلام والأمن في الأمم المتحدة ينبغي أن تنفذ في إطار الاحترام التام لما يصـــدر عن الجمعية العامة ومجلس الأمن من ولايات ومقررات وقرارات ذات صـــلة، دون تغيير في الولايات أو الوظائف أو مصـــادر التمويل المقررة لركيزة الســـلام والأمن، تقـدم المعلومـات المتعلقـة بالموارد المتصـــلـة بالوظـائف ضـــمن البـاب ٥ لأجـل الإعلام.

(ب) ١ ف -٣ و ١ ر م في نيروبي.

جيم – مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

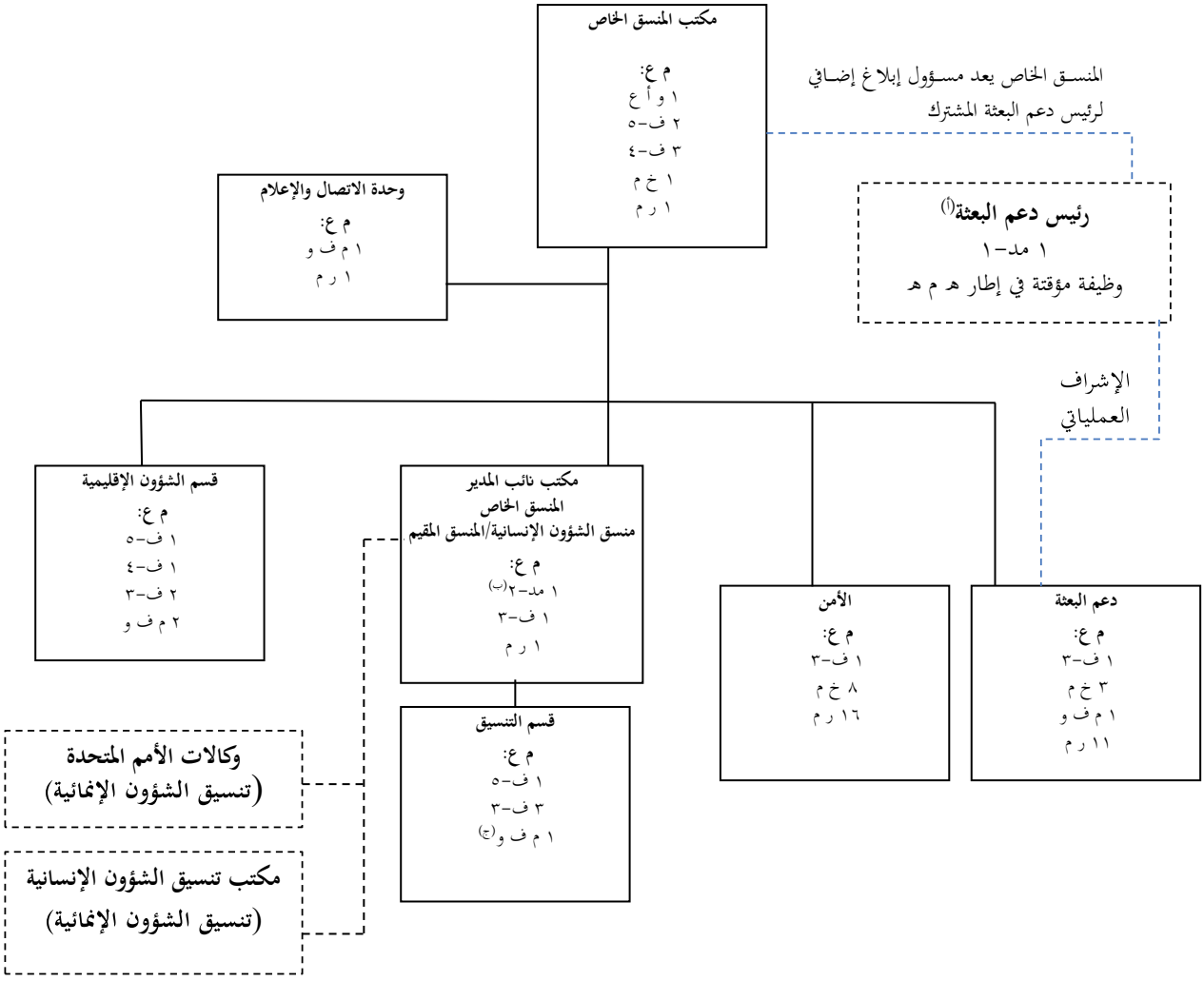

المختصرات: خ م = الخدمة الميدانية؛ ر م = الرتبة المحلية؛ م ف و = موظف فني وطني؛ م ع = الميزانية العادية؛ و أ ع = وكيل الأمين العام؛ هـ م هـ = هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

وظيفة ”رئيس دعم البعثة“ المشتركة بين هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ومكتب المنسق الخاص مدرجة في الميزانية في إطار هيكل هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

(ب) وظيفة مدرجة في الميزانية برتبة مد–٢ ويشارك في تحمل تكاليفها مكتب التنسيق الإنمائي على مستوى الأمين العام المساعد.

(ج) نقل من رام الله إلى القدس في إطار قسم التنسيق.

دال – سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

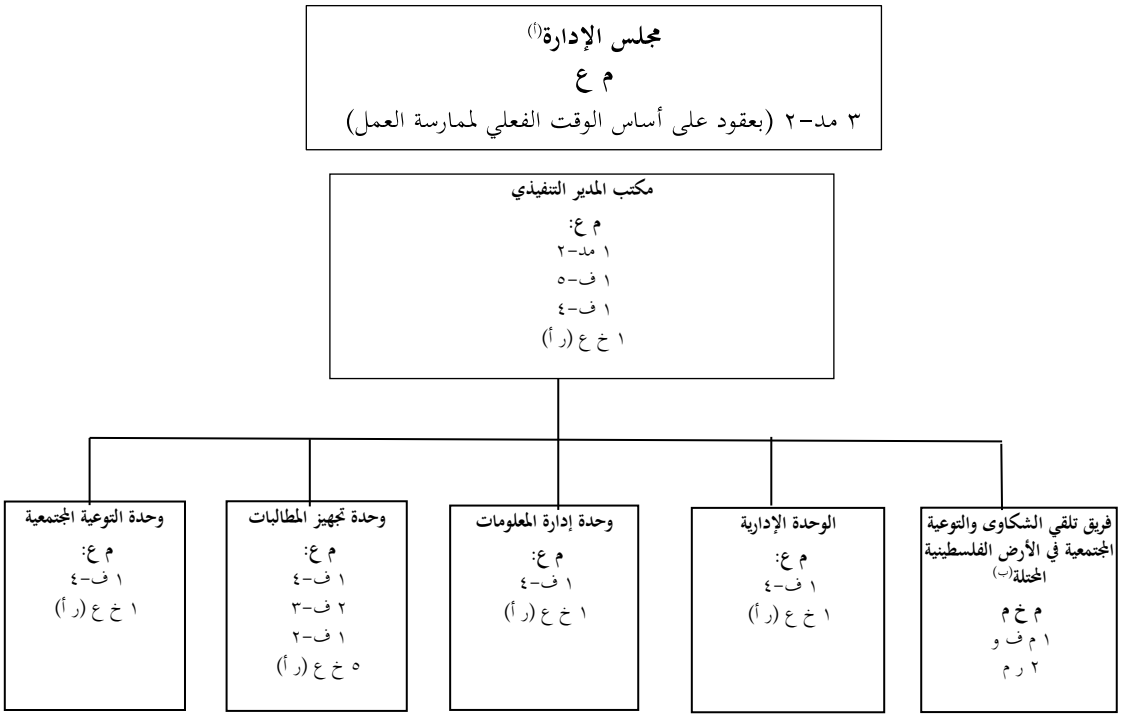

المختصرات: خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م = الرتبة المحلية؛ م ف و = موظف فني وطني
م ع = الميزانية العادية؛ م خ م: موارد خارجة عن الميزانية.

(أ) المدير التنفيذي لسجل الأمم المتحدة للأضرار يتصرف باعتباره عضوا في المجلس بحكم منصبه.

(ب) فريق تلقي الشكاوى والتوعية المجتمعية المتمركز في رام الله يُمول من الصندوق الاستئماني لسجل الأمم المتحدة للأضرار. وجميع موظفي الوحدة المتعاقد معهم تدار شؤونهم عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

هاء – مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

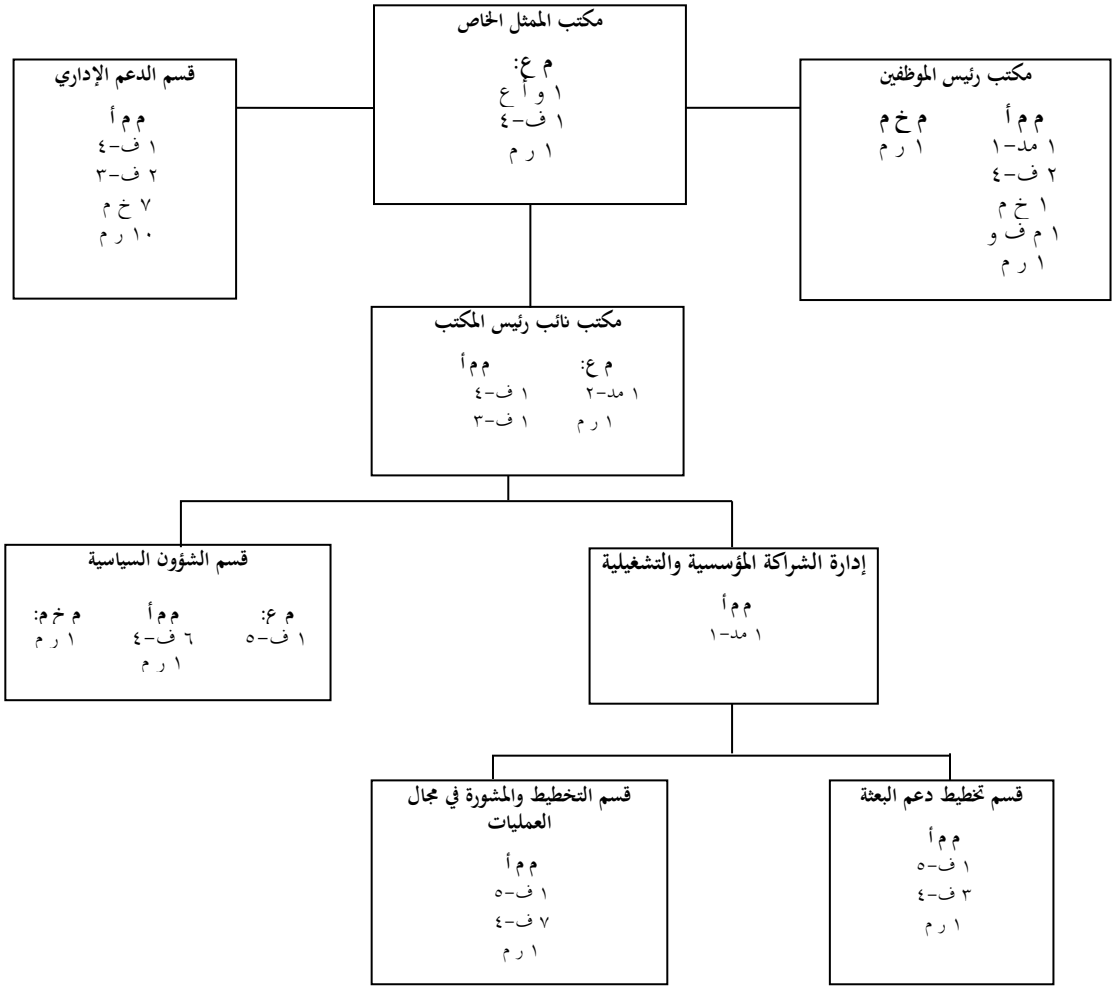

المختصرات: خ م = الخدمة الميدانية؛ ر م = الرتبة المحلية؛ م ف و = موظف فني وطني؛ م ع = الميزانية العادية؛ م م أ = الموارد المقررة الأخرى؛ و أ ع = وكيل الأمين العام؛ م خ م = الموارد الخارجة عن الميزانية.

واو - مكتب مكافحة الإرهاب[أ]

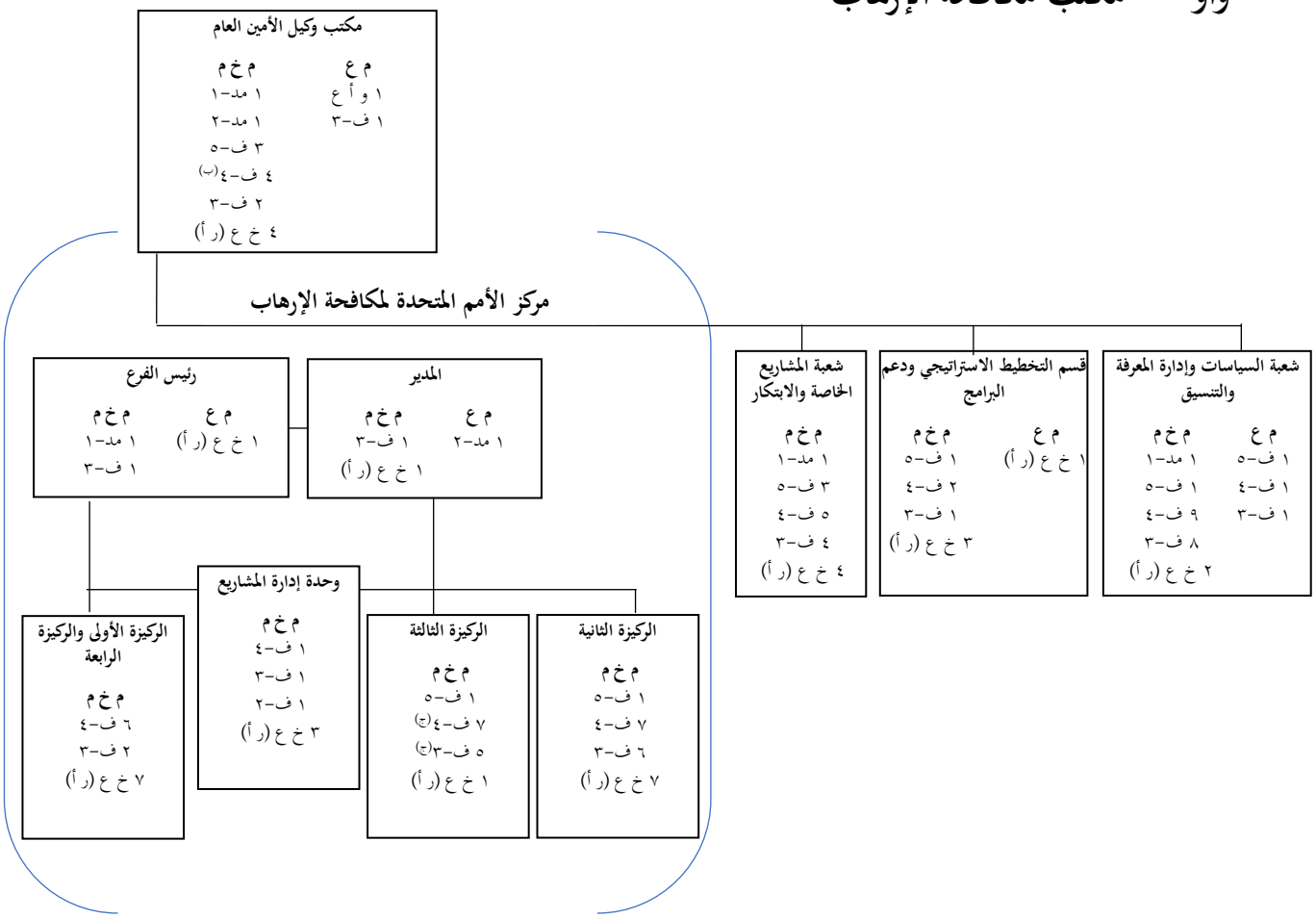

المختصرات: خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ م ع = الميزانية العادية؛ و أ ع = وكيل الأمين العام؛ م خ م = الموارد الخارجة عن الميزانية.

(أ) ٣ ف-٣ و ١ خ ع (ر ر) و ١ خ ع (ر أ)، وظائف في المكتب التنفيذي المشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام إدارة عمليات السلام والغرض منها دعم مكتب مكافحة الإرهاب.

(ب) ١ ف-٤ في بروكسل.

(ج) ١ ف-٤ في بانكوك، و ١ ف-٣ في عشق أباد، و ١ ف-٣ في نواكشوط.

ثانيا – موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، حسب العنصر والبرنامج الفرعي

ألف – إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

العنصر/البرنامج الفرعي	*الوظائف*	*الرتبة*	*الوصف*	*سبب التغيير*
التوجيه التنفيذي والإدارة	(١)	خ ع (ر أ)	**إلغاء** وظيفة لمساعد فريق	تخفيضات تعكس إعادة توزيع العمل
البرنامج الفرعي ١ منع النزاعات وإدارتها وحلها	(١)	ف-٢	**إلغاء** وظيفة لموظف معاون للشؤون السياسية في شعبة شرق أفريقيا	
	(١)	ف-٣	**إلغاء** وظيفة واحدة لموظف شؤون سياسية في شعبة وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي	
	(١)	ف-٣	**إلغاء** وظيفة لموظف شؤون سياسية في شعبة الشرق الأوسط	
المجموع	**(٤)**			

المختصر: خ ع (ر أ)، فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

باء – مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

العنصر/البرنامج الفرعي	*الوظائف*	*الرتبة*	*الوصف*	*سبب التغيير*
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	١	موظف فني وطني	نقل وظيفة واحدة لموظف تنسيق من رام الله إلى القدس	من أجل دعم نائب المنسق الخاص/منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم في تنسيق الأنشطة الإنمائية لفريق الأمم المتحدة القطري المؤلف من ٢٢ عضواً، والعمل على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للعمل في القدس الشرقية
المجموع	**١**			

ثالثا – لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف حسب الكيان ومصدر التمويل

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	الميزانية العادية			*الموارد المقررة الأخرى*			*الموارد الخارجة عن الميزانية*			*المجموع*		
	اعتمادات عام ٢٠١٩	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*
الموارد المالية												
إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام	٤٦ ٠٤١,٢	٤٥ ١٥٩,٤	(٨٨١,٨)	–	–	–	٣٧ ٨٤٤,٠	٣٩ ٤٦٩,٧	١ ٦٢٥,٧	٨٣ ٨٨٥,٢	٨٤ ٦٢٩,١	٧٤٣,٩
البعثات السياسية الخاصة	٦٥٥ ٥٤٨,٧	٦٤٣ ٨٧٥,٠	(١١ ٦٧٣,٧)	–	–	–	٢٠ ٤٩٢,٤	١٥ ٣٤٤,٤	(٥ ١٤٨,٠)	٦٧٦ ٠٤١,١	٦٥٩ ٢١٩,٤	(١٦ ٨٢١,٧)
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	٨ ٥٥٨,٠	٨ ٥٥٨,٠	–	–	–	–	–	–	–	٨ ٥٥٨,٠	٨ ٥٥٨,٠	–
سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة	٢ ٨٩١,٣	٢ ٨٩١,٣	–	–	–	–	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	–	٣ ٠٩١,٣	٣ ٠٩١,٣	–
مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي	١ ٠٤٠,٠	١ ٠٤٠,٠	–	٧ ٣٢٥,٥	٧ ٦٣٨,١	٣١٢,٦	٧٥٧,٥	١٧٦,٢	(٥٨١,٣)	٩ ١٢٣,٠	٨ ٨٥٤,٣	(٢٦٨,٧)
مكتب مكافحة الإرهاب	١ ٥٨٧,١	١ ٥٨٧,١	–	–	–	–	٣١ ٩١٠,٠	٣٩ ١٧١,٠	٧ ٢٦١,٠	٣٣ ٤٩٧,١	٤٠ ٧٥٨,١	٧ ٢٦١,٠
المجموع	**٧١٥ ٦٦٦,٣**	**٧٠٣ ١١٠,٨**	**(١٢ ٥٥٥,٥)**	**٧ ٣٢٥,٥**	**٧ ٦٣٨,١**	**٣١٢,٦**	**٩١ ٢٠٣,٩**	**٩٤ ٣٦١,٣**	**٣ ١٥٧,٤**	**٨١٤ ١٩٥,٧**	**٨٠٥ ١١٠,٢**	**(٩ ٠٨٥,٥)**
الموارد المتصلة بالوظائف												
إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام	٢٧٩	٢٧٥	(٤)	–	–	–	٥٨	٥٨	-	٣٣٧	٣٣٣	(٤)
البعثات السياسية الخاصة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	٦٥	٦٥	–	–	–	–	–	–	–	٦٥	٦٥	–
سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة	١٩	١٩	–	–	–	–	–	–	–	١٩	١٩	–
مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي	٦	٦	–	٥٠	٥٠	–	٤	٢	(٢)	٦٠	٥٨	(٢)
مكتب مكافحة الإرهاب	٨	٨	–	–	–	–	٧٤	١٢١	١٢٦	٥٢	١٣٤	٥٢
المجموع	**٣٧٧**	**٣٧٣**	**(٤)**	**٥٠**	**٥٠**	**–**	**١٣٦**	**١٨١**	**١٨٦**	**٥٠**	**٦٠٩**	**٤٦**